الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الرابع عشر ـ تشرين الأول ١٩٩٥

أي جيش نريد ؟

تدخل عوامل عديدة في تحديد «أي جيش نريد» والمسألة ليست مزاجية او سهلة لدرجة انه يمكن حلّها على صفحات الجرائد، كما لا يعقل طرح الموضوع بهذا الشكل ونحن في حالة حرب مع عدو شرس يحتل عشر الاراضي اللبنانية. ويتخذ الجيش اللبناني مواقعه في مواجهة هذا العدو بأكثر من نصف عديده وعتاده، ويسقط له شهداء وجرحى، ويتصدى للاعتداءات في ظل موازين قوى مختلة وتفوق جوي وارضي وبحري للعدو. الموضوع يُطرح ويُناقش في الوقت المناسب والمكان المناسب ومن قبل الجهات المختصة ووفقاً للقوانين المرعية الاجراء. كما ان الموضوع بحاجة الى اختصاصيين وخبراء نظراً لكثرة العوامل المؤثرة وتشابكها وتغيرها: من هذه العوامل جغرافية الدولة وحدودها وجيرانها وطبيعة الارض فيها والمناخ، بالاضافة الى عدد السكان وطبيعة الموارد والوضع الاقتصادي، والاخطار الموجودة والمحتملة والاهداف المرجو تحقيقها والدور المطلوب في المنطقة وموازين القوى فيها وفي العالم.

والى هذه المتغيرات، هناك ثوابت تصح في كل زمان ومكان، وأول هذه الثوابت ان وجود الجيش ضرورة وحاجة ولا غنى عنه لقيام الدولة، أي دولة، وثانيها ان الجيش إمّا ان يكون قوياً أو لا يكون، ولا فرق بين الجيش الضعيف وعدم وجوده، وثالثها ان الجيش معد اصلاً لحماية الحدود ضد الاخطار الخارجية التي تهدد الكيان والسيادة والاستقلال وليس لعمليات حفظ الامن في الداخل، ورابعها ان مقولة «الجيوش مؤسسات غير مُنتجة» قد انقرضت في معظم دول العالم حيث تقوم الجيوش اليوم بدور فعال ونشط في تحريك العجلة الاقتصادية، وتطوير التكنولوجيا، وامتصاص البطالة، ودعم القطاعات المدنية، وتعزيز تماسك المجتمع، وتنشئة الشباب، وغيرها من المهمات المنتجة.

وبالاضافة الى كل هذه الثوابت والمتغيرات، هناك ثابتة في وضعنا اللبناني، وهي وجود اسرائيل وخطرها الدائم الذي سيبقى عاملاً مهدداً للكيان اللبناني حتى في ظل السلام المنتظر، وهذا يستوجب قيام جيش قوي وفعال وقادر على حماية الحدود والكيان من هذا الخطر الدائم.

العميد الركن علي حرب
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الرابع عشر ـ تشرين الأول ١٩٩٥

كلمة التحرير ١

الردع النووي الإسرائيلي

مخاطر اعتماد سياسة نووية غامضة ..... **العميد الركن نزار عبدالقادر** ٥

تطوّر مكانة العالم الثالث

في المنظور الستراتيجي الأميركي ..... **د. غسان العزّي** ٣٣

الأخلاق والسياسة

١ ـ مقاومة الجور، بأي حق؟!

محاولة في نقد الحاجة إلى السياسة ..... **د. موسى وهبه** ٥٥

٢ ـ مدخل الى دراسة

تصوّرات المدينة في الفكر السياسي ..... **د. وليد كميل الخوري** ٦٩

٣ ـ الستراتيجيات الرمزية عند بيار بورديو..... **علي حرب** ٩٣

٤ ـ Penser le Rapport entre Morale et Politique

à Partir de l'Anthropologie..... **Jad Hatem** ١٢٧

٥ ـ المكياڤيللية: قراءة في كتاب «الأمير» ..... **د. إلهام منصور** ١٢٩

مراجعة كتب

أفول الغرب:ديموغرافية وسياسة ..... **عبدالله فرحات** ١٣٩

Israel Mil itary Doctrine:

Setbacks Toward Peace..... **D. Camille Habib** ١٦٧

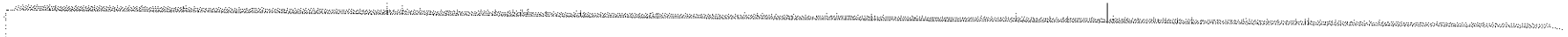

الردع النووي الإسرائيلي
مخاطر اعتماد سياسة نووية غامضة

العميد الركن نزار عبد القادر(*)

ما زال العالم العربي يعاني من الانقسامات ومن العديد من الأزمات الداخلية في مجتمعاته، كما تعاني الدول العربية من المشاكل والأزمات السياسية الحادة التي تتكاثر وتزداد حدة يوماً بعد يوم.

فاحتلال الكويت لم ينته إلاّ عن طريق كارثة كبرى حلّت بكل من الكويت والعراق والعرب جميعاً، إذ أدّت الحرب إلى تدمير البلدين على حد سواء، كما تسببت بخرابهما اقتصادياً بسبب خسائر الحرب وتدمير الطاقة الإنتاجية في البلدين. كذلك تسببت الحرب بتدمير طاقات العراق العسكرية والاقتصادية وطالت وحدة الشعب ووحدة أراضيه، كما حملت معها تجويع الشعب بأكمله وحرمانه من أبسط الضروريات كالخبز والدواء.

أما على الصعيد العربي، فقد تسببت حرب الخليج في هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة ستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً. ويبدو الآن أن كل هذا السيناريو الذي سبق احتلال الكويت وما تبع ذلك، قد أُعدّ خصيصاً لتحقيق هذه الغايات ونهب ثروات العرب من النفط وعائداته. أما على الصعيد العربي العام، فقد أدت الانقسامات العربية، وخاصة بعد حرب الخليج، إلى تشرذم الموقف وتشتت القدرات، مما سمح لإسرائيل والغرب باستضعاف العرب وتسعير بعض الأزمات الداخلية في عدة دول عربية، فانفجرت الأوضاع بشكل حرب داخلية، كما حدث في اليمن، أو بشكل صراع داخلي يهدد بحرب أهلية واسعة، كما يحدث في كل من الجزائر ومصر والبحرين والسودان والصومال وغيرها.

(*) قائد المدرسة الحربية، خريج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة الأميركية، خريج كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة، ماجستير في العلوم، دراسات عليا في الادارة العامة، الملحق العسكري في لندن ٩١ ـ ٩٣.

في ظل هذه الأوضاع الرديئة، واجه العالم العربي استحقاقات السلام مع إسرائيل، إذ رأت نسبة عالية من الدول العربية نفسها مضطرة للحاق بقطار توقيع الاتفاقات السلمية، أو الاشتراك بمباحثات التطبيع والتعاون الاقتصادي ورفع المقاطعة عن إسرائيل، بهدف تغطية ضعفها الداخلي أو استضعافها خارجياً من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

ويُقدِم العرب على السلام مرهقين وقد أثخنت جراحهم الحروب التي خاضوها ضد بعضهم البعض، أو الحروب الأهلية والأزمات السياسية الداخلية التي عصفت بمجتمعاتهم واقتصادهم الذي يواجه حالة الركود والتصدع بفعل ضعف الموارد المالية وانعدام السياسة الراشدة في الانفاق والاستثمار. ويزداد الوضع سوءاً مع انعدام وجود علاقات طبيعية ما بين عدد كبير من الدول العربية في ما بينها أو مع دول إسلامية، بسبب تناقض بعض المصالح الستراتيجية أو الايديولوجية أو الأمنية، وخاصة الدول الإسلامية المجاورة مثل ايران وتركيا. ويُمكن القول ان الدول العربية تواجه منفردة متطلبات السلام في الشرق الأوسط بحالة من اللاتوازن السياسي والاقتصادي، وتواجه مجتمعة المتطلبات الستراتيجية والآنية المستقبلية في حالة من الفراغ أو انعدام القوة.

في المقابل، نرى ان إسرائيل ما زالت تتشبث بسياسة جني المكاسب عن طريق الحرب والاحتلال. فهي تتمسك بمبدأ تسجيل مكاسب جغرافية وستراتيجية في كل من الجولان وجنوب لبنان وفي الضفة الغربية حيث تتمسك بالقدس الشرقية، وتتابع سياسة ضمّ الأراضي وبناء المستوطنات، كما تسعى من خلال علمية السلام إلى التوسع وفرض الهيمنة الستراتيجية والاقتصادية، باستعمال عامل فائض القوة الذي تؤمنه قدراتها العسكرية، ومن خلال دخول الأسواق العربية وإقامة مشاريع إسرائيلية صرف أو مشتركة في مختلف أنحاء العالم العربي، مرتكزة في ذلك على تفوقها التكنولوجي ودعم الغرب لمصالحها على حساب المصالح العربية، وخاصة السياسات والبرامج التي تبنتها الولايات المتحدة لتسويق فكرة الشرق أوسطية والدور الإسرائيلي البارز فيها.

وستبدو الأوضاع أكثر إزعاجاً وغرابة وأشد احراجاً عندما تستعيد الدول العربية وعيها، وتدرك انها توقع السلام في ظل وجود ما يزيد على مائتي وخمسين قنبلة نووية لدى إسرائيل، جاهزة للاستعمال، إذ ما دعت الضرورة، ضد الدول العربية كأفضلية أولى، وبعض الدول الإسلامية كايران كأفضلية ثانية. صحيح أنه من المستبعد في ظل الظروف الراهنة، وخاصة في ظل البحث عن السلام، أن تبادر إسرائيل إلى شن هجوم نووي مدمِّر ضد أي من الدول العربية أو الإسلامية، كما أنه من غير المحتمل أن تهدد باستعمال سلاحها النووي في عملية ابتزاز ستراتيجي لتحقيق مكاسب معينة. لكن امتلاكها للقنبلة النووية في الوقت الذي ما زالت كل الدول العربية والإسلامية بعيدة كل البعد عن التكنولوجيا النووية، يخلق حالة من اللاتوازن الستراتيجي الذي يجب أن يشعر بثقله كل حاكم أو مفكر عربي.

وفي ظل عملية السلام، تُطالب إسرائيل الدول العربية بتخفيض قدراتها العسكرية، كما أنها تحاول إنشاء مناطق منزوعة السلاح تعزيزاً لأمنها، واستعمال علاقاتها الدولية والضغوط الأميركية على دول عديدة لمنعها من تصدير نظم الأسلحة التقليدية التي لها بعض الحظ في اختراق الدفاعات الإسرائيلية وبلوغ الأهداف الحيوية داخل إسرائيل. في الوقت نفسه، تسعى الدولة العبرية إلى زيادة وتطوير طاقاتها الهجومية والدفاعية بحجة وجود أنظمة إسلامية وعربية معارضة للمسيرة السلمية، مستعملة حجة ضرورة اقامة توازن عسكري مع الدول العربية مجتمعة، وهو منطق لا يقبله عاقل في ظل الضعف العربي الناتج عن التفسخ والتشتت والعداوات العربية.

وتحاول إسرائيل بعدما احتكرت امتلاك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، الاستمرار في تحديث قدراتها العسكرية وزيادتها لمواجهة كل الاحتمالات والتهديدات، وخاصة الحالات التي قد يفلت فيها زمام المبادرة وتتكرر التهديدات، كتلك التي أطلقها صدام حسين ضد إسرائيل العام ١٩٩١. وفي هذه الحالة، قد تلجأ الدولة العبرية إلى استعمال القنبلة النووية لردع هذه التهديدات أو للاقتصاص من الجهة المهدِّدة[١].

إن حالة انحراف ميزان القوى الستراتيجي لصالح إسرائيل من خلال امتلاك هذا العدد الضخم من الرؤوس النووية، تتطلب من الدول العربية اجراء عملية تقييم شاملة وعميقة لمسألة السلاح النووي وإمكانية استعماله كأداة أساسية للحرب، وبالتالي لفرض الهيمنة السياسية لدولة إسرائيل. وهذا يفترض الاقلاع عن الاعتماد على أوهام الضمانات الدولية لمنع استعمال هذا السلاح من قبل إسرائيل (كما كان الوضع في ظل الاتحاد السوفياتي الذي أعطى ضمانات لبعض الدول العربية)، وعدم الاتكال على غضب السماء وتسليم الأمور للعناية الإلهية! وتقتضي خطورة الوضع الناشيء عن حالة اللاتوازن الستراتيجي دراسة وتقييم الوضع على أساس القاعدة التي وضعها الستراتيجي الأميركي برنارد برودي: «إذا كانت الحرب غير محتملة فإنها غير مستحيلة، ولذلك يقتضي أن نفكر بها وبإمكانية وقوعها»، في ظل إمكانية استعمال الذرة كسلاح مطلق[٢].

وقد يتساءل البعض عن عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل؟ وقد يتعجب هؤلاء من أن المخزون الإسرائيلي قد يصل إلى ثلاثماية قنبلة مختلفة القوة. وقد يتبادر إلى ذهن البعض التساؤل حول ضرورة امتلاك هذا العدد الضخم من القنابل في الوقت الذي لا تملك أي من الدول العربية أو الإسلامية قنبلة ذرية واحدة؟ وقد يصل التساؤل في ظل الفارق الشاسع في مستوى المعرفة والتكنولوجيا النووية ما بين إسرائيل والعرب، عن

---

(١) أشارت تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين، ومنها تصريح لموشي أرينز وزير الدفاع السابق، إلى أن إسرائيل قد أعدت راساً نووياً لتفجيره فوق بغداد في حال نفذ العراق تهديده بضرب إسرائيل بأسلحة كيميائية.

(٢) BRODIE. Bernard, «**War and Politics**», New Work, Macmillan Publishing COINC, 1973, p. 316.

الأسباب التي تدفع إسرائيل لتحمل نفقات صنع هذا العدد من القنابل؟ وهل ان إسرائيل عاجزة في حال توصلت احدى الدول العربية لإنتاج القنبلة هذه، عن أن تتابع إنتاجها للإبقاء على حالة تفوُّق تزيد ٣٠ مرة عمّا يمكن أن تُنتجه هذه الدول العربية؟

ويدفعنا المنطق العاقل إلى التساؤل عن حاجة إسرائيل لهذا العدد الضخم من القنابل، انطلاقاً من حقيقة أنها تملك نظم الأسلحة الدقيقة والقادرة على اختراق الدفاعات العربية وبلوغ أبعد الأهداف، ومن هذه النظم صواريخ «اريحا ٢» وطائرات «إف ١٥ ـ إي» وغيرها من الطائرات المتطورة بما فيها طائرات ستيلث التي لا يكتشفها الرادار؛ مما ينفي حاجتها إلى عدد كبير من الرؤوس النووية.

قبل الخوض في المفاهيم والقواعد التي تعتمدها إسرائيل كأساس في سياستها النووية والأمنية، نجد من الضرورة تقديم بعض المصطلحات الأساسية التي تتعلق بالسياسة والستراتيجية العسكرية، وشرح بعض المفاهيم الجديدة انطلاقاً من المتغيرات التي فرضتها القنبلة النووية ونظم الأسلحة الجديدة، وذلك بهدف تخفيف التعقيدات التي يفرضها التحليل المعقد لمفاهيم الستراتيجية النووية والسلوكية السياسية لمختلف الأطراف في حال اعتماد الردع النووي.

١ ـ **الردع:** للردع عدة تعريفات قدمتها مختلف الأبحاث والتحليلات العسكرية والسياسية، وخاصة الأبحاث التي تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد صنع القنبلة النووية. وأهم استعمال شائع للردع يعني «القدرة على عرقلة أو منع وقوع عمل ما خوفاً من النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا العمل، إمّا بسبب صعوبات معينة، أو أخطار ما، أو عدم رغبة تحول دون القيام به»(٣). لذلك يبدو أن مفهوم الردع في الأساس هو مفهوم سيكولوجي يهدف في النتيجة إلى السيطرة على توقعات ومخاوف الخصم الحالي أو المحتمل. ويفترض مفهوم الردع ليكون فعّالاً ويحقق الأهداف المرجوة منه، أن يقوم على قدرات حقيقية ـ ومعروفة من قبل الخصم ـ قادرة على تنفيذ التهديدات إذا ظهرت الضرورة لذلك.

لذلك فإن عامل الردع يجب أن يقوم أيضاً على اظهار إرادة ونية للتنفيذ لدى الجهة المهدِّدة. وهنا لا بد من ايضاح ظروف النجاح لستراتيجية الردع بالتأكيد على أنها تقوم على أساس قدرة الجهة الرادعة على اقناع خصمها بـ «أن كل محاولة لتحقيق أهدافه ستكلفه أثماناً باهظة تفوق الربح المتوقع، وبأن الثمن بالنسبة للجهة الرادعة، في حال استعمال قوة ردعها، هو أدنى من ثمن التخلي عن الأهداف»(٤).

---

(٣) Webster's Third New International Dictionary 2e ed. p. 711.

(٤) FRANK. D. Jerom **«Sanity Survival: Psychological Aspects of War and Peace»**, New York, Random Hourse, 1967; p. 139.

ويُفترض في عامل الردع ليكون فاعلاً أن يكون الخصم مطّلعاً على قدرات ونوايا الجهة الرادعة. أما إذا كان هذا الخصم جاهلاً بقدرات ونوايا الجهة الرادعة، وقرّر تجاهل المنطق السليم، وقَبِل بالدمار وبالنتائج السيئة التي ستترتب على سياسته وقراراته، في هذه الحالة، يتعطل مفعول الردع ولا يحقق الفائدة المرجوة. لذلك، وفي حدود منطق الردع هذا، يتعذر ردع الأفعال التي تأتي عن طريق الصدفة أو الخطأ غير المتعمد.

ويجب أن يجري اختيار أي من نظم الأسلحة التي يمكن استعمالها لتحقيق الرد المطلوب، على أساس تحليل العدو وطاقاته والمفاعيل التي ينبغي تفصيلها من خلال عملية الردع. على سبيل المثال، لا يمكننا ردع تنظيم إرهابي، من خطف طائرة أو زرع قنبلة في مطار أو محطة قطار، بواسطة التهديد باستعمال السلاح النووي، كما أنه لم يكن بإمكان حلف شمالي الأطلسي ردع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمة أوروبا الوسطى، من خلال نشر قوات الحلف التقليدية دون نشر قدرات نووية متعددة المهام في أوروبا.

وهنا تبرز ضرورة التعريف بمفهوم الردع النووي الستراتيجي ومفهوم الردع النووي التكتي:

ـ **الردع النووي الستراتيجي:** يستند على مفهوم عامل التدمير الأكيد للعدو، كما أنه يفترض أن هذا العدو يملك أسلحة نووية ويقتضي بالتالي منعه من اطلاق أسلحته النووية الستراتيجية خوفاً من إنزال خسائر مدمرة عن طريق الثأر النووي.

ـ **الردع النووي التكتي:** وهو مفهوم متفرع من مفهوم الردع النووي الستراتيجي، وقد يكوّن الخطوة الأولى التي تقود إلى الردع الستراتيجي في حال تكثيف تبادل القصف الميداني، وقد يكوّن أداة فعالة لتجنب التصعيد والوصول إلى الردع الستراتيجي.

ويمكن اعتماد طريقتين لنشر الأسلحة النووية التكتية لمنع العدو من استعمال قواته التقليدية الضاربة أو أسلحته النووية في شكل خطر يهدد المصالح الحيوية أو الأمن القومي بشكل رئيسي وخطر:

أولاً ـ يمكن أن يؤدي نشر قوات نووية تكتية إلى إنزال خسائر ميدانية فادحة بالخصم. وهذا يفترض أن هذه الأسلحة النووية سوف تُستعمل بفعالية، أي في المكان والزمان اللازمين وضد القوى الضاربة المعادية، وضد مراكز التموين والقيادة الرئيسة.

ثانياً ـ يفترض أن تحمل عملية نشر أسلحة نووية تكتية واحتمال استعمالها الخصم، على التعاطي بجدية مع الموضوع وحساب إمكانية التصعيد التدريجي لتصل إلى استعمال الأسلحة النووية الستراتيجية. وتصبح الفرضية الثانية أكثر احتمالاً في حال استُعملت رؤوس نووية صغيرة، بحيث يمكن أن توحي للخصم بأن الاستعمال النووي سيكون محدوداً وسيتقصر على الأهداف الميدانية المباشرة والقريبة من خطوط تماس القوى(٥).

---

(٥) HALPERIN. H. Morton, **Defense Strategies,** For the 70ª, Boston little Brown 1971; p. 104-1.

٢ ـ **الردع التقليدي:** يقوم الردع التقليدي على استعمال القوى العسكرية غير النووية. وقد يُعتمد هذا الحل بين دول متخاصمة لا تمتلك السلاح النووي، أو تمتلكه واحدة منها ولكنها لا تمتلك، في الوقت نفسه، القوى العسكرية الضاربة التي تسمح لها بإقناع الخصم بأن أي عمل عدائي يقوم به سيكلفه اضعاف الربح الذي يتوخاه. كما أنه يمكن استعمال الردع التقليدي ضمن سياسة «الردع المرن»، من خلال الرد على الاعتداء بهجوم تقليدي مضاد ومدمر، مع إمكانية الإبقاء على مبدأ استعمال السلاح النووي إذا دعت الضرورة القصوى لذلك. فقد اعتمد حلف شمالي الأطلسي منذ العام ١٩٦٧ سياسة «الردع المرن» على أي هجوم سوفياتي على أوروبا الغربية، وكانت هذه السياسة المعلنة تقضي بالرد بواسطة الأسلحة التقليدية، مع الإبقاء على إمكانية استعمال السلاح النووي في حال عدم توقف الهجوم السوفياتي[٦].

٣ ـ **الحرب التقليدية العامة:** يمكن اعتبار الحربين العالميتين الأولى والثانية كصورة حقيقية للحرب التقليدية العامة، حيث عُبِّئت طاقات الأمم التي شكلت التحالفات المتصارعة، واستعملت هذه القوى كامل الطاقات الوطنية لخوض الحرب في سبيل تحقيق نصر شامل على العدو. كما يمكن تقدير مدى تطور الحرب والمسيرة نحو النصر، من خلال الانجازات الميدانية وتقدم القوى على الأرض، أو عن طريق تدمير أو استنزاف تشكيلات وقوى العدو الرئيسية. ولقد تحقق النصر من خلال تقدم قوات الحلفاء باتجاه عاصمة العدو وبإجبار العدو على الاستسلام دون قيد أو شرط.

إن امتلاك القوى الكبرى لكميات كبيرة من الأسلحة النووية، والذي تسبب، خاصة ابان الحرب الباردة، بايجاد توازن من خلال الرعب المتبادل؛ قد أبعد إمكانية وقوع حرب تقليدية عامة بين الدول الكبرى، لأن أي حرب من هذا النوع ستتطور، دون شك، إلى حرب نووية شاملة. لكن الحرب العامة غير مستبعدة الوقوع بين دول صغيرة أو متوسطة لا تمتلك السلاح النووي، كما قد تقع بين طرفين يملك أحدهما السلاح النووي، وخاصة إذا بدت الحاجة إلى استعماله غير ملحَّة. وتنطبق هذه الحالة الأخيرة على حالة الصراع في منطقة الشرق الأوسط ما بين إسرائيل والدول العربية.

ويبقى سقف استعمال السلاح النووي من قبل إسرائيل عالياً طالما أن الجيوش العربية لم تهدد قلب إسرائيل، أي بقاءها، خاصة وأن إسرائيل تملك التفوق العسكري كما تملك دعماً أميركياً بلا حدود، مما يسمح لها في حال كهذه باستعادة المبادرة الميدانية خلال أيام معدودة، كما حدث ابان حرب رمضان في العام ١٩٧٣. ولكن من المستحيل أن نتصور أنه يمكن لرئيس دولة أن يقبل بخسارة الحرب بالوسائل التقليدية، إذا كان لديه أسلحة نووية يمكنه استعمالها لقلب الموازين وتحقيق النصر. ويطبق هذا الموقف بسهولة

---

(٦) Ibid., p. 109.

كاملة مع أقل قدر من الأخطار، في حال ان الخصم لا يملك السلاح النووي كما هي الحال ما بين العرب وإسرائيل.

ولكن لا يمكن اعتبار الحروب العربية ـ الإسرائيلية التي جرت ما بين العام ١٩٤٨ والعام ١٩٨٢ من نوع الحروب التقليدية العامة. فمن المؤكد أن إسرائيل قد استعملت في معظم هذه الحروب كامل طاقاتها العسكرية التقليدية ومجمل قدراتها الوطنية، في سبيل تحقيق أكبر قدر من المكاسب الميدانية والتي حققت لها احتلال كامل للأرض الفلسطينية وشبه جزيرة سيناء والجولان وجزء من جنوب لبنان.

وقد ذكرت بعض التقارير ان إسرائيل قد فكرت في استعمال السلاح النووي لوقف الهجومين المصري والسوري إبّان حرب رمضان ١٩٧٣. ولذلك، رأينا الادارة الأميركية في عهد نيكسون ووزير خارجيته كيسينجر قد سرّعت المساعدات العسكرية، ونقلتها مباشرة إلى مطارات سيناء لدعم القوى التقليدية اللازمة لإسرائيل لاستعادة المبادرة الميدانية في سيناء وفي الجولان، حيث أمكن تطبيق وقف لاطلاق النار والدخول في مفاوضات لتحقيق انسحابات جزئية. ففي الحرب التقليدية العامة، لا يمكن لأي رئيس دولة أن يقبل بأن يُنزل به خصمه الذي يملك السلاح النووي، أفدح الخسائر لقاء مكاسب جزئية أولية، خاصة إذا كانت سياسة الردع النووي المعلنة من قبل هذا الخصم واضحة وتؤدي إلى استعمال سلاحه النووي في حال بلوغ الخطر خطوطاً معينة معلومة وواضحة. وكان من الممكن أن تزداد مخاطر استعمال السلاح النووي من قبل إسرائيل ضد مصر أو سوريا أو العراق في ظروف معينة، خاصة وأنه لم يكن لدى إسرائيل سياسة ردع نووي معلنة. ولقد حال دون تفاقم هذا الخطر، القدرات العسكرية الإسرائيلية التقليدية والدعم الأميركي العسكري غير المحدود للمحافظة على التفوق الإسرائيلي في الحقول العسكرية كافة.

واليوم، مع اعتراف إسرائيل بحيازة مئات الرؤوس النووية وقبول بعض القيادات الإسرائيلية بمناقشة موضوع حاجة إسرائيل لهذا السلاح الخطير، ومع ظهور عدد من الدراسات حول الستراتيجية الإسرائيلية النووية، والتي شارك فيها باحثون ومفكرون إسرائيليون ودوليون، يبدو أن احتمال حدوث مواجهات على شكل الحروب التقليدية العامة قد انحسر، تاركاً الباب مفتوحاً أمام إمكانية وقوع حروب محدودة تستعمل فيها الأطراف المتخاصمة جزءاً من قدراتها العسكرية والوطنية.

٤ ـ **الحرب المحدودة:** الحرب المحدودة هي الحرب التي يستعمل فيها ـ على الأقل ـ طرف من الطرفين المتحاربين جزءاً محدوداً من إمكاناته لتحقيق أهداف محدودة. وتهدف الحرب المحدودة إلى التأثير على إرادة وسلوكية الخصم وليس بالضرورة إلى تحطيمه. ويمكن أن تُحدَّد أهداف الحرب المحدودة، بتقديم مطالب وشروط للخصم تؤمن خسائر وأضرار أقل بكثير من النتائج السيئة في حال استمر بالمقاومة.

باختصار، تهدف الحرب المحدودة إلى «تحقيق أهداف خاصة ومحدودة، ولا تهدف اطلاقاً إلى تدمير العدو أو تحقيق انتصار ساحق عليه»(٧).

لقد أوجدت القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة التي استُعملت في الحرب العالمية الثانية، وخاصة القنابل النووية، ضرورة البحث عن تخفيف أسباب الخلافات الدولية لتفادي الحروب، وفي حال عدم توفر هذه الإمكانية، للجم الفرقاء عن استعمال قدراتهم العسكرية كافة باعتماد مفهوم الحرب المحدودة.

إن السلاح النووي وإمكانية استعماله، يجعلان من الحرب شيئاً كريهاً ومستهجناً. وقد عبَّر عن ذلك نيكيتا خروشوف بقوله «لا يخشى الحرب اثنان: الطفل والمعتوه، فالطفل لا يخشاها لأنه لا يملك القدرة على الفهم والإدراك، أما المعتوه فإنه لا يفهمها لأن الله قد حرمه من هذه القدرات»(٨).

وقد عبر خروشوف مرة أخرى عن مخاطر الحرب النووية فقال إن «الحرب النووية هي عمل أحمق، أحمق، أحمق. فإذا بلغت مفتاح اطلاقها، فإنك قد قررت الانتحار»(٩).

لذلك، من المؤكد أن الدول الكبرى قد عملت منذ امتلاكها للسلاح النووي، على اعادة النظر في مفاهيم الحرب وطرائق اللجوء إلى القوة لحل الخلافات، فاعتمدت شعار «الرعب المتبادل» كأساس لتجنب الوقوع في الحروب الشاملة والتي تُعتبر انتحاراً جماعياً للإنسانية.

لذلك طورت نظرية الحرب ومفاهيمها، فعدلت في استعمال لغة العنف الذي لا حدود له، واعتمدت منطق تحديد الأهداف كأساس لضبط العمليات العسكرية ضمن حدود معقولة. ولكن بعد اعتراف إسرائيل الضمني بامتلاك السلاح النووي، وإمكانية امتلاك أسلحة الدمار الشامل الأخرى من قبل بعض خصوم إسرائيل، فإنه من الضروري أن يتعمق البحث في مفاهيم الحرب المحدودة، وأن يُعمَّم النقاش ليشمل المجتمع العربي والمجتمع الإسرائيلي، لخلق الوعي والنضوج الذي بلغته الدول الكبرى في ايجاد منطق وآلية لتجنب ولوج طريق الحرب بشكل خطر، متواجهةً في حروب محدودة دون أن تسمح لأي من المشاركين فيها بتعدي عتبة الخطورة المدروسة والمقررة سلفاً.

المنطق النووي الإسرائيلي

كان من المفترض أن تحاول القيادات العربية طرح المسألة النووية الإسرائيلية على

---

(٧) KISSINGER Henry, «Limited War», Norton Company I.N.C. New York, p. 104.

(٨) عبَّر نيكيتا خروشوف عن كرهه للحرب في خطاب ألقاه في هنغاريا في ٦ نيسان ١٩٦٤.

(٩) عبَّر خروشوف عن مخاوفه من الحرب النووية في خطاب ألقاه أثناء توقيع معاهدة الصداقة مع ألمانيا الشرقية في ١٢ حزيران ١٩٦٤.

بساط البحث منذ مطلع السبعينات، خاصة وأن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح سيغيّر في «البيئة الستراتيجية» على صعيد منطقة الشرق الأوسط ككل. وقد ظهر قصور مزدوج على مستوى الحكومات وعلى مستوى النخبة المفكرة ووسائل الاعلام، فغابت هذه القضية المصيرية عن اهتمامات المحافل السياسية والشعبية. ولم تقم جامعة الدول العربية بأي جهد ديبلوماسي على المستوى العربي، الإسلامي، أو الدولي، لإثارة هذه القضية والتنبيه إلى المخاطر التي ستترتب عليها إقليمياً ودولياً.

وحتى اليوم، تُثار هذه القضية بشكل عرضي وخجول في الجامعة العربية على مستوى اجتماع وزراء الخارجية في الدورة التي عُقدت في آذار ١٩٩٥، واتخذ قراراً استنتاجياً جامعاً، لكنه لم يبلغ مستوى إلزام الدول العربية بموقف موحد للمساومة حول عملية التوقيع على معاهدة حظر انتشارالأسلحة النووية.

وقد طرحت مصر موضوع الاصرار على عدم التوقيع على تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ما لم تلتزم إسرائيل بالتوقيع عليها، وبإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي. لكن مصر، ومعها جميع الدول العربية، تدرك أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية كاملة مع كل النظم اللازمة لاستعمالها، وهي ترسانة تتمسك بها ولن تتخلى عنها كأداة أساسية من أدوات السياسة والستراتيجية الإسرائيلية لعقود قادمة على الأقل. لذلك، وأمام الحقيقة الراسخة بأن السلاح النووي الإسرائيلي قد وُجد ليبقى، من المفروض أن تطرح المناقشة العربية لهذا الموضوع الأبعاد الستراتيجية لبقاء هذا السلاح، وخاصة ظروف إمكانية استعماله، وطرائق استعماله في حال قررت إسرائيل ذلك، وما هي الأهداف التي يمكن أن تضربها؟ وما هو سلّم الأفضليات الذي يمكن أن تعتمده في ضرب الأهداف؟ وما هي الأهداف المادية والسياسية التي تنوي تحقيقها؟

فبعد توقيع ثلاث اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن الفلسطينيين، ومتابعة المفاوضات الحثيثة التي تقودها الولايات المتحدة مع كل من سوريا ولبنان بهدف التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل وانهاء الصرع العربي ـ الإسرائيلي، وبعد نصف قرن من الحروب؛ نجد أن إسرائيل ما زالت تصرّ على الحاجة إلى الدفاع عن نفسها بواسطة الأسلحة النووية. ويبدو أن المنطق الأمني الإسرائيلي يرتكز على أن اتفاقيات السلام لن تجعل الشرق الأوسط أكثر أماناً لإسرائيل، وأن على الدولة العبرية أن تتابع عملية تطوير قدراتها الدفاعية في ظل السلام كما فعلت في ظل الحرب. وبالرغم من عملية السلام، فقد تزيد إسرائيل من قوتها النسبية من خلال الشروط التي ستفرضها على الدول العربية المحيطة بها، لجهة تخفيض عدد قواتها العسكرية وإقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسلح. وتكمن أهم التناقضات، في الموقف الإسرائيلي لمنطق السلام، إذ ان إسرائيل ما زالت تعتقد انها ستتابع الدفاع عن نفسها من خلال اعتماد سياسة الردع المزدوج: ويتمثل الأول بالردع التقليدي القائم على الاحتفاظ بالتفوق

العسكري النوعي والكمّي، والقدرة على تحقيق النصر العسكري الميداني وانزال خسائر غير مقبولة في الجانب العربي، من خلال تدمير معظم الأهداف الحيوية اقتصادياً وعسكرياً وعمرانياً. ويتمثل الثاني بالردع النووي، إذ تحاول إسرائيل أن تزيد من طاقاتها الهجومية بواسطة الأسلحة النووية وتطوير نظم الأسلحة ذات المدى البعيد والدقة العالية.

ولو حاولنا تحليل المنطق الإسرائيلي لجهة الاعتماد على السلاح النووي في تأمين الحاجات الدفاعية في ظل السلام، لوجدنا أسباباً يعتبرها الإسرائيلي الأسس الرئيسة لسياسته النووية، وتتخلص على الشكل الآتي:

ـ يعتبر السلاح النووي، كقوة تدميرية، أقل كلفة من الأسلحة والمتفجرات التقليدية.

ـ يمكن بواسطة السلاح النووي حسم المعركة، عندما تأخذ التطورات الميدانية منحى يهدد الوجود الإسرائيلي.

ـ يمكن، عند الضرورة، استعمال السلاح النووي لقلب ميزان القوى وحسم المعركة بسرعة.

ـ يؤمن السلاح النووي قوة ردع هائلة تفرض على الدول العربية ضبط سلوكيتها السياسية والعسكرية في زمني السلم والحرب.

ويحاول القادة الإسرائيليون من خلال عملية السلام، بهر أنظار العرب والعالم بالتبشير بشرق أوسط جديد تحل فيه التنمية الاقتصادية والتعاون مكان الحروب والتناحر. وفي زحمة التطورات السريعة التي حصلت في عملية السلام في المسارين الفلسطيني والأردني، تصور البعض (ومن بينهم عدد من الحكام العرب) من خلال عملية اقناع ذاتي، أن المسيرة الإسرائيلية باتجاه السلام ستقود القيادة الإسرائيلية للتعقل وكبح مطامعها وتخفيف الأخطار ولجم النوايا العدوانية والتوسعية التي تضمرها تجاه بعض الدول المحيطة بها، وخاصة سوريا والعراق ولبنان. واستناداً إلى منطق إسرائيل الأمني في البعد الستراتيجي الجديد والذي يمتد من بحر قزوين إلى موريتانيا ومن كراتشي إلى مقديشو، نرى أنّها وضعت ستراتيجية هجومية أكثر طموحاً من سابقتها، وراحت تعيد تنظيم وتجهيز قواتها التقليدية والنووية لتنفيذ عمليات هجومية مدمرة ومباغتة في جميع أنحاء مسرح العمليات الجديد، إذا ما دعت ضرورات المصالح الإسرائيلية لذلك.

إن تطوير القوى العسكرية الإسرائيلية واستعمالها لمواجهة المتطلبات الأمنية في مرحلة السلام الموعود، هي عملية هامة جداً وتأتي في أعلى سلم الأولويات الإسرائيلية. والتقدم في هذا المضمار، يجب أن يسبق التطورات المرتقبة في العملية السلمية وخاصة عملية توقيع الاتفاقيات السلمية مع كل من سوريا ولبنان والعراق، وقبل تحقيق أي تقدم

في المباحثات مع الفلسطينيين في موضوع الضفة الغربية. باختصار، ترى القيادة الإسرائيلية ضرورة بناء عقيدة جديدة، وتنظيم جديد للدفاع يتناسب مع الأوضاع السياسية الجديدة الناشئة والتي تفرض ايجاد نظرة عملانية وتكتية لاستعمال القوات الإسرائيلية لتحقيق مصالحها في البيئة الجغرافية والسياسية الجديدة، حيث يجري طرح الموضوع بصورة عامة من خلال السؤال: ما هي المتطلبات المستجدة لتحضير الجيش الإسرائيلي والأمة للحرب في ظل البيئة الجديدة؟

من المؤكد أن الخطة الإسرائيلية الجديدة قد وُضعت آخذة بعين الاعتبار المستلزمات والضوابط الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع الإسرائيلي، ومصالح إسرائيل، ومستقبلها في المدى المتوسط والبعيد. فعلى الصعيد الداخلي، تأخذ عملية اعادة تنظيم القوى العسكرية لمواجهة المرحلة المقبلة، المتغيرات العميقة والمثيرة في المجتمع الإسرائيلي حيال عملية السلام، وإمكانية الانسحاب من الجولان واعادة أجزاء من الضفة الغربية للفلسطينيين. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية والسياسية المرتقبة. كذلك لا بدّ أن تتأثر بتطور العلاقة ما بين المجتمع المدني الذي سينشأ في إسرائيل في ظل الظروف السلمية والمجتمع العسكري الإسرائيلي الذي يحاول الاستمرار في فرض نظرته العسكرية التقليدية القائلة: «الأمن أوّلاً». أما على الصعيد الخارجي، فتأخذ الخطة بعين الاعتبار المتغيرات السياسية الحاصلة على الصعيدين الدولي والشرق أوسطي، خاصة تلك الحاصلة في الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، وخاصة في ايران. كما تخشى إسرائيل وتراقب عن كثب تطور المد الأصولي الإسلامي الذي يتطور بسرعة مخيفة في كل من الجزائر ومصر وايران ولبنان وفلسطين وبعض بلدان الخليج العربي بما في ذلك السعودية والبحرين واليمن. وتلاحق إسرائيل أيضاً عملية التسلح العربية والايرانية، وتبني الخطط اللازمة للإبقاء على حال التفوق عليها مجتمعة.ويبقى الهاجس الأهم للقيادة الإسرائيلية موضوع انتشار التكنولوجيا النووية في المنطقة، وإمكانية توصل الدول العربية أو بعض الدول الإسلامية إلى امتلاك السلاح النووي. وهي بعد تعرية العراق من برنامجه النووي، تراقب بقلق شديد البرنامج النووي الايراني، كما تسعى، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، إلى إلغاء عقد بناء محطتين نوويتين في ايران بمساعدة روسيا. ويمكن اعتبار الموقف المصري الأخير القاضي بامتناع مصر عن تجديد التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما لم توقع عليها إسرائيل، موقفاً «مقلقاً» لكل من إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء. وستأخذ إسرائيل المبادرات اللازمة، وبمساعدة الولايات المتحدة، لثني روسيا وكوريا الشمالية عن المساعدة في بناء محطات نووية في الدول العربية. ولن يغرب أبداً عن بال المخططين الإسرائيليين خطر الإرهاب العربي والإسلامي الذي قد يطال الداخل الإسرائيلي والمصالح الإسرائيلية في الشرق الأوسط والعالم، وخاصة في مرحلة هامة اعتمدت فيها إسرائيل سياسة توسيع مصالحها لتشمل مناطق جديدة وواسعة باتجاه الصين وأوروبا الشرقية ودول العالم

الإسلامي والدول العربية، مما يجعل تلك المصالح أكثر تعرضاً من خلال التوسع الجغرافي وإمكانات عناصر التهديد على خرق الحواجز الأمنية في كثير من هذه الدول والمجتمعات.

وترتدي عملية وضع ستراتيجية جديدة وعملية اجراء تعديلات جذرية في الفكر العسكري الإسرائيلي لمواجهة التهديدات المحتملة في مرحلة السلام، طابعاً بالغ الأهمية في المجتمع الإسرائيلي. فقد كانت هذه العملية تاريخياً ومنذ تأسيس دولة إسرائيل، عملاً مشتركاً للقياديين والمفكرين من عسكريين ومدنيين. وقد تكرس هذا الواقع في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ تبوأ نخبة من الضباط العامين أهم المراكز السياسية في الحكومة والبرلمان، وخاصة ممن سبق لهم وقادوا القوات الإسرائيلية في الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ قيامها وحتى غزو لبنان عام ١٩٨٢. لكن يبدو أن هناك تياراً سياسياً مدنياً جديداً قد بدأ بالظهور، ويحاول أن يلعب دوره في تسويق عملية السلام انطلاقاً من أسس ومعطيات جديدة تقلل من منطق زيادة النفوذ المبني على التفوق العسكري. ويتزعم هذا التيار الجديد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، تسانده بعض الحركات السياسية مثل حركة «السلام الآن».

لكن تيار العسكريين المتشددين في الجيش وفي السياسة (أمثال رابين)، بالإضافة إلى التيار المدني المتشدد الذي تمثله أحزاب الليكود، ما زال التيار الأقوى الذي يخطط للحرب المستقبلية، فينظم القوات ويجهزها، ويضع ستراتيجية لها وعقيدة لاستعمالها الميداني، معتبراً أن الإعداد الدائم للحرب يشكل الضمانة الوحيدة لبقاء إسرائيل وحماية مصالحها واستمرارها المميز في المنطقة والعالم.

لذلك تبرز أهمية استعراض الأسس الجديدة التي استندت عليها القيادة الإسرائيلية لبناء نظريتها للحرب المقبلة، في ضوء الظروف والمتغيرات التي ستحملها مرحلة ما بعد السلام والتي يمكن أن نلخصها على الشكل الآتي:

١ ـ التخلي عن الموقف الدفاعي الذي اعتمدته إسرائيل بعد عملية غزو لبنان التي نفذتها العام ١٩٨٢، وذلك بعد استيعاب النتائج السلبية التي واجهتها على الصعيد العسكري والسياسي الداخلي، واعتماد موقف هجومي جديد. وليس هناك من دليل على الموقف الهجومي الجديد أفضل من استعراض نظم الأسلحة الجديدة التي اشترتها إسرائيل أو طورتها: من صاروخ جيريكو ٢ إلى الطائرات القاذفة إف ١٥ ـ إي، وطائرات ستيلث، واطلاق قمر تجسس صناعي يغطي كل المنطقة وزيادة مخزونها النووي وتطويره كمّاً ونوعاً.

٢ ـ الانتقال من موقف عسكري كان يستبعد كلياً إمكانية استعمال السلاح النووي، إلى موقف يعترف بوجود هذا السلاح (بصورة غير مباشرة)، مع اعطاء اشارات بإمكانية استعماله. ولقد جاء الدليل الساطع على إمكانية استعمال هذا السلاح عبر الاعدادات

والاشارات التي بدت واضحة ابان حرب الخليج، كتحضير للرد على إمكانية استعمال العراق للسلاح الكيميائي(١٠).

٣ ـ التركيز الإسرائيلي البارز على تطوير القدرات الستراتيجية للردع التقليدي (غير النووي)، بواسطة أسطول جوي كبير ومتطور، ومن خلال استعمال الصواريخ البعيدة المدى والصواريخ الجوالة التي يمكن اطلاقها من الجو ومن البحر.

٤ ـ بذل الجهود المكثفة لسد الحاجات التي تؤمن لإسرائيل أعلى درجات الفعالية، واستمرار التفوق العسكري في أي صراع جديد، من خلال اقتناء أكثر الأنظمة تطوراً في حقول القيادة، السيطرة، الاتصال، الكمبيوتر والاستعلام، وعبر تكديس الكميات الضرورية من الأسلحة الذكية البعيدة المدى، وعن طريق زيادة حركية قواتها الستراتيجية في الجو والبحر.

٥ ـ زيادة القدرات الإسرائيلية لمحاربة الارهاب الفلسطيني والارهاب الإسلامي والأصولي، وتنسيق الجهد الإسرائيلي في هذا الحقل مع جهود الدول الغربية ومع بعض الأنظمة العربية التي تعتبر نفسها هدفاً أساسياً لهذا الارهاب.

٦ ـ رصد البرامج النووية في الدول العربية والدول الإسلامية، والتحضير للقيام بعمليات تخريب مباشر أو غير مباشر على هذه البرامج، مع الابقاء على جهوزية تامة لتنفيذ غارات على المنشاءات النووية لدى بعض الدول الإسلامية، على غرار الغارة التي نفذتها على مفاعل تموز العراقي.

وقد ساهمت أربعة عناصر هامة في اعتماد هذه العقيدة العسكرية الجديدة، فشكلت القاعدة الأساسية لهذا التطور، وأولها الدور الستراتيجي الجديد الذي رسمته السياسة الأميركية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في ظل السلام المنشود، وخاصة الدور الأمني النشِط في البحر الأحمر وبحر العرب وصولاً إلى الخليج. أما العنصر الثاني، فقد تشكل من الدروس المستقاة من حرب الخليج، وخاصة من المرحلة الثانية للحرب وهي عاصفة الصحراء، حيث أثبتت الحرب الجوية التي نفذها التحالف ضد العراق، جدوى ستراتيجية الردع التقليدي وفعاليته، كما تعلمت إسرائيل، بعد تساقط بعض الصواريخ على مدنها، أنه يجب اعداد ستراتيجية ديناميكية لضرب عناصر التهديد أينما وُجدت عن طريق تنفيذ عمليات وقائية. ويأتي العنصر الثالث عن طريق قدر دقيق للأخطار والتهديدات الجديدة للأمن الإسرائيلي والتي مصدرها الحركات الأصولية الإسلامية، أو عن طريق زيادة مقدار التعرض الإسرائيلي بعد اقرار السلام. فقد كانت إسرائيل قبل العملية السلمية بلداً مقفلاً يصعب اختراقه، كما كان شعبها يعيش معزولاً ومنفرداً.

---

(١٠) انظر في المرجع رقم (١) ما نسب لموشي أرينز، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، بأن إسرائيل قد اتخذت كامل الاجراءات اللازمة لتفجير قنبلة نووية فوق بغداد.

واليوم، في ظل العملية السلمية، يتحتم أن تفتح إسرائيل أبوابها، وأن يتحرك رجال الأعمال والسواح الإسرائيليون باتجاه الدول العربية، مما يزيد من تعرض الداخل الإسرائيلي والمواطنين الإسرائيليين والمصالح الإسرائيلية لتهديدات ومخاطر جديدة.

أما العنصر الرابع والأخير، فقد فرضته الاعتبارات الجديدة الناتجة عن مخاطر التهديد العسكري العربي والإسلامي المباشر، وخاصة لجهة اقتناء بعض الدول لصواريخ بعيدة المدى، والحديث عن وجود أسلحة دمار شامل كالسِّلاح الكيميائي، وكذلك الجهود المبذولة من قبل ايران وسوريا للحصول على التكنولوجيا النووية. وقد استعملت إسرائيل كل هذه العناصر للحصول على المزيد من الأسلحة المتطورة، كمساعدات من الادارة الأميركية، كما طورت الوسائل الذاتية التي تسمح لها باعتماد سياسة ردع نووي شبه معلنة.

ولم تسع القيادات العربية السياسية أو العسكرية أو المفكرون الستراتيجيون العرب لإجراء أية أبحاث معمقة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بامتلاك إسرائيل القنبلة النووية واحتمالات استعمالها وطرائقها. وإذا طُرح الموضوع للمناقشة، وجدنا أن هناك فكراً ضحلاً لا يتعدى الحديث عن العموميات حول المخاطر الناتجة عن التفرد الإسرائيلي بامتلاك هذا السلاح، وعدد القنابل التي تمتلكها الدولة العبرية.

ومن المؤكد أن قدرات إسرائيل النووية والنتائج التي تترتب على ذلك عن طريق استعمالها لها، تتوقف على طريقة استعمال هذه القدرات، وبصورة خاصة على نوعية الأهداف المختارة ودقة إصابتها. وفي عملية التقييم هذه، يقتضي التركيز على عملية تقدير النتائج لثلاثماية رأس نووي تملكها إسرائيل، و«ليكون لتقدير النتائج معنى، يجب قياسها بنتائجها الستراتيجية الشاملة بدل قياس الهكتارات المحروقة»[١١]، لأنه في ظل الظروف السياسية والفنية السائدة في العالم العربي، لن يحقق القصف العشوائي النتائج المتوخاة، بل انه قد يزيد من قوة قبضة الأنظمة على شعوبها، خاصة وأنه قد سبق وحدث ذلك بعد نكسة ١٩٦٧، كما أن الكارثة التي حلت بالعراق بنتيجة حرب الخليج الثانية وتشديد قبضة الحكم على الشعب تثبت هذه النظرية.

ويصعب على القيادات الإسرائيلية، كما يصعب على القيادات العربية، إيجاد أجوبة واضحة على جميع الأسئلة الشائكة المطروحة في عملية البحث عن الخيار الهجومي الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل والخيار الدفاعي الأفضل بالنسبة إلى العرب. ويمكن تسهيل عملية البحث عن أجوبة وحلول، من خلال دراسة الأهداف الستراتيجية التي انتقتها قيادة التحالف داخل العراق إبان حرب الخليج، وتقييم النتائج الستراتيجية للقصف

---

(١١) **Planning For War,** U.S. Army War College Publications, Politics, War and Strategy, Volume IX, 1984.

التقليدي الكثيف والمدمر لهذه الأهداف. كماأنه يمكن توسيع قاعدة الباحث عن أجوبة وحلول من خلال تقييم النتائج الستراتيجية للقصف الحليف على المانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وتقييم نتائج القصف النووي على اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحليل النتائج ضمن عملية استقراء لما يمكن أن تكون عليه خيارات استعمال السلاح النووي الإسرائيلي.

ونحن عندما نتكلم عن تقييم عام وتحليل النتائج للقصف الستراتيجي الكثيف والمدمر الذي نُفِّذ بواسطة الذخائر التقليدية والنووية ضد كل من المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، يجب أن تشمل عملية التقييم المفاعيل الواقعة على الاقتصاد، والجهد العسكري، ومعنويات الشعب، والنظام السياسي وقدرته على الصمود.

ومن مراجعة نتائج القصف الجوي التقليدي على المدن اليابانية الذي نفذه الجنرال كورتيس لاماي، قائد القوات الستراتيجية الأميركية في الباسفيك (قيادة القاذفات رقم XXI)، يبدو أنه يمكن تقرير نتائج الحرب عن طريق القصف الستراتيجي، في حال اعتماد المنطق الذي اعتمده الجنرال لاماي في تخطيطه للعمليات، والذي يقوم على قاعدة العنف المتمادي: «يجب أن تدمر كل شيء كي تربح الحرب»[١٢]. وبالفعل كادت الولايات المتحدة أن تحقق ذلك من خلال تدمير هيروشيما وناكازاكي بواسطة قنبلتين نوويتين، كما أن كثافة القصف على المانيا قد عجّلت بدرجة كبيرة في خسارتها الحرب وسقوطها في يد الحلفاء.

أمّا في حال اندلاع حرب شاملة بين العرب وإسرائيل، فإنه يمكن بالقياس تقييم نتائج الحرب في ظل اعتماد إسرائيل على استعمال السلاح النووي (لربح الحرب في أقصر وقت) من خلال تطبيق نظرية الجنرال لاماي ضد بعض الدول العربية كمصر، وسوريا، والعراق، ذلك لأن المخزون الإسرائيلي الحالي من الرؤوس النووية والذخائر التقليدية يكفي لتحقيق النتائج التي حققتها أميركا على اليابان في العام ١٩٤٥[١٣].

مخاطر السياسة النووية الغامضة

لم تعتمد إسرائيل بعد، بصورة علنية، سياسة دفاعية تستند على السلاح النووي كإحدى الأدوات الرئيسية لستراتيجية الردع. ويفترض اعتماد ستراتيجية ردع نووية،

---

(١٢) Ibid.

(١٣) نفذ الجنرال لاماي بقاذفاته الستراتيجية غارات مرعبة، لا يمكن لعاقل تصور نتائجها. فقد دمر خلال شهر آذار ١٩٤٥، ثلاثاً وثلاثين مدينة يابانية. وللدلالة على عنف القصف، يمكن التذكير بالنتائج الحاصلة من غارة واحدة على طوكيو ليل ٩ آذار ١٩٤٥، إذ تمّ احراق ١٦ ميلاً مربعاً من المدينة وتدمير ٢٦٧١٧١ بناية، ومقتل ٨٣٧٩٣ وجرح ٤٠٩١٨ شخصاً. (وردت هذه المعلومات في منشورات كلية الحرب الأميركية المنوه عنها في المرجع رقم ١٢ ونقلاً عن منشورات شركة سيمون وشاستر للنشر).

تحديد القدرات النووية المتوفرة، ووضع عقيدة استعمال تتضمن التعريف بالأهداف السياسية والعسكرية التي ينوي صانعو القرار تحقيقها، كما تتضمن التوقعات والمخاوف المترتبة على استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله. ولا بد لعقيدة الاستعمال أن تتطرق بشكل مباشر وتفصيلي إلى سياسة التصعيد في الحرب التي توصل إلى حالة التهديد أو الاستعمال الفعلي للسلاح النووي. ويقتضي دراسة مختلف الفرضيات التي تدفع نحو التصعيد، وتحديد الحالات التي يبدو فيها منطقياً استعمال سياسة التصعيد التدريجي والذي يمكن أن يتبع مقياساً متواصلاً، والحالات التي يتبع فيها قاعدة التصعيد على أساس خطوات كبيرة مفاجئة. ويمكن وصف هذا النوع بالتصعيد الدراماتيكي الذي يهدف إلى ربح الحرب بصورة سريعة. كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كل الفرضيات الأخرى التي يمكن أن تقع بين هذين الموقفين الواقعين على طرفي مقياس التصعيد(١٤). ولا يمكن لعقيدة الاستعمال هذه أن تغفل الاختيار ما بين سياسة انتقاء الأهداف ذات القيمة العالية Countervalue (أي تدمير المدن الكبرى والمنشاءات الحيوية) وانتقاء الأهداف العسكرية الكبرى، وخاصة القوات العسكرية الضاربة والقواعد العسكرية الرئيسة.

وتدل المواقف الإسرائيلية وتصريحات المسؤولين فيها، كما تؤكد مختلف الدراسات الموضوعة من قبل مراكز أبحاث معترف برصانتها من قبل الدول الكبرى، أن إسرائيل تملك الآن ما يزيد على مئتي رأس نووي، كما أنها طورت وسائل الاستعمال اللازمة لايصال هذه الرؤوس إلى أهدافها في جميع أنحاء العالم العربي وبدقة عالية. ويفترض هذا الواقع الجديد أن تكون إسرائيل قد عدلت بشكل جذري في سياستها الدفاعية، بحيث يدفع هذا التعديل نحو اعتماد ستراتيجية ردع تستند أساساً على خفض سقف التهديد النووي، بهدف منع العرب من تنفيذ سياساتهم العدائية، أو اللجوء إلى التصعيد الفعلي، واستعمال الأسلحة النووية، عند الضرورة، لربح الحرب.

ولا تتوقف نتائج التعديل الجذري في السياسة الدفاعية الإسرائيلية على العقيدة السياسية والعسكرية والستراتيجية الناتجة عنها بصورة حصرية، بل ان دراسة النتائج تفترض أيضاً دراسة مدى فهم وتقدير الدول العربية للأخطار المترتبة على ذلك. كما يفترض، تقدير الشفافية التي تبديها الدول العربية في تفهم الخطر الجسيم الذي يترتب على حال فلتان الأمور واتجاه الوضع إلى حالة التصعيد الذي يمكن أن يقفز فوق كل ضوابط أو حواجز السيطرة الإقليمية والدولية. لذلك، من الطبيعي أن يسأل صانع القرار أو المحلل الستراتيجي للأوضاع الشرق أوسطية الناتجة عن تملك إسرائيل لاعداد

---

(١٤) SMOKE Richard, **War Controlling Escalation,** from the chapter «**The Many Meanings of Escalation**» Distributed as a reading material for advanced courses at the U.S.Army War Collge, Carlisle, PA, 1985, p. 31.

ضخمة من الرؤوس النووية، عدة أسئلة حول تفهم العرب للمتغيِّرات الجديدة، والسلوكية التي يمكن أن يعتمدوها، وعمّا إذا كان التبدل في سلوكيتهم في حال وجوده يتناسب مع الواقع الجديد. ومن أهم الأسئلة المحورية التي يقتضي طرحها:

١ ـ هل يفهم العرب معنى اعتماد إسرائيل سياسة الدرع النووي؟ وهل تدرك القيادات صانعة القرار مدى التصعيد الأقصى الذي يمكن أن تبلغه في تهديدها للأمن الإسرائيلي، قبل أن تُدفع إسرائيل لاستعمال سلاحها النووي بشكل محدود أو واسع؟

٢ ـ ما هي حدود سياسة الردع التي يمكن أن تقبلها الدول العربية التي وقَّعت معاهدات سلام مع إسرائيل؟ وهل يمكن لهذه الدول أن تبقى على الحياد في حال خفضت إسرائيل سقف التهديد حيال طرف عربي أو أكثر.

٣ ـ ما هي حدود الادراك العربي لحقيقة الموقف الإسرائيلي من مسائل «الارهاب» ضد شعب إسرائيل أو مصالحها الكبرى، والحرب المحدودة، وحرب الاستنزاف الطويلة الأمد، وحرب العصابات في المدن، مع إمكانية تطور الوسائل وزيادة الأخطار التي يمكن أن تصل إلى حد استعمال الغارات والمواد السامة ضد السكان، على غرار ما حدث في اليابان على يد جماعة ارهابية صغيرة؟ وهل يدرك العرب إمكانية قيام إسرائيل بالرد على الجهة المعادية باستعمال السلاح النووي للثأر بشكل يتناسب مع خسائرها البشرية والمعنوية؟

من المرجح أن مثل هذه الأسئلة لم تُطرح للمناقشة أو للدراسة في أي بلد عربي حتى الآن، وذلك لأسباب عديدة، **أولها:** ان طرح هذه الأسئلة على صعيد الدولة سيبلغ آذان الشعب وقد يؤدي ذلك إلى أضرار سياسية بالغة تدفع ثمنها القيادات العربية الحالية في المستقبل القريب. **ثانيها:** يتركز حول عدم قدرة القيادات العربية على تنظيم إمكاناتها أو تنسيق هذه الإمكانات مع الدول العربية الأخرى لتحضير الرد المناسب على التهديد الإسرائيلي، مما يساعد في كشف عجزها تجاه شعوبها. **ثالثها:** ان القيادات العربية التي عاشت في ظل توازن الرعب بين قطبي العالم أميركا والاتحاد السوفياتي، والتي وجدت في هذا التوازن ملجأ لها من مواجهة هذا الخطر، لم تدرك بعد ضرورة السعي الحثيث لايجاد السياسة التي تقود إلى التوازن الفعلي والمباشر مع الواقع الجديد.

وبعد سنوات من الغموض، لفت الموقف الإسرائيلي لجهة الاعتراف الضمني بامتلاك السلاح النووي والموقف العربي الضعيف والمتردد في قبول حقيقة الامتلاك الإسرائيلي لهذا السلاح. ويبدو اليوم في ظل المؤتمر الذي انعقد في نيويورك، ان الطرفين قد اعترفا علناً بوجود السلاح النووي الإسرائيلي كقوة ستراتيجية تفرض نفسها على ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط[١٥]. لقد سقطت الفرضيتان اللتان اعتُمدتا لسنوات عديدة في

---

(١٥) انعقد في الأمم المتحدة في نيويوك مؤتمر دولي شاركت فيه جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لتجديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

عملية تقييم إسرائيل كقوة نووية: الفرضية الأولى التي كانت تقول بقدرة إسرائيل على صنع القنبلة النووية، والفرضية الثانية التي قامت على وجود قنبلة جاهزة في المستودع الإسرائيلي. ويبدو اليوم، بصورة واضحة، ان الطرفين قد اعترفا بوجود عامل الردع النووي الإسرائيلي كحقيقة ستراتيجية قائمة في ميزان القوى على صعيد الشرق الأوسط وجنوبي غربي آسيا(١٦).

وانطلاقاً من مباحثات المؤتمر المنعقد في نيويورك لبحث تجديد الاتفاقية حول عدم انتشار الأسلحة النووية، ضاقت الهوامش أمام إسرائيل لتأجيل اعتماد سياسة ردع فعلية. ولذلك رأينا المسؤولين الإسرائيليين يعترفون تكراراً برفض فكرة انضمام إسرائيل للمعاهدة بعد فترة من الزمن، متذرعين بوجود أخطار كبيرة على وجود بلدهم، مصدرها ايران والعراق وباكستان.

هذا وإن الاعتراف الإسرائيلي بإمتلاك السلاح النووي وباعتماد سياسة ردع معلنة، يؤمن لها حسنات كبرى تزيد من ميلان الميزان الستراتيجي لصالحها انطلاقاً من القواعد الآتية:

أولاً: تؤمن سياسة الردع النووي المعلنة موقفاً قوياً، حقيقياً وثابتاً حول قدرة إسرائيل ونيتها لردع التهديدات العربية والإسلامية لأمنها واستقرارها.

ثانياً: يساعد اعتماد سياسة الردع المعلنة على تطوير عقيدة استعمال السلاح النووي. ويستفيد من وجود هذه العقيدة الطرفان الإسرائيلي والعربي، بحيث يتدارك الأول إمكانية سوء استعمال هذا السلاح الرهيب، ويدرك الثاني المخاطر والنتائج الممكنة في حال اندلاع حرب، فيتحاشى في تهديداته بلوغ المستويات التصعيدية التي تدفع إسرائيل نحو استعمال السلاح النووي.

ثالثاً: يشجع اعلان سياسة الردع الأطراف كافة على اعتماد سياسة الحوار لبحث القضايا الستراتيجية الهامة على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الثنائي، أي ما بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة(١٧). فمن خلال المناقشة، تتوضح الخطوات التصعيدية التي يمكن أن تعتمدها إسرائيل في ردها على التهديدات العربية المتزايدة، بحيث يمكن وضع مخطط للمواقف والسلوكية الإسرائيلية في مواجهة أشكال التهديدات وكثافة الخطر الناتج، بحيث نتوصل في نهاية المطاف إلى تحديد سقف التهديد النووي الإسرائيلي تجاه مختلف المخاطر.

---

(١٦) FELDMAN Shai, «**Israel Nuclear Deterrence**», Columbia University Press, New York, 1982, p. 7.

(١٧) رأينا أن الاتفاقية الإسرائيلية ـ الأردنية قد طرحت المواضيع الامنية، بما فيها العامل النووي، بشكل مباشر يدعو إلى متابعة التشاور والتنسيق لتطوير مفاهيم مشتركة حول مختلف هذه القضايا. كما أن موضوع الأمن الإقليمي ومسألة نزع السلاح هي من المواضيع الرئيسة والمتقدمة في المباحثات المتعددة الأطرف.

رابعاً: تؤكد سياسة الردع المعلنة على قوة الموقف الإسرائيلي الستراتيجي الذي يدفع بالقيادات العربية وبالنخبة العربية (الرافضة) إلى قبول إسرائيل كلاعب أساسي كامل في المنطقة. كما تدفع قوة الموقف الإسرائيلي النخبة العربية للاقتناع بالعيش في ظل واقع الوجود النووي في المنطقة، بقبول الحقيقة القائلة ان السلاح النووي الإسرائيلي قد وجد ليبقى، لأنه لا يُمكن إلغاء المعارف والتقدم التكنولوجي الذي طوره.

وتبقى الحسنة الأولى القائمة على أنَّ حقيقة الارادة والنية الإسرائيلية لاستخدام السلاح النووي هي الأقوى، إذ انها تقدم دون شك المفاعيل الحقيقية للردع النووي، وهي مفاعيل سبق للعرب أن تجاهلوا ادخالها في حساباتهم في مناسبات عديدة أهمها حرب رمضان عام ١٩٧٣، وحرب الخليج عام ١٩٩١، عندما هدد العراق باستعمال السلاح الكيميائي وبعدما راح يُطلق صواريخ سكود التي أصاب بعضها المدن الإسرائيلية.

لقد سبق للعرب أن تعاملوا مع موضوع امتلاك إسرائيل القنبلة النووية من خلال الموقف المتخوف، الذي يغلب عليه الشك بدل اليقين(١٨). لكن التشكيك العربي بالإرادة الإسرائيلية على صنع القنبلة النووية أو استعمالها، رغم اعتراف مختلف القيادات بتوصلها إلى تكنولوجيا صنع القنبلة، لم يدفع إسرائيل أو حلفاءها كالولايات المتحدة، إلى تسريب المعلومات التي تؤكد وجود القنبلة، للتأثير على سلوكية العرب ودفعهم نحو موقف أكثر شفافية وتعقلاً في مواقفهم المعادية لها، وخاصة لجهة ضبط عملية التسلح بقصد تحقيق التوازن الستراتيجي.

ويستند الموقف الإسرائيلي القائم على اعتماد سياسة الردع غير المعلنة، على طول الفترة الزمنية اللازمة للعرب كي يحققوا التوازن الستراتيجي معها من خلال تكديس كميات كبيرة من نظم الأسلحة التي يمكنها اختراق الدفاعات الإسرائيلية، وعلى جدوى الجهود العربية لتنفيذ برامج أبحاث تقود إلى التكنولوجيا الخاصة بالسلاح النووي. فقد ارتبط الموقف الإسرائيلي بنتائج التحليل الستراتيجي والاستعلامي الذي تجريه القيادات الإسرائيلية لجهود التعبئة العربية، وبقدرة إسرائيل العسكرية والاستخباراتية على تخريب البرامج النووية العربية، كما فعلت عندما ضربت مفاعل «تموز» العراقي، أو من خلال تأخير وعرقلة برامج التسلح التقليدية للدول العربية بالضغط على الدول المصدرة للسلاح مباشرة أو بواسطة الولايات المتحدة الأميركية. لكن السياسة الإسرائيلية القائمة على عدم الاعلان عن امتلاك السلاح النووي والتهديد باستعماله في حال واجهت هجوماً عربياً مهدداً لأمنها بشكل حقيقي وخطر، كان يمكن أن تقود إلى استعمال هذا السلاح الرهيب تحت دافع الخوف الشديد الذي يمكن أن ينتج عن عملية اختراق ناجحة للدفاعات

---

(١٨) FELDMAN Shai, has analyzed all arab leaders uncertainty about israel possession of the nuclear bomb, p. 12-14.

الإسرائيلية. وتتسم السياسة الإسرائيلية هذه بدرجة من الخطورة، ولم يعد من الجائز السماح باعتمادها من قبل دولة تملك السلاح النووي، لأنها تؤدي إلى خفض سقف التهديد واستعمال السلاح هذا بشكل دراماتيكي.

وفي حال اندلاع الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وفي حال قيام العرب بقصف مدمر لبعض المدن الإسرائيلية، وفي حال قامت إسرائيل بتهديد دولة عربية أو أكثر عن طريق اعلان امتلاكها للسلاح النووي وعن نيتها في استعماله إذا لم يتوقف قصف المدن الإسرائيلية؛ كيف يمكن في هذه الحالة تصوُّر تطور الوضع الإقليمي والدولي؟ إن الشرق الأوسط سيواجه دون شك وضعاً حرجاً وخطراً: فإذا اعتبرت القيادة العربية ان إسرائيل تحاول الخداع عن طريق التهديد واستمرت في قصف المدن الإسرائيلية، فلا يبقى في هذه الحالة من بديل للقيادة الإسرائيلية من استعمال قنبلة نووية واحدة على الأقل للدلالة على حقيقة موقفها ودفع مفاعيل الردع الشامل إلى الواجهة للخروج من الأزمة ووقف الحرب.

وفي مواجهة سياسة الردع غير المعلنة التي انتهجتها إسرائيل طيلة عشرين سنة ونيف وجميع المخاطر التي حملتها، اتسمت السلوكية العربية بكثير من اللامبالاة التي عبرت عنها عن طريق التشكيك بحصول إسرائيل على القنبلة. ولذلك رأينا بعض الدول العربية تأتي بأفعال وتنتهج سياسات خطرة كادت في أكثر من مناسبة تتسبب بدفع إسرائيل إلى اعتماد الخيار النووي للخروج من المأزق(١٩).

لذلك رأت دراسة أعدها الكونغرس الأميركي سنة ١٩٧٩، ضرورة تفعيل عامل الردع من خلال الاعلان التفصيلي عن القدرة النووية والنية في استعمالها لتفادي الخطر وتقليل احتمال استعمالها: «ان تمتلك القدرة للرد والثأر، لا يكفي للإفادة من امتلاك قوة نووية. فالقوات الستراتيجية تنظم وتجهز لإظهارها وعرضها، للدوافع نفسها التي تدعو إلى استعمالها. وليس من المفيد اطلاقاً ان تمتلك قوة ردع كبرى، إذا لم يشعر الآخرون بوجودها وبمفاعيلها التدميرية»(٢٠).

لقد استنتج لورنس فريدمان الذي خصص بحثاً لسياسة إسرائيل النووية نشره العام ١٩٧٥، المخاطر المترتبة على السياسة الإسرائيلية غير المعلنة فقال: «يجب الاعلان عن وجود القوة الرادعة قبل الوصول إلى الأحداث المنوي ردعها ومنع وقوعها. ولا يجوز أن تسمح إسرائيل لنفسها بالاستفادة من حال الغموض، ولا يمكنها أن تخفي وجود

---

(١٩) تفيد بعض التقارير والمصادر الموثوقة والتي تأكدت باعترافات بعض المسؤولين الإسرائيليين ومنهم موشي أرينز، ان إسرائيل قد فكرت فعلياً باستعمال السلاح النووي عام ١٩٧٣ لاستعادة المبادرة في الحرب، كما أنها فكرت باستعمال قنبلة نووية على بغداد ابان حرب الخليج في عمل ثاري ضد تهديدات صدام حسين وقصفه المدن الإسرائيلية إبان حرب الخليج عام ١٩٩١.

(٢٠) U.S. Congressional Budget Office, Counterforce Issues for U.S. Strategic Nuclear Forces, Washington D.C., Jan. 1978, p. 3.

الأسلحة النووية لديها إلى البرهة التي تهاجمها فيها الجيوش العربية. أما الاعلان المفاجيء عن وجود قنبلة جاهزة للاستعمال في المخازن الإسرائيلية في اللحظة الأخيرة، فيمكن أن لا يشكل القوة الضاغطة اللازمة لمنع وقوع الكارثة. وهكذا لا يمكن لإسرائيل أن تنتقل بصورة مفاجئة لاعتماد ستراتيجية نووية مخادعة وبأساليب ملتوية(٢١).

ولا يكفي أن تعترف إسرائيل بإمتلاك السلاح النووي، خاصة وأن هذا الموضوع قد أصبح من البديهيات لدى المجتمع الدولي بأكمله. لكن يقتضي على الدولة العبرية أن تضع سياسة نووية متكاملة ومعلنة بكامل أهدافها، كما يقتضي وضع عقيدة استعمال للسلام النووي تشترك بوضعها القيادات السياسية والمؤسسات الأمنية والمفكرون الستراتيجيون والعلماء وحتى الطبقات الشعبية واتحادات العمال. وتكون أهداف ومنهجية المناقشة علنية، وتُعلن في النهاية الحلول التي توصلت إليها هذه المناقشات والتي على أساسها تُبنى عقيدة الاستعمال. وفي حال اعتمدت إسرائيل مبدأ الاعلان عن سياسة الردع النووي، وأطلقت المناقشة العلنية للموضوع، وتوصلت إلى الأسس الواضحة التي ترعى استعمال هذا السلاح؛ فإنها تخفف من احتمالات استعماله، وخاصة لجهة السيطرة على المزايدات الداخلية، وتتفادى تأثير الضغوط الداخلية والدعوات غير العاقلة لاستعماله للخروج من المأزق. باتريك مورغان ركّز بحثه على ضرورة ايجاد عقيدة استعمال للسلاح النووي لتفادي استعماله تحت تأثير الضغوط ابان الأزمة الحادة فقال: «إن التفاعلات والألعاب السياسية الداخلية قد تدفع فعلاً باتجاه الحرب النووية كمخرج من الأزمة»(٢٢). لذلك، أوصى بالقيام بهذه الألعاب السياسية الداخلية قبل حصول الأزمة، وذلك عن طريق النقاش المفتوح الذي يتغلب في نهايته الرأي والعقل على العاطفة والتشنج، فتُعتمد الضوابط اللازمة لتفادي الكارثة.

وسيجر النقاش الداخلي الإسرائيلي حول عقيدة استعمال القدرات النووية، إلى نقاش سياسي وستراتيجي في الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط كافة، وخاصة في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر وايران. وقد يتطور هذا النقاش الحاد إلى حوار غير مباشر، عن طريق استعمال وسائل الاعلام المفتوح أو عن طريق قنوات اتصال سرية بواسطة طرف ثالث أو عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة. ويؤدي هذا الحوار إلى خلق مفاهيم مشتركة ما بين إسرائيل والأطراف الأخرى حول الأسباب والدوافع التي يمكن أن تؤدي إلى استعمال السلاح النووي، وسيؤدي اعتماد التعاريف المشتركة إلى رفع سقف التهديد النووي وخفض مستوى التصعيد العسكري في الأزمات التي يمكن أن تطرأ من حين إلى آخر.

---

(٢١) FREEDMAN Lawrience, «**Israel Nuclear Policy**» Survival (May - June 1975); 114-20.

(٢٢) MORGAN Patrick, «**Deterrence**», Beverly Hills and London: Sage Publications, 1977, p. 50-73.

لقد شدد الستراتيجيون الأميركيون في أبحاثهم حول سياسة الردع النووي ودورها في الأمن الأميركي، على ضرورة ابلاغ الاتحاد السوفياتي العقيدة الأميركية حول استعمال السلاح النووي بشكل واضح بما لا يترك أي مجال للشك أو الريبة. فقد شدد برنارد برودي على «ضرورة ابلاغ السوفيات طبيعة القدرات الأميركية المتوفرة والنوايا الأميركية حول استعمال هذه القدرات»، واعتبر أن ابلاغ الروس تفاصيل كافية عن العقيدة الأميركية سيؤدي إلى تكثيف مفاعيل الردع الأميركي(٢٣).

وشدد مايكل برنر على ضرورة وضع «عقيدة نووية وخطط استعمال مع إرادة باعلان المفاهيم والسلوكية والأهداف المنتقاة، والقدرات المخصصة لها وحدود المرونة في الموقف، قبل الانتقال من الستراتيجية التقليدية إلى الستراتيجية النووية والتوقعات والآمال المعقودة أو المنوي تحقيقها». وسيؤدي هذا الاعلان إلى تكييف سلوكية الخصم والحلفاء والمجتمع الدولي على حد سواء، مع ازدياد توضيح الصورة، فيزداد الوعي الكلي في ادراك النتائج ويسعى الجميع لتفادي وقوع الحرب النووية عن طريق إزالة أسباب الحرب أو تخفيف أسباب التصعيد في حال التأزم الشديد.

لقد سهلت مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل والاتفاقيات التي عقدت على أساسها بين كل من مصر والأردن والفلسطينيين، من جهة، وإسرائيل، من جهة ثانية، إمكانات الحوار العربي ـ الإسرائيلي حول السلاح النووي. كما يمكن أن تقوم الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بدور الوسيط لتفعيل هذا الحوار وزيادة الوضوح حول حقيقة المواقف والنوايا المتناقضة بين الطرفين، بهدف إزالة كل أنواع الغموض أو الخداع الذي اتسم به الموقف الإسرائيلي منذ أواخر الستينات حتى اليوم. وستلعب، دون شك، المناقشات القائمة في نيويورك منذ منتصف شهر نيسان ١٩٩٥، ضمن مؤتمر تجديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، دوراً أساسياً في توضيح مواقف ونوايا الطرفين العربي والإسرائيلي، وستدفع كل منهما في اتجاه صنع خياراته المستقبلية بشكل موضوعي وواقعي يسمح له بتحقيق الحد اللازم من أمنه الوطني. وسيتعزز دون شك نظام ادارة الأزمات في المنطقة، وستسعى الأمم المتحدة إلى ايجاد آلية لاستمرار الحوار ومنع التصعيد إلى حين ايجاد صيغة اتفاق حول الموضوع النووي في السنوات القادمة.

الاستنتاج

اعتاد الشعب الإسرائيلي أن يدخل الحرب بحماس فيه الكثير من العاطفة، وكانت تسبق التعبئة العاطفية بسنوات عقلانية في القيادات السياسية والعسكرية التي كانت

---

(٢٣) BRODIE Bernard, «Strategy in the Missile Age», Princeton University Press; 1959, p. 292.

تجري كل العمليات التنظيمية والتحضيرات المادية اللازمة للإعداد للحرب والانتصار فيها.

وهكذا كانت تنقلب الحرب المحدودة ما بين إسرائيل والعرب إلى حرب شاملة بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي، توضع في خدمتها كل طاقات البلاد من عسكرية وبشرية واقتصادية..... إلخ. وكان القرار الإسرائيلي على الصعيدين الشعبي والرسمي دائماً أقوى من القرار العربي، إذ كان يجمع ما بين العقلانية المشفوعة بالتخطيط والتنظيم الكاملين، والحماس الشعبي المدفوع بالخوف على المصير والحرص على البقاء.

بالمقابل، كانت سلوكية الدول العربية في الحروب التي خاضتها ضد إسرائيل أقل قساوة وعنفاً من السلوكية الإسرائيلية التي اتسمت بالعنف والسرعة وتكثيف الجهد، بهدف تحطيم الإرادة العربية في القتال وتحقيق النصر الساحق في أقصر وقت ممكن. فلم تُشرك الدول العربية التي دخلت هذه الحروب سوى أجزاء محدودة من قدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية.... كما أنه غالباً ما دخلت الحرب قبل أن تُعدَّ لها الإعداد الكافي، في حين كانت إسرائيل تعدّ قدراتها العسكرية وتقتني أكثر الأسلحة تطوراً، وبالكميات اللازمة لخوض الحرب والانتصار فيها بشكل سريع وأكيد. وكانت الخسائر الإسرائيلية نتيجة هذه الحروب لا تتعدى بضع مئات من العسكريين وشبه معدومة بالنسبة إلى المدنيين، في حين كانت الخسائر العربية عالية جداً في صفوف العسكريين والمدنيين وفي تدمير المرافق الحيوية والتجهيزات الهامة.

لكن إسرائيل تدرك الآن أن القدرات العسكرية العربية قد تطورت كمّاً ونوعاً، وأصبح في مقدورها اختراق شبكات الدفاع الإسرائيلية، والوصول إلى المدن والمرافق الحيوية، كما أن القدرات العسكرية الميدانية والقيمة القتالية للأفراد والوحدات، قد ازدادت أضعاف ما كانت عليه في أوائل الثمانينات حيث جرت آخر مواجهة ما بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية في لبنان. لذلك ستأخذ القيادة الإسرائيلية هذا الواقع بعين الاعتبار، إذ أن الرأي العام الإسرائيلي حساس جداً من موضوع الخسائر البشرية في الميدان وبين المدنيين على حد سواء.

فعندما تشعر إسرائيل بأنها ستواجه حرباً مُكلفة، فإنها ستفعل كل ما في وسعها لتجنبها من خلال تفعيل عامل الردع المزدوج: التقليدي والنووي. وإذا لم تنجح الديبلوماسية وعامل الردع في تجنب الحرب، فإن إسرائيل ستلجأ، دون شك، إلى استعمال قدراتها التدميرية بشكل حاسم وسريع لثني الأطراف المهدِّدة عن تنفيذ مخططها.

لذلك يقتضي في نتيجة التحليل أن نستنتج حدود وضوابط السياسة الأمنية الإسرائيلية في ظل المتغيرات الدولية الكبرى، خاصة في ظل انتهاء الحرب الباردة بين الدول العظمى وفي ظل البحث عن السلام في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على دور العامل النووي في الأمن الإسرائيلي.

تركز اسرائيل سياستها الأمنية على قاعدتين متوازيتين:

الأولى ـ تحقيق أعلى درجات الأمن الدائم والأكيد بمواجهة كل مصادر التهديد دون ارهاق نفسها. وتفترض هذه السياسة وضع ستراتيجية تُضعف الدول العربية والإسلامية، عن طريق خلق المشاكل الداخلية في كل من الدول التي تشكل تهديداً مهماً لإسرائيل، ومن خلال خلق التناقضات وزيادة الانقسامات السياسية بين الدول العربية، من جهة، وبعض الأنظمة العربية والنظام الايراني، من جهة ثانية.

الثانية ـ إقامة نظام ردع يؤمن الفعالية القصوى ضمن حدود «الثمن المقبول» على الصعيدين الاقتصادي واستعمال الطاقة البشرية، علماً أن أفضل الطرائق لردع الاعتداءات الممكنة بالنسبة إلى إسرائيل تستند على قدراتها على الرد الصارم والقاسي في الأمكنة (الأهداف) المناسبة والتوقيت المناسب، وبالوسائل التي تختارها، بقرار مستقل تتخذه القيادة الإسرائيلية.

صحيح أن السياسة الإسرائيلية حول القدرات النووية التي تمتلكها غير واضحة، لكن القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية كانت دائماً حازمة وجادة في اتخاذ القرارات وتأمين المصادر والإمكانات لبناء القوة العسكرية المتفوقة، بما فيها القوة النووية التي تبنتها والتي جعلت من إسرائيل القوّة النووية السادسة في العالم.

لقد سبق وحددنا بقعة المنفعة الأمنية الجديدة التي اعتمدتها إسرائيل في ستراتيجيتها بحيث تشمل منطقة واسعة تمتد من ايران وباكستان شرقاً، إلى موريتانيا والصومال غرباً. وتعتبر إسرائيل أن أعداءها يملكون الحرية في اختيار الزمان والمكان ونوعية الحرب التي ينوون شنّها. وبما أن إسرائيل تريد أن تحتفظ بالمبادرة في مواجهة الاعتداءات (عليها مباشرة أو على مصالحها المنتشرة حول العالم)، فقد طورت قدراتها العسكرية للرد على الاعتداءات في البحر والجو والبر وباستعمال السلاح التقليدي أو الأسلحة النووية إذا اقتضى الأمر.

ومن المؤكد أن التخطيط العسكري الإسرائيلي قد اتخذ الخطوات اللازمة لوضع الخطط العامة والتفصيلية لمواجهة التهديدات والمخاطر في البيئة الستراتيجية الجديدة. ومن المؤكد أن القيادة السياسية قد سبقته في اتخاذ القرارات اللازمة لتحديد الأطر الرئيسية للسياسة الدفاعية والأمنية اللازمة للمرحلة القادمة. ان القراءة الصحيحة للقرارات الإسرائيلية الجديدة في حقلي الدفاع والأمن، تنطلق من التركيز الأساسي على قدرة إسرائيل على الرد بقوة وبصورة فورية وبالوسائل اللازمة وفي المكان الذي تختاره. وهي حضّرت من خلال هذه السياسة الدفاعية والأمنية قياداتها العسكرية وقواتها المجهزة بأفضل الوسائل والنظم، لتطبيق هذه السياسة المعتمدة بدل اعدادها وتجهيزها لمواجهة مختلف الاحتمالات التي يمكن أن يعتمدها الأعداء. وتسمح عملية اتخاذ القرارات المسبقة في تحديد السياسة الآنية، باختيار الوسائل العسكرية اللازمة للرد على الاعتداءات

بدل اعتماد تعددية الوسائل التي قد تخفف من الفعالية والدقة، وتطيل وقت التحضير للرد وقد تمنع المفاجأة وتبذر الوسائل.

ومع اعتماد سياسة الردع المزودج ـ التقليدي والنووي ـ تتوقع إسرائيل أن تتمكن من تفعيل سياستها الأمنية والدفاعية مع خفض في النفقات العسكرية الباهظة. وقد نوّه شيمون بيريز، وزير خارجية إسرائيل، بصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة في المرحلة القادمة حين قال: «تشكل عملية المحافظة على جيش حديث، عملية باهظة التكاليف، وتخلق الحاجة لاقتناء المزيد من الأسلحة الحديثة. وتزيد هذه الحلقة المفرغة من فقر الأمة. إن الصواريخ لا تراعي حرمة الحدود، ولا تسمح إلاّ ببضع دقائق كانذار مسبق، ولا يمكن وقفها أثناء طيرانها نحو أهدافها. ولا يبرر النجاح في بناء شبكة صواريخ مضادة للصواريخ، قيمة الاستثمارات العالية. كما أن النجاح في بنائها لا يساهم بصورة آلية ببناء المزيد من القوة. وعندما تُزوَّد هذه الصواريخ برؤوس غير تقليدية، تُمسي قاتلة بدرجة تهدد وجود العام بأسره. فإذا أحصينا عدد الصواريخ المزودة برؤوس نووية، نصل إلى أرقام لا يقبلها العقل، لأن الدمار الذي يمكن أن تسببه واحدة منها قد يبلغ حدود الدمار المطلق. وهكذا فإن البلدان الصغيرة والمتوسطة، حيث تتجمع الموارد على خطوط تصل بين بضع مراكز سكانية كثيفة ومتقاربة، تصبح أكثر عرضة لهذه الأخطار. وطالما أن الدولة المعادية تملك الوسائل لتنفيذ الضربة الثانية، فإنها تتوقع من خصومها أن يتصرفوا بعقلانية مماثلة للسلوكية التي اتَّبعتها الدول العظمى أثناء الحرب الباردة. لكن ماذا يمكن أن نفعل إذا اتسم العدو بالتهور وكان من نوع آية الله أو ارهابياً متحمساً يستمد قوته وشجاعته من رؤيا نبوئية، تدفعه إلى التضحية بالعالم بأسره في حال عدم تنفيذ مطالبه»[٢٤].

لقد شخَّص شيمون بيريز في بضعة أسطر المسألة الدفاعية والأمنية التي تواجه الدول العربية بكل تشعباتها، والكلفة العالية جداً التي تترتب على المحافظة على قدرات إسرائيل العسكرية التقليدية والنووية، كما حدد المخاطر التي تترتب على مفاعيل استعمال السلاح النووي والصواريخ، وطبيعة التهديدات، وتخوف من السلوكية غير العقلانية لمن وصفهم بالأعداء المحتملين. ويتخوف بيريز ضمناً، في تحليله، من نتائج هذا الوضع فيتساءل عما يمكن عمله؟

فمن جهة تملك إسرائيل قدرات تدميرية مطلقة من خلال السلاح النووي، وتواجه عدواً متعصباً لا يقبل بأقل من تحقيق كامل أهدافه ولو أدى ذلك إلى تدمير كل شيء.

ويقود هذا التحليل إلى طرح السؤال الأساسي الآتي: ما هي منافع امتلاك إسرائيل السلاح النووي؟ وما هي فوائد اعتماد سياسة ردع نووي؟

---

(٢٤) PERES, Shimon, «**The New Middle East**», 1994, p. 82.

إن سلوك الطريق الوعرة في ايجاد عناصر الاجابة على هذا السؤال، يدفعنا إلى افتراض أن القدرة العقلانية ستتحكم بمسألة استعمال القوة في أي حرب مستقبلية، في ظل امتلاك السلاح النووي، فتوجهها نحو اعتماد المبادرة في العمل العسكري بدل المغامرة المتهورة التي تأتي كرد فعل على إثارة تصدر عن عدو جاهل أو نتيجة تصور خاطىء تضعه قيادات أعمت القوة بصيرتها. كما يفترض أن فائض القوة الذي يؤمنه احتكار امتلاك السلاح النووي من قبل إسرائيل، قد يكيّف سلوكيتها، فيدفعها إلى البحث عن قرارات تحقيق آمالها بدل البحث عن خطط تبدد عبرها شكوكها ومخاوفها.

وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي القائم على امتلاك إسرائيل القوة التقليدية الحديثة وعلى احتكار امتلاك السلاح النووي، من الطبيعي أن تعتمد إسرائيل ستراتيجية متقدمة ترتكز على المحافظة على المبادرة وعلى حرية العمل الرادع أو الوقائي. لكنها إذا استطاعت أن تستخدم قواتها التقليدية في مبادرات مستقلة وفاعلة في معاركها مع العرب، فإن الأسلحة النووية التي تملكها هي أسلحة تُستعمل للردع ولفرض إرادتها من خلال فرض الأمر الواقع في ظل سيطرة الرعب النووي. لكن لا يمكن للمرء أن يتصور أن إسرائيل ستمتنع عن استعمال السلاح النووي في حال تعرض وجودها في المنطقة للخطر. ففي العام ١٩٧٦، نُشرت معلومات تتعلق بحرب تشرين الأول ١٩٧٣، فكتبت مجلة «تايم» الأميركية، أن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشى دايان، اقترح على غولدا مائير التي كانت رئيسة للحكومة في ذلك الوقت، اعلام سوريا ومصر بأن إسرائيل لن تتردد في استخدام الأسلحة النووية إذا ما تعرَّض وجودها للخطر، وأمر بتركيب بعض القنابل على بعض الطائرات(٢٥). كما أعلن موشى ارينز، وزير دفاع إسرائيل السابق، ان إسرائيل قد حضَّرت لضرب بغداد بقنبلة نووية ابان حرب الخليج العام ١٩٩١، في حال تعرض الشعب الإسرائيلي لخطر كبير من جراء القصف العراقي للمدن الإسرائيلية(٢٦). إن اثبات هذين التصريحين لوزيري دفاع في دولة إسرائيل، يُثبت ان لدى إسرائيل النية في استعمال السلاح النووي لإنزال أضرار بالغة بالخصم في حال شكلت أفعال هذا الخصم تهديداً حقيقياً لأمنها، وبالتالي فإن الأضرار الشديدة التي يمكن أن تنتج عن استعمال إسرائيل للسلاح النووي، قد تشكل قوة ردع فعّالة لبعض الدول العربية والإسلامية.

وقبل إنهاء هذا البحث، لا بد من طرح سؤال أخير حول طبيعة الأفعال التي يمكن أن يقوم بها خصوم إسرائيل، والتي يمكن أن تشكل الذرائع لاطلاق هذه الدولة أول رأس نووي في منطقة الشرق الأوسط؟

لقد كان الستراتيجي الأميركي كوينسي رايت أول من حاول التوسع في التفريق بين

---

(٢٥) هآرتس ٦ ايلول ١٩٩٠.

(٢٦) تصريح ارينز.

الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب، فوجد أن هناك أسباباً رئيسية للحرب، يضع من خلالها أحد الفريقين المتخاصمين الفريق الآخر في وضع خطير جداً يدفعه إلى اعتماد الحرب كوسيلة للخروج من المأزق، كما وجد أن هناك أسباباً أخرى قد تشكل مفاتيح الحرب، وهي أسباب يمكن التصرف بها في الزمان والمكان، وأن دقة الوضع وحراجته لا تصل إلى فرض حالة المواجهة العسكرية المباشرة ويمكن في النهاية تخفيض إمكانية اندلاع الحرب(٢٧).

إن هذا التفريق يُشكِّل في مفهوم أسباب الحرب، أساساً جيداً لاستعراض الأسباب والظروف التي قد تنشأ في المستقبل ما بين إسرائيل وبعض الدول العربية والإسلامية فتدفع بالمنطقة إلى مواجهات خطرة في ظل امتلاك السلاح النووي من قبل إسرائيل، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل الأخرى من قبل الأطراف الثانية. ونظراً لضرورة إنهاء هذا البحث ضمن حدود معقولة، فإننا نترك إمكانية بحث هذين المفهومين في أسباب حدوث مواجهة نووية وإمكانيَّته إلى بحث آخر.

---

(٢٧) QUINCY Wright, «**The Courses of War and the Conditions of Peace**», (N. York: Longmans, Green, 1935) Also, Quincy, «**The Study of War**», Chicago University Press, 1942, Vol 2, Chapter 19. BRODIE Bernard, «**War and Politics**», New York, Macmillan Publishing CO. INC 1973, p. 316.

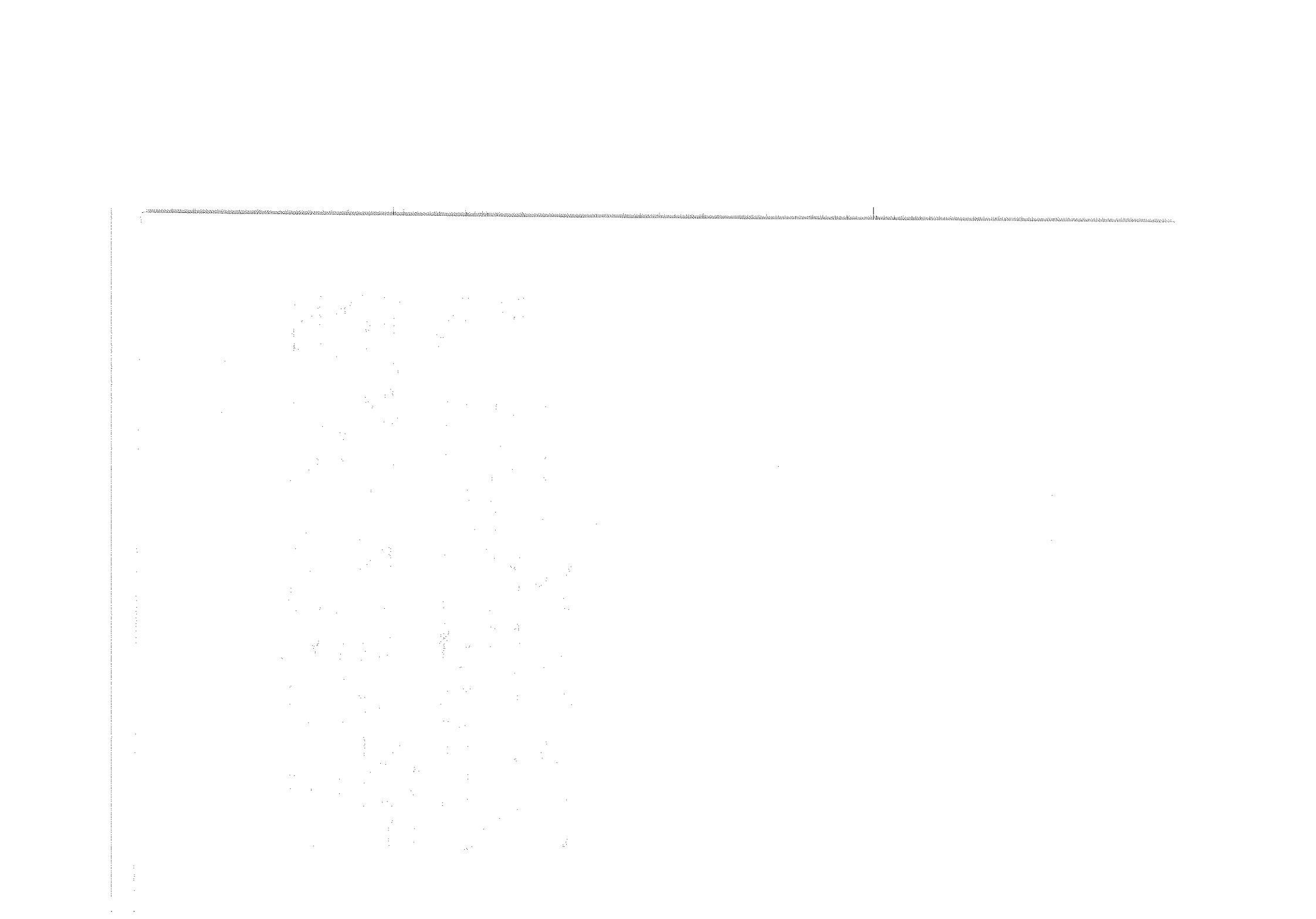

تطوّر مكانة العالم الثالث في المنظور الستراتيجي الأميركي

د. غسان العزّي(*)

لوقت طويل، بقي عالما «البحث العلمي» و «اتخاذ القرار السياسي» متفارقين متباعدين لأسباب عديدة أهمها أن «العالم الأكاديمي» يهتم أساساً بالصدق والحقيقة، في حين يركّز «العالم التطبيقي» على نجاح الممارسة وفعاليتها السياسية. ففي كثير من الأحيان، قد يتعارض «الصدق» مع اعتبارات التطبيق الناجح والمصلحة المرجوّة، ومن ثم، فإن النتائج التي يتوصل إليها الأكاديمي لا تفيد السياسي في شيء، عدا أن ميدان صنع القرار يتطلب حسماً سريعاً للمسألة بغض النظر عن وجود أدلة تنهض على عدم الصدق الكامل لهذا الحسم وهو ما لا يقبله الباحث الأكاديمي.

لكن التطورات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن الحالي قد أدت إلى مزيد من «التوافق» بين البحث العلمي وصنع القرار(١)، بسبب وعي الواحد منهما إلى حاجته الماسّة للآخر. وقد قدّم مؤلفون أميركيون أفكاراً تصبّ في صياغة «علم السياسة العامة» باعتبار عملية صنع السياسة العامة عملية عقلية يلعب فيها التحليل العلمي دوراً مركزياً(٢). وكان الرئيس الأميركي جون كينيدي أول من أدرك أهمية الاستفادة من مراكز البحث العلمي حينما عيّن في ادارته مجموعة من العلماء والباحثين في مختلف مؤسسات

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

(١) محمد السيد سليم، «العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار». مستقبل العالم الاسلامي، السنة الخامسة، العدد ١٤، شتاء ١٩٩٥. ص ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) Y. DROR. **«Public Policy-Making Re-examined»**, San Francisco, Chandles Publishing, 1988.
G. WEBER and G. McCALL. **«Social Saintists as Advacates; Views from Applied Desciplines»**. Sage; Beverly Hills, 1978.

الدولة وفي وزارتي الخارجية والدفاع وفي البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي تحديداً. وقد دشّن بذلك بداية توجه قائم على الاستعانة بكبار الباحثين وأساتذة الجامعات، تبنته الادارات اللاحقة (والت روستو، كيسنجر، بريجنسكي، برنار لويس، صموئيل هانتنغتون... الخ) إلى حد أن السناتور فولبرايت، الأستاذ الجامعي السابق، انتقد المبالغة في هذا التوجه الذي يؤدي إلى قيام باحثين بالإسهام في صياغة السياسات في حين لا يستطيع الكونغرس محاسبتهم(٣).

وقد تمكّن البحث العلمي من تقديم خدمات جلّى إلى ميدان صنع القرار المرتبط بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ويرجع ذلك إلى عاملين، الأول هو الحرب الباردة التي دفعت القوتين المتنافستين إلى محاولة تجنيد كل الأسلحة الممكنة للتعرّف على الطرف الآخر واستكشاف نواحي الضعف والقوة عنده، وكان سلاح البحث العلمي من بين تلك الأسلحة. وفي هذا المجال، كان تفوق الولايات المتحدة على غريمها السوفياتي (السابق) ملحوظاً. أما العامل الثاني فهو عدم اليقين الهيكلي الذي يتميّز به حقل السياسة الخارجية إلى حد كبير. والمقصود بذلك ليس فقط ضعف القدرة على تحديد النتائج التي يمكن أن تترتب على تحديد البدائل المتاحة، وإنما أيضاً عدم القدرة على تحديد النتائج المترتبة على اتباع كل بديل. أضف إلى ذلك ما تميّزت به العلاقات الدولية بعد الحرب الكونية الثانية من أزمات متعددة وما صاحبها من ضغط على صانعي القرار، الأمر الذي حدّ من قدرتهم على حساب البدائل في معظم الأحيان(٤). وقد دفع ذلك بصانعي القرار إلى محاولة التغلّب على تلك المعضلات من خلال الاستعانة بمراكز البحث السياسي العلمي.

ويتخذ التعاون بين صنع القرار والبحث العلمي أشكالاً عديدة منها الدور الاستشاري الذي تقدمه المؤسسات البحثية العلمية كما يُطلب إلى الباحثين العلميين المشاركة مباشرة في صنع القرار أو على الأقل تقديم نظريات وأساليب منهجية لترشيد صنع القرار(٥). وتضطلع بنوك التفكير Think Tanks بدور هام في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وبالذات في مرحلة الاختيار بين البدائل. ويتمّ ذلك من خلال إصدار الدراسات وعقد الندوات وإصدار التقارير وتقديم النصائح لصانعي القرار في ما يتعلق باختيار بدائل معينة وتحديد ما قد يترتب على كل بديل من نتائج. كما تقوم المؤسسات الرسمية لصنع القرار بتكليف بنوك التفكير بدراسة قضايا معينة لتحديد البدائل المتاحة. وقد تفوقت الولايات المتحدة بشكل واضح في هذا المجال. فهناك مؤسسات علمية مثل معهد بروكنجز، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، ومعهد كارنيجي، ومركز الدراسات

---

(٣) محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ١٤٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٤٧ ـ ١٥١.

الستراتيجية الدولية بجامعة جورجتاون ومعهد الشرق الأوسط ومؤسسة راند ومراكز أبحاث جامعات كبرى مثل هارفرد وشيكاغو وغيرها. ومن المعروف مثلاً أن تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام الصادر في تشرين الثاني ١٩٩٠ عن أزمة الخليج كان أساس التطور اللاحق بالقرارات السياسية الأميركية بخصوص هذه الأزمة(٦).

أرادت هذه المقدمة تبرير لجوء الدراسة التي بين أيدينا إلى التقارير «السرية» وغير السرية والمقالات والدراسات المنشورة، في جلها، في مجلات أميركية تستوحي منها مراكز صنع القرار، وذلك في محاولة للاطلالة على النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول تطور مكانة العالم الثالث في التفكير الستراتيجي الأميركي.

I ـ العالم الثالث في الستراتيجية الأميركية خلال الحرب الباردة

عندما نشبت الحرب الكورية عام ١٩٥٢، لم يكن مصطلح «العالم الثالث» معروفاً بعد، فقد أطلقه بعد ذلك بقليل الكاتب الفرنسي ألفرد سوفي في أسبوعية الأوبسرفاتور(٧) وكرّسه مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الذي دفع بهذا العالم إلى قلب العلاقات الدولية المعاصرة. وراحت الولايات المتحدة تتعاطى مع هذا «العالم الثالث» من زاوية صراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي أخذ يحكم سياستها الدولية بشكل عام. ووصل هذا التعاطي إلى حدود التدخل العسكري المباشر أحياناً كما حصل في الهند الصينية. لكن الحرب المريرة هناك و «عقدة فيتنام» الناتجة عنها والتي ما تزال آثارها بارزة إلى اليوم، أنتجت تخلياً عن مبدأ التدخل المباشر في النقاط الساخنة من العالم. وهكذا جاء «مبدأ نيكسون» ليقوم على تسليح ومساعدة الحلفاء في العالم الثالث دون التدخل المباشر إلى جانبهم، وهذا ما سمّي بـ «المشاركة الاقليمية» أي مشاركة حلفاء أميركا الاقليميين في نظام الدفاع عن المصالح الستراتيجية الغربية.

لكن انطلاقاً من العام ١٩٧٩، تعرضت الستراتيجية الأميركية إلى اهتزازات عميقة نتيجة سلسلة من الأزمات (في إيران، أفغانستان، أنغولا، نيكاراغوا...). ورداً على سقوط شاه إيران (حارس المصالح الأميركية في الخليج) وأزمة الرهائن الأميركيين في طهران، أعلن الرئيس جيمي كارتر بأن القوات البحرية الأميركية قرب الخليج غير كافية وتبنى ستراتيجية جديدة أعلنها في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠ تقوم بشكل أساسي على تشكيل «قوة انتشار سريع» RDF رأت النور في آذار من العام نفسه. وهكذا مع عدم التخلي من «مبدأ نيكسون» فإن «مبدأ كارتر» قام على مساعدة الحلفاء وتسليحهم ولكن دون رفض

---

(٦) زياد عمر، «بنوك التفكير والموقف الأميركي في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، تموز ١٩٩٢. ص ٨٠ ـ ٨٥.

(٧) Alfred SAUVY, «Trois mondes, une planète», L'observateur, 14 Août 1952.

فكرة التدخل المباشر إلى جانبهم إذا اقتضى الأمر. وهكذا عبر القواعد العسكرية[٨] التي راح عددها في ازدياد والتسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة مع الجيوش الصديقة، تأرجح كاتر بين سياسة «الاحتواء» الأميركية والتدخل العسكري المباشر.

لقد ساهمت الأزمة الايرانية في إسقاط المرشح جيمي كارتر لولاية ثانية. وجاء خلفه رونالد ريغان ليجعل من «قوة الانتشار السريع» حجر الزاوية في ستراتيجيته الجديدة حيال العالم الثالث. لقد استنتج ريغان بدايةً، نتيجة هذه الأزمة، بأن عليه مواجهة صراعات خارجية خارجة عن المواجهة المركزية مع الاتحاد السوفياتي. ولكن الاجتياح السوفياتي لأفغانستان أعاد إلى الأذهان الخطر الشيوعي والرغبة الدفينة في النزول إلى «المياه الدافئة» وبأن منطقة الخليج الفتية ليست بعيدة عن أفغانستان.

وجاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ وأرسلت الولايات المتحدة، للمرة الأولى بعد حرب فيتنام، قوات عسكرية بعيداً عن أراضيها وذلك للمشاركة في «القوة المتعددة الجنسيات» في لبنان[٩]. هذا التدخل، بالإضافة إلى الاتفاقات العسكرية التي عقدتها واشنطن مع العديد من دول الشرق الأوسط وقتها، نظر إليه المراقبون من زاوية «الاجماع الستراتيجي» الذي حاولت الولايات المتحدة تشكيله في هذه المنطقة في مواجهة المد الشيوعي. كذلك راح المحللون وقتها يربطون ما بين قوات السلام الأميركية في سيناء[١٠] وقوة الانتشار السريع RDF والقوة المتعددة الجنسيات في لبنان وطائرات «الأواكس» الأميركية في السعودية ومناورات «برايت ستار» مع مصر وحلف الرباط ـ واشنطن، بالإضافة إلى التحالف الستراتيجي مع اسرائيل بهدف السيطرة على ما كان يسميه زبيغنيو بريجنسكي «قوس الأزمة»[١١] بهدف الوقوف في وجه الخطر الشيوعي الذي امتد ليطال أفغانستان واليمن الجنوبي واثيوبيا[١٢].

وقد أكد وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر في مناسبات عدة بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤ بأن القوات الأميركية يمكن أن ترسل للتدخل حيث المصالح الحيوية الأميركية أو حلفائها مهدّدة وفي هذه الحالة يجب إرسال عدد كافٍ من القوات لتأمين النصر مع تحديد الأهداف السياسية والعسكرية لهذا التدخل بشكل واضح، والحصول على دعم الشعب الأميركي وممثليه. ويركّز «مبدأ واينبرغر» على ساحات المعركة «حيث الانتصار شبه

---

(٨) يقدّر ادوارد سعيد عدد هذه القواعد في العالم بحوالى ٣٢٠٠ قاعدة عسكرية. انظر: «المسألة الفلسطينية والمجتمع الأميركي». أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ١، بيروت ١٩٨٠. ص ١٠ ـ ١١.

(٩) Pierre VIALLE, «Les Etats-Unis d'Amérique, 1982». ARES, Défense et Securité, 1983. p. 373.

(١٠) وفيها اعلن ناطق باسم البنتاغون انها قد تتدخل وقت الضرورة خارج سيناء.
New York Times, Feb., 28, 1982.

(١١) Jeune Afrique, no. 999. Février 1980.

(١٢) Edmond JOUVE. Le Monde Diplomatique, Novembre 1983, p. 7.

مؤكد» إذ يجب أن لا تتكرر تجربة فيتنام. لقد بيّن سقوط شاه إيران بأن نقاط الارتكاز الاقليمية قد تتساقط، ومن جهة أخرى تبيّن في أنغولا ونيكاراغوا أن نجاحات ممكنة التحقيق عبر دعم الحركات المناهضة للسوفيات. باختصار ان التدخلات ممكنة في العالم الثالث لكن حيث النجاح مؤكد. واجتياح غرانادا عام ١٩٨٣ يكشف من هذه الزاوية «دبلوماسية المدفع» الجديدة.

عهد ريغان الثاني حيًّا المقاتلين من أجل الحرية في أفغانستان وأنغولا وأثيوبيا وكمبوديا؛ الأمر الذي أسماه المراقبون «مبدأ ريغان» القائم على دعم ومساعدة الحلفاء إلى الحد الأقصى مع التدخل إلى جانبهم إذا لزم الأمر. وعاد مفهوم «الصراع منخفض الحدة Low Intensity Conflict» إلى الظهور ليبيّن عن توجه ستراتيجي جديد تحكمه إرادة قيادة حرب صليبية شاملة ضد الحركات والحكومات «الثورية» في العالم الثالث. فبالنسبة لواينبرغر كما لمعظم مساعدي ريغان، تشكل الثورات في العالم الثالث تهديداً للأمن الأميركي أكثر مما تشكله القوات السوفياتية في أوروبا. لذلك تمّ زيادة موازنات القوات الخاصة (القبعات الخضر) في الجيش والبحرية وسائر التشكيلات النخبة بنسبة مئة في المئة بغية تمكينها من مواجهة حروبُ العصابات والقيام بعمليات «غير تقليدية».

صحيح أن العالم الثالث يقع أساساً في الحقل الستراتيجي للمواجهة مع السوفيات، لكن يجب عدم نسيان الاضطرابات المحلية المتوجب السيطرة عليها فوراً: قصف ليبيا عام ١٩٨٦ هذا التوجه الثاني.

وفي العام ١٩٨٨، صدر تقرير Discriminate Deterrence[١٣] الذي يشكل الإطار المرجعي الحقيقي للتدخل الأميركي في العالم الثالث. يقول التقرير إن حروب الولايات المتحدة منذ أربعين سنة كانت في العالم الثالث. وحتى لو كانت هذه الحروب أقل خطورة من مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفياتي، إلا أن أثرها التراكمي يضرّ بالمصلحة الأميركية ويؤثر سلباً على مصداقيتها وثقتها بنفسها. لذلك على واشنطن أن تنظر بعين الجدية إلى الصراعات المنخفضة الحدة LIC. وقد أكدت حالة السلفادور أنه من الممكن التدخل لمنع حركة ماركسية من السيطرة على السلطة. والستراتيجية التي يقترحها التقرير تعتمد خصوصاً على دعم الحركات المناوئة للشيوعية في العالم الثالث بمختلف الوسائل، علماً أن القوات الأميركية لا تتدخل مباشرة إلا إذا دعتها الضرورة لذلك.

أما التقرير السنوي الصادر عن البيت الأبيض في كانون الثاني ١٩٨٨ حول «ستراتيجية الأمن الوطني»[١٤] فقد تكلم عن ظهور قوى اقتصادية وعسكرية جديدة في

---

(١٣) Commission On Integrated LongTerm Strategy, Discriminate Deterrence, Washington, D.C., Government Printing Office, January, 1988, p. 13.

(١٤) The White House, National Security Strategy of the United States, Washington, D.C., Government Printing Office, January 1988, p. 9.

العالم الثالث غير تابعة للولايات المتحدة ولا للاتحاد السوفياتي. وفي خطاب له في أيار ١٩٨٩، أعلن الرئيس بوش أن التهديدات لا تأتي فقط من الشرق وأن ظهور قوى اقليمية معادية يغيّر المشهد الستراتيجي. حذر من أن عدداً كبيراً من الدول هي في طريقها إلى الحصول على أسلحة حديثة ذات قدرة تدميرية عالية وعلى وسائل نقلها. وتابع أن «على الولايات المتحدة أن تكافح انتشار هذا النوع من الأسلحة وإذا دعت الضرورة مواجهة الطموحات العدوانية للأنظمة الجاحدة»(١٥).

باختصار شديد كانت الولايات المتحدة خلال مرحلة الثنائية ـ القطبية التي سادت العلاقات الدولية كانت تنظر إلى العالم الثالث من منظور صراعها مع الاتحاد السوفياتي. وكانت إدارة الرئيس ريغان من أكثر الادارات الأميركية عداءً للسوفيات؛ وهذا العداء هو الذي حكم ستراتيجيتها العالمية وفي العالم الثالث. فكل حركة ثورية هي وليدة موسكو، وكل اضطراب في العالم الثالث مردُّه حركة الشيوعية العالمية وكل خطر هو شيوعي بالدرجة الأولى، وكل عمل في السياسة الخارجية والدفاعية يجب أن يصب في مواجهة المد الشيوعي. لكن مجيء غورباتشيف على رأس الكرملين وتبنيه للبريسترويكا والغلاسنوست ومبادراته السلمية وانفتاحه على الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً أضاف انفراجاً ملحوظاً على الوضع الدولي زاده الانسحاب السوفياتي من أفغانستان وسلوك مشاكل اقليمية عديدة طريق الحل.

لقد أتى الرئيس بوش في ظروف كان المعسكر الشرقي يسير فيها نحو الانهيار والصراع الثنائي الدولي نحو الانحسار. لذلك غابت تقريباً في عهده عبارات العداء للشيوعية من الأدب السياسي والستراتيجي الأميركي ليحلّ محلها الخوف من «المجهول». وفي هذا الصدد لا نافل من الإشارة السريعة إلى تقرير ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٣ المقدم من وزارة الدفاع الأميركية إلى الكونغرس، الذي ذكر «أن الخطر الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة هو خطر المجهول أو خطر اللايقين». وقد أشار التقرير إلى أن السنوات المقبلة تحمل في ثناياها احتمالات مهمة ولكنها غير معلومة أو متوقعة، على عكس ما كانت عليه المخاطر والتهديدات في عصر الحرب الباردة من تحديد ووضوح، أو ما كان عليه العدو المحددة قدراته. أما الآن فقد برزت صعوبة أساسية بعدما أصبح المصدر الرئيسي للخطر هو الأزمات والاضطرابات الاقليمية الطارئة، وتحديد المخاطر والتهديدات وتقويمها التقويم الصحيح، حيث أن معظمها سيأتي من مصادر مجهولة قد تنفجر تلقائياً أو تشتعل ذاتياً»(١٦).

---

(١٥) Cité par Michael KLARE. «Le Golfe, banc d'essai des guerres de demain». Le Monde Diplomatique, Janvier 1991, pp. 18-19.

(١٦) Carl VUONO, «Desert Storm and the Future of Conventional Force». Foreign Affairs, Spring 1993.

ولا بد من التذكير بأن حرب الخليج الثانية شكّلت، إلى حد كبير، حداً فاصلاً بين نظام الثنائية والقطبية السائد وما سمي بـ «النظام العالمي الجديد»، هذا المصطلح الذي أطلقه الرئيس بوش غداة انتصاره في هذه الحرب. وبما لا يقبل الشك أو الجدل فقد بيّن غياب رد الفعل السوفياتي خلال هذه الحرب عن انسحابه من المبارزة العالمية، في حين كشفت واشنطن عن قدرة مميزة على تشكيل وتزعّم ائتلاف عالمي تمهيداً لتحقيق الرغبة بالسيطرة بدون منازع على الساحة العالمية. وقد رأى مراقبون دوليون عديدون في حرب الخليج الثانية أنها الحرب الأولى في «النظام العالمي الجديد» وهي حرب بين الشمال والجنوب، وبتعبير آخر بداية سيطرة أميركية مباشرة واضحة على العالم الثالث.

II ـ العالم الثالث في الستراتيجية الأميركية ما بعد الحرب الباردة

انتهى الاتحاد السوفياتي رسمياً في آب ١٩٩١ غداة محاولة الانقلاب الفاشلة على غورباتشيف. لكن عملياً كان المعسكر الشرقي كان قد انتهى عملياً بانهيار حائط برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ منهياً معه الحرب الباردة. ولم ينتظر الأميركيون مراسم دفن الاتحاد السوفياتي الذي حلت مكانه «مجموعة الدول المستقلة» ليبدأوا بصياغة ستراتيجية المرحلة المقبلة. ففي شباط ١٩٩٠، أعلن وزير الدفاع ديك شيني أن المخاطر التي تطل برأسها بعد الاتحاد السوفياتي هي ثلاثة ومصدرها العالم الثالث:

ـ انتشار الأسلحة وحيازة دول معادية لها. من هذه الأسلحة الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة البيولوجية والكيميائية ورغبة بعض الدول التي تمتلكها بالسيطرة على محيطها الاقليمي.

ـ الأنظمة المعادية لأميركا. وكما تثبّت حالة نوريغا، فإن دولاً عديدة من العالم الثالث يمكن، لأسباب مختلفة، أن تقرر مواجهة الولايات المتحدة عسكرياً بالرغم من تمتع هذه الأخيرة بالتفوق العسكري الواضح.

ـ التهديدات غير الدولتية: مهربو المخدرات، حروب العصابات، الجماعات الارهابية...

أما تقرير البيت الأبيض لآب ١٩٩١[١٧] فإنه يعرض مقاربة أكثر شمولية في إطار «نظام عالمي جديد» ليس فيه بديل عن الزعامة الأميركية. فتهديد الفوضى حلّ محل التهديد السوفياتي، وعلى القوات الأميركية الإجابة على أربعة فروض أساسية: الردع الستراتيجي (مع التشديد على الدفاع المضاد للصواريخ)؛ التواجد في الصف الأمامي في مناطق مهمة (أوروبا، الشرق الأوسط، كوبا)؛ مواجهة الأزمات المفاجئة بطريقة حاسمة فعالة، وأخيراً القدرة على إعادة تشكيل القوى بسرعة.

---

(١٧) The White House, National Security Strategy of the United States, Washington, D.C., Government Printing Office, August, 1991.

وفي بداية ١٩٩٢ أثارت وثيقتان «سريتان» ضجة عالمية كبرى: وثيقة بول ولفوڤيتز مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية ووثيقة الأميرال داڤيد جيريميا نائب رئيس «لجنة قادة الأركان المدمجين» Integrated. الوثيقة الأولى تؤكد ارادة الولايات المتحدة البقاء قوة عظمى وحيدة في العالم، وضرورة الاعتماد على القوة العسكرية لتحقيق ذلك. أما الوثيقة الثانية التي ترسم السيناريوهات المحتملة بعد حرب الخليج الثانية بهدف تصوّر ميزانية الدفاع للسنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ وتحديد عدد ونوع القوات والأسلحة المتوجب الإبقاء عليها، فإنها تتصور سبعة سيناريوهات نزاعية في العالم، خمسة منها تقع في العالم الثالث:

١ ـ تهديد عراقي جديد في الخليج.

٢ ـ هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية.

٣ ـ السيناريوهان السابقان معاً في الوقت نفسه.

٤ ـ اضطرابات في دول البلطيق.

٥ ـ مؤامرة فاشية ـ إرهابية في بنما مدعومة من تجار المخدرات.

٦ ـ حرب بين فصائل الجيش الفليبيني بعد تخفيض الحضور العسكري الأميركي في الفليبين.

٧ ـ عودة التهديد الروسي.

وفي المحصلة فإن الهدف هو توجيه البنتاغون لتنمية «ستراتيجية عسكرية وطنية ترتكز على المسائل الاقليمية»[١٨] بعد أن كانت ترتكز على الصراع الثنائي ـ القطبية السابق.

وفي ١٢ آذار ١٩٩٢، حدّد روبرت غيتز مدير السي. آي. إي لائحة البلدان التي تتجه نحو الحصول على أسلحة الدمار الشامل: فقط «مجموعة الدول المستقلة» والصين قادرتان على إصابة الأرض الأميركية مباشرة. ولكن قد يتوصل آخرون إلى ذلك بعد عشرة سنوات. هذه الدول هي العراق، ايران، سوريا، الجزائر، الهند والباكستان. أمّا كوريا الشمالية والصين فهما المصدّران الرئيسيان لهذه الأسلحة. ويضيف غيتز أن أفريقيا ما تزال قارة مهتزّة ومضطربة وأنه يمكن أن يحصل فيها طلب لتدخل قوات أميركية كما حصل في ليبيريا عام ١٩٩٠ والصومال عام ١٩٩١.

وتؤكد دراسات وأبحاث أكاديمية هذه التوجهات الرسمية. فالعالم لم يعد ثنائي ـ القطبية وهو ليس متعدد ـ الأقطاب كما كان في القرن الماضي، ولكنه سيشهد ولادة قوى

---

(١٨) Patrick TYLER. «The Seven Deadly Scenarios». The International Herald Tribune, February 2d, 1992.

إقليمية من الصف الثاني أو الثالث متمتعة بقدرات عسكرية واقتصادية هامة قادرة على قيادة برامج سياسية طموحة[١٩]. ونهاية التنافس بين الشرق والغرب في العالم الثالث يمكن أن يرفع بعض الضغوط عن القوى الاقليمية الراغبة بالسيطرة وقد كان صدام حسين أول زعيم اقليمي يحاول الاستفادة من «حرية العمل الجديدة» ولن يكون الأخير[٢٠]. عدا ذلك فهناك ديمقراطيات هشة تبقى تحت رحمة أي انقلاب مفاجيء كما حصل في غرانادا وهايتي، وهناك نظم استبدادية يمكن أن تهبّ عليها رياح الديمقراطية الآتية من الشرق الأوروبي مما يعجّل في قلبها، ولن يحصل ذلك دون عنف وإراقة دماء[٢١]. وقد تهزّ انتفاضات عنيفة مدناً كبرى في العالم الثالث، وبشكل عام فإن عالم ما بعد الحرب الباردة سوف يعرف تكاثراً ملحوظاً لمخاطر «النزاعات المنخفضة الحدة LIC»[٢٢].

لقد حظي التدخل الأميركي في العراق بدعم دولي واسع ومظلة أممية شرعية، وتوفرت له كل مقومات النجاح في مواجهة خصم ضعيف متردد وغير كفوء. لكن هذه الظروف لن تتجدّد ربما في صراعات مقبلة في العالم الثالث علماً أن دولاً كثيرة من هذا العالم المذكور في طريقها إلى امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة جداً كما أن هناك فائضاً من الأسلحة المرعبة في الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق. وباختصار فإن «النظام العالمي الجديد» يفرض ضرورة أن توجّه أجهزة الاستخبارات الأميركية اهتماماً خاصاً نحو دول العالم الثالث[٢٣].

هذه الخطابات حول تهديد العالم الثالث، نابعة من خبراء السلطة التنفيذية بالمعنى الواسع أو القوات المسلحة في الولايات المتحدة. ولكن بشكل يثير الاستغراب، رأى تقرير لمكتب التقييم التكنولوجي التابع للكونغرس، نُشر في تشرين الأول ١٩٩١[٢٤]، أن انتهاء الحرب الباردة سيؤدي إلى التخفيف من حدة المخاطر المتأتية من العالم الثالث. ويقول التقرير أنه ليس هناك من خطر «نوعي» في الجنوب، ويفضّل لذلك التعامل مع المشاكل حالة بحالة وأن لا يكون التدخل العسكري، إذا فرضته الضرورة، إلاّ جزءاً من برنامج واسع يجمع ما بين التنمية الاقتصادية والتربية وتدريب الشرطة وغير ذلك. وعلى كلٍ،

---

(١٩) T. MAHNKEN, «The Arrow and the Shield: U.S. Response to Ballistic Missile Proliferation». The Washington Quarterly. vol. 14, 1991-1, p. 196.

(٢٠) W.Y. SMITH. «Principles of U.S. Grand Strategy: Past and Future». Ibid., 1991-2, p.

(٢١) K. CAMPBELL and T. WEISS. «The Third World in The Wake of Eastern Europe». Ibid., p. 93.

(٢٢) S. METZ, «U.S. Strategy and the Changing LIC Threat». Military Review, vol. 17, 1991-6, pp. 22-26.

(٢٣) S. TURNER, «Intelligence for a New World Order». Foreign Affairs, vol. 70, 1991-4, p. 152.

(٢٤) U.S. Congress, Office of Technology Assessment, Washington, D.C., Government Printing Office, October, 1991, p.p. 5-7.

يخلص التقرير إلى أن المشاكل مع العالم الثالث أصبحت أقل استعصاءً على الحل مما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفياتي.

وتحت إدارة كلينتون، صاغت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي تقريراً كان نقطة انطلاق صياغة سياسة هذه الادارة الخارجية[٢٥]. حسفب التقرير، أصبحت سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط شبه مطلقة؛ فقط العراق وايران، وربما سوريا ولكن بشكل أخفّ، قد يشكلان خطراً يجب التصدّي له بكل الوسائل. وينصح التقرير واشنطن بتحقيق مصالحها عبر تنظيم الأمن العالمي والاقليمي بواسطة المنظمات الدولية، كما يعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل «الخطر الوحيد الأكبر على الأمن الأميركي». وبذلك تعود ادارة كلينتون الجديدة إلى مبدأ النزاعات المنخفضة الحدة، LIC القديم وتنصرف لإدارة وضع ورثته عن ادارة بوش ليس أكثر.

لقد برَّر الرئيس بوش قبل أن يترك البيت الأبيض بأيام قليلة التدخل الأميركي في الصومال عبر إعطائه دوراً طموحاً جداً للقوات الأميركية وهو «حماية السلام العالمي»[٢٦]. وبذلك لم يعد التدخل في العالم الثالث يقتصر على الحالات التي تتعرض فيها المصلحة الأميركية للتهديد، ولكنه صار ممكناً لأسباب «أخلاقية» ولإحلال «السلام والديمقراطية»[٢٧]. وكان التدخل في الصومال الذي تقرر في كانون الأول ١٩٩٢، قد حظي بموافقة الرئيس المنتخب كلينتون الذي كان واقعاً تحت تأثير تيار «التدخليين الجدد»، ولأنه كان يتكلم كثيراً عن حقوق الإنسان في خطاباته الانتخابية واعداً بجعلها إحدى ركائز سياسته الخارجية. هؤلاء «التدخليون الجدد» New-Interventionists هم من «الولسونيين» الذين يحملون أفكاراً تقليدية ـ جديدة والذين تخلّوا عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (من مبادىء ولسون الأربعة عشر الشهيرة التي أعلنها صبيحة انتهاء الحرب العالمية الأولى كأساس يجب أن تقوم عليها معاهدات الصلح) لصالح مبدأ حقوق الإنسان، وذلك بسبب فساد وعنف معظم أنظمة العالم الثالث، كما يقولون. وراحت حرب الخليج الثانية وعملية حماية أكراد الشمال العراقي التي اتبعتها تفرضان نفسهما كنموذج لنظام أمني جماعي مزعوم. إثر ذلك تقررت عملية «إعادة الأمل» في الصومال، وطورت الولايات المتحدة تحت إدارة بوش نمطاً جديداً من العمليات «العسكرية ـ الإنسانية» التي تستتبع تعاوناً وثيقاً مع بعض أجهزة الأمم المتحدة.

ولكن ما أن قُتل ١٨ جندياً أميركياً في الصومال، حتى بدأ بعض المحللين القريبين من

---

(٢٥) François GÉRÉ, «Aux sources de la nouvelle grande stratégie des Etats-Unis. Le rapport Changing our Ways et ses prolongements». Politique Etrangère, 1993-2, pp. 459-473.

(٢٦) من خطابه في اكاديمية «وست بوينت» في ١٩٩٣/١/٥.

(٢٧) Paul HORVITZ, A «Bush Doctrine» on Appling U.S. Force». International Herald Tribune, dec., 16, 1992.

الادارة يشكّون في جدوى مبدأ التدخلية ـ الجديدة New-Interventionism. فهذا النوع من العمليات يمكن أن ينشر الفوضى والحرب بدل وضع حد لهما، والأمم المتحدة غير قادرة على الاضطلاع بدور كهذا. ثم إن السياسة التي توجهها صور التلفزة ووسائل الاعلام لن تؤدي إلى نتيجة. ومشكلة الصومال هي أكبر وأوسع من أن يحلّها علاج محدود وللمدى القصير(٢٨)... الخ.

الانسحاب من الصومال الذي عكس الفشل الأول لإدارة كلينتون، دفع بهذا الأخير إلى التخلي عن مستشاريه «التدخليون ـ الجدد» للعودة إلى التركيز على السياسة الداخلية كما وعد خلال حملته الانتخابية(٢٩). أما التدخل في العالم الثالث فلن يتم من الآن وصاعداً إلا إذا كان النجاح مؤكداً وبدون أية مجازفة. من هنا عدم التدخل في هايتي بدايةً، ثم التدخل بعد إقناع راوول سيدراس بلا جدوى المقاومة. وهذا ما حصل إذْ دخلت القوات الأميركية إلى هايتي بدون تكاليف تذكر.

هذا وقد أعلن الجنرال شاليكا شقيلي رئيس «لجنة قادة الأركان المدموجة» أن مجموعة مندمجة منسجمة من الستراتيجيات الاقليمية ستحل محل الستراتيجية الشاملة للحرب الباردة، وأن الردع يبقى ضرورياً لكنه سيعتمد، في الأغلب، على القدرة الأميركية في مجال القتال والفوز بطريقة حاسمة عبر القوى التقليدية. ويبقى مبدأ الصدّ أو الحجز endignement صالحاً لكنه سيكون «مُفصّلاً على القياس» حيال الأنظمة العدوانية مثل كوريا الشمالية وايران والعراق وكوبا(٣٠). وفي ٣١ آذار ١٩٩٤، في محاولة منه لاستخلاص دروس التدخل في الصومال، دافع وزير الدفاع وليم بيري عن «الاستعمال الانتقائي جدا» للقوة العسكرية.

وحسب تحليل ادوارد ليتواك، مستشار ريغان السابق، فإن كلينتون لجأ إلى خيار ستراتيجي واضح: رفض ادارة الأزمات وإعطاء الأولوية للمشاكل الداخلية. ويقول ليتواك إنه ليس هناك من مصلحة اقتصادية أو ستراتيجية لواشنطن في التدخل في افريقيا السوداء أو هايتي، لأن تلك البلدان عاجزة عن حكم نفسها بنفسها. لذلك يقترح تجاهلها تماماً أو إعادة استعمارها من جديد(٣١).

---

(٢٨) George F. KENNAN, «Bush's Foreseable Error». The Guardian, Oct. 7th, 1993 and Charles KRAW THAMMER, «How The Doves Become Hawks», Time, May, 5th, 1993 p. 5, and Bruce NELAN, «On The Thugs», Time, Dec. 12th, 1992, p. 25.

(٢٩) George MELLOAN, «Clinton's Foreign Policy is Dying in Somalia», The Wall Street Journal, Europe, Oct. 12th, 1993.

(٣٠) John SHALIKASHVILI, «US Military Strategy for the 1990's», USIS, Defense March, 18th, 1994.

(٣١) Edward LUTTWAK, «Etats-Unis: Le prix du repli». Politique Internationale, no. 62, Hiver 1993-1994. pp. 92-100.

الفشل في الصومال وقد دفع العديد من المحللين الأميركيين إلى الشك في جدوى التدخلات المسلّمة في العالم الثالث ودعا بعضهم إلى العودة إلى مبدأ مونرو والانعزالية ـ الجديدة New-Isolationism والبعض الآخر إلى حلّ اشكالية التدخليّة عن طريق التجارة مذكراً بخطاب جورج واشنطن الوداعي الشهير الذي كان قد دعا فيه إلى إقامة علاقات مع الخارج تجارية قبل كل شيء وتحتوي على الحد الأدنى الممكن من الصلات السياسية(٣٢).

III ـ العالم الثالث: مصلحة ستراتيجية أم مصدر تهديد؟

خلال الحرب الباردة، كانت المصلحة الستراتيجية التي تمثّلها بلدان العالم الثالث بالنسبة للولايات المتحدة تنطلق من تورط أو عدم تورط السوفيات فيها. وكان من الضروري احتواء الخطر السوفياتي والحفاظ على توازن القوى وعدم ظهور قوى اقليمية كبرى معادية للأميركيين. منذ نهاية هذه الحرب الباردة، فُتح النقاش على مصراعيه في الجامعات ومراكز البحث الأميركية حول مكانة العالم الثالث في الستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة.

أ ـ مصلحة ستراتيجية؟

يقول تيار «الدوليين ـ الجدد» New-Internationalists إنه حتى بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من الحلبة، فإن العالم الثالث يمكن أن يشكّل مصدر تهديدات للمصالح الأميركية وذلك على مستويات عدة(٣٣). على المستوى الأمني يتأتى التهديد من انتشار أسلحة الدمار الشامل من صواريخ باليستية وأسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية وتقليدية، ومن الارهاب الممارس ضد المواطنين الأميركيين والقواعد والمصالح الأميركية. كذلك هناك نوع جديد من التهديدات وهو تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة والهجرة غير الشرعية وتدهور البيئة وخصوصاً تدمير الغابات الاستوائية. على المستوى الاقتصادي، فإن ضعف بلدان العالم الثالث وخصوصاً عجزها عن تسديد ديونها المتراكمة وحاجة الغرب الملحة لبعض المواد الأولية، خصوصاً البترول، هما مصدرا تهديد. وعلى المستوى السياسي ـ الايديولوجي، هناك تهديد للقيم الأميركية في العالم الثالث. وهذا التيار مقتنع بأن المصلحة الأميركية لا تقتضي تدخلاً في العالم الثالث على الطريقة الفيتنامية، ولكن أن على الولايات المتحدة أن تبقى في الخليج مثلاً، وفي الوقت نفسه تكون جاهزة للانطلاق في تدخل كبير يحقق أهدافه سريعاً في أي منطقة من العالم.

---

(٣٢) Marie-France TOINET, «Le Commerce, arme de choix du président Clinton», Le Monde Diplomatique, Janvier 1994, pp. 14-15.

(٣٣) Stephen R. DAVID, «Why The Third World Matters», International Security, vol. 14, 1989-1. pp. 69-85.

وهناك تيار آخر معارض تماماً (تيار الواقعية ـ الجديد New-Realism) يقول بأن أوروبا هي المهمة وليس العالم الثالث[٣٤]. أمّا الآن وقد انتهت الحرب الباردة فإن هذا الأخير لم يعد يمثّل أي رهان ستراتيجي. فالأهمية الستراتيجية لمنطقة ما هي بقوتها الصناعية، وبما أن العالم الثالث ضعيف صناعياً فأهميته الستراتيجية ضعيفة إذن. أما عن التدخل لحماية الديمقراطية، فالولايات المتحدة، حسب التيار نفسه، لا تملك لا الوسائل ولا الارادة. وقد أثبتت الأحداث أن هذا النوع من التدخل يسيء إلى الديمقراطية ولا يفيدها في شيء. وقد ساعدت الولايات المتحدة أنظمة فاسدة دكتاتورية وقمعية لأنها كانت ملائمة للمصالح الأميركية.

ويمثل التيار الأول تمثّله الأوساط المحافظة التي ترى المنتظم الدولي كلعبة بين معسكرين مكسب الواحد هو حكماً خسارة للآخر، وتضيف اهتمامات أخلاقية وايديولوجية إلى الهم الستراتيجي الصرف. ولأسباب تتعلق «بالمصداقية»، ينسى هؤلاء الحساب العقلاني للمصالح الوطنية إلى درجة يصبحون معها جاهزين للتضحية بمصادر ثمينة من أجل مناطق مجردة من أية قيمة. من جهتهم، يحمل «الواقعيون ـ الجدد» هماً واحداً فقط هو الأمن ولا يهتمون إلا بالمناطق ذات القيمة الفعلية أي الأرض الوطنية وأوروبا الغربية وآسيا الشمالية ـ الشرقية ومنطقة الخليج العربي[٣٥].

وثمة تيارات أخرى، أحدها مثلاً يعتبر أن هناك مناطق ليست ذات قيمة جوهرية ذاتية لكن قيمتها الستراتيجية عالية جداً بالنسبة للمصالح الحيوية الأميركية. هذه المناطق تسمى «مناطق ذات قيمة خارجية»، وقد انهارت القوى العظمى في الماضي (أثينا، روما، اسبانيا) عندما توقفت عن حماية هذا النوع من المناطق.

بالنسبة لصموئيل هانتنغتون، الأستاذ في جامعة هارفارد، فإن دور القوات الأميركية المسلحة قد فقد من أهميته بعد انتهاء الصراع مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي لا يطرح تخفيضها مشكلة حقيقية. فلم يعد مهماً من يستلم السلطة في هذا البلد أو ذاك من العالم الثالث طالما أن المناطق التي تشكّل مصلحة حيوية أساسية للولايات المتحدة محافظٌ عليها (المكسيك، أميركا الوسطى، الكاريبي، الساحل الشمالي لأميركا الجنوبية) والخليج الفارسي لأسباب نفطية واسرائيل وكوريا الجنوبية والفيليبين لأسباب تاريخية وسياسية[٣٦].

---

(٣٤) Stephen V. EVERA, «Why Europe Matters, Why The Third World Doesn't: America Grand Strategy After The Cold War». Journal of Strategic Studies, vol. 13, 1990-2. p. 1.

(٣٥) Michael C. DESCH, «The Keys that Lock Up the World, Identifying American Interest in the Periphery», International Security, vol. 14, 1989-1. pp. 87-121.

(٣٦) Samuel P. HUNTINGTON, «America's Changing Strategic Interests». Survival, vol. 33, 1991-1. pp. 3-17.

وهناك من ينظر بعين النسبية إلى أهمية السيطرة على مصادر الطاقة في العالم الثالث من منظور الأمن الأميركي. فعدا البترول، ليست هناك مواد أولية مهمة إلى هذا الحد يمكن أن يتدخل أحد لقطع طرق امداداتها. وحتى لو احتفظ صدام حسين بالكويت وحقق نفوذاً كبيراً على السعودية فإن الولايات المتحدة لن تقع تحت رحمته. ويقول هذا التيار إنه نظراً إلى كلفة التدخل العسكري لحماية سبل تدفق النفط فإن البحث عن مصادر بديلة للطاقة يبقى أقل كلفة بالتأكيد[٣٧].

وفي أيلول ١٩٩١، ردّ باحثون أربعة على التيار القائل بضعف الأهمية الستراتيجية للعالم الثالث[٣٨]. فالأمن الوطني ليس حساباً عسكرياً فحسب، ولا تملك أميركا بديلاً حقيقياً عن دورها العالمي وامتياز القوة ذات النفوذ المتمثل في القدرة على إدارة بيئتها الخارجية. أمّا مصادر النفوذ والقوة الأميركيين فأربعة: القوة العسكرية والنفوذ الدبلوماسي ـ الثقافي في المقدمة، لذلك يجب التعبير عن إرادة استعمال القوة بما يدعم ويسلّح النفوذ الدبلوماسي. فقرار استخدام القوة ضد العراق، دعم النفوذ الأميركي في العالم أكثر من أي قرار آخر يتعلق بالسياسة الخارجية اتُّخذ مؤخراً. أما مجلس الأمن الدولي المتخلّص من العبء الايديولوجي، فهو الشعاع الموجه المثالي للزعامة الدبلوماسية الأميركية. كذلك فإن مصادر القوة الأخرى يجب أن تخضع لإعادة اعتبار: الاستغلال النسبي في ما يتعلق بالموارد الطبيعية وخصوصاً القدرة التنافسية في ميدان التجارة الدولية. وهذا ما يمكن تحقيقه عبر ستراتيجية «الالتزام المحدَّد» Circumscribed Engagement.

ويتابع الباحثون الأربعة[٣٩] بأن على الولايات المتحدة أن تركّز نشاطات سياستها الخارجية ومشاريعها الاقتصادية ـ التجارية في «منطقة تعاون» عبارة عن مجموعتين: «كتلة نصف الكرة الغربي» و «نطاق المصالح الخاصة». الأولى هي القارة الأميركية التي تشكّل الثقل الموازن في مواجهة أوروبا واليابان، وفيها تهدف واشنطن إلى إزالة التعريفات الجمركية وتشجيع التبادل الحر. ومن صالحها أن تزيد من حصة وارداتها من المعادن الخام الستراتيجية من أميركا اللاتينية: بترول، غاز طبيعي، قصدير، مانغنيز، حديد، نحاس، بوكسيت[٤٠]... الخ. فدبلوماسية المدفع أو أي شكل من أشكال التدخل المستقاة

---

(٣٧) Rovert JERVIS, «The Future of World Politics: Will It Resemble The Past?». International Security, vol. 16, 1991-1992. pp. 62-73.

(٣٨) In Journal of Strategic Studies, vol. 14, 1991-3. pp. 255-298.

(٣٩) Valerie HUDSON, Robert FORD, Daniel PACK, Eric GIORDANO, «Why The Third World Matters, Why Europe Probably Won't: The Geoeconomics of Circumscribed Engagement». Ibid.

(٤٠) المصلحة الجديدة التي تمثّلها أميركا اللاتينية للحاجات الداخلية الأميركية ناتجة عن أهميتها الاقتصادية (سوق للصادرات الأميركية، الأمل بنسبة نمو أفضل) ولكن ايضاً عن المكانة المتعاظمة للمهاجرين الذين يتكلمون الاسبانية

من مبدأ مونرو لم تعد مقبولة في أميركا اللاتينية. كما ينبغي عدم التركيز على هيمنة «اليانكي» (الأميركي الشمالي) ولكن على تشكيل تحالف تعود زعامته إلى الولايات المتحدة بالطبع. وإلى حد ما تمّ تبنّي هذه الستراتيجية الاقتصادية من قبل جورج بوش الذي سعى إلى تخفيض ديون بلدان أميركا الجنوبية وخلق صندوق استثمار ومنطقة تبادل حر(٤١). وقد كلينتون نهج في الطريق نفسه عبر توقيع «اتفاق التبادل الحر لأميركا الشمالية NAFTA».

أما عن «نطاق المصالح الخاصة»، فهو قريب جغرافياً من الكتلة الغربية ويتميّز بموارده الطبيعية وتكامله الاقتصادي. ويدعو الباحثون المذكورون الولايات المتحدة إلى المساهمة في حل مشكلة الجوع في افريقيا ليس فقط لأسباب إنسانية بل لأن ذلك مهم سياسياً واقتصادياً. كذلك، في نظرهم، يجب بناء العلاقة مع هذه القارة على أساس مختلف عن المقاربة التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة حيث كانت واشنطن تضطر لدعم أنظمة دكتاتورية معادية للشيوعية، مثل موبوتو في زائير مثلاً.

وتتزايد أهمية أفريقيا بالنسبة لأميركا بقدر ما يتخلّى الأوروبيون، طوعاً أو كراهية، عن المناطق التي يعتبرونها «مصاداً خاصاً» لهم هناك. وفي وجود حالة تنافس وسباق بين الأوروبيين واليابانيين، فإن محللين قريبين من الادارة الأميركية ينظرون إلى ذلك كثغرة يمكن النفاذ منها لتحقيق زعامة عالمية أميركية بكلفة أقل(٤٢). وبالرغم من ذلك ف،لا يخلو الأمر من بعض المحللين الذين لا ينظرون بعين الأهمية إلى القارة الأفريقية من زاوية المصلحة الستراتيجية الأميركية بسبب انتهاكات البيئة وحقوق الانسان فيها. لكن على المستوى الجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي، فإن العسكريين عموماً يعطون لأفريقيا أهمية مميزة بالنسبة لمصالح الأمن الأميركي(٤٣). فالسعودية، في نظرهم، قد تبدو غير ملائمة في وقت قريب لإقامة مركز قيادة Central Command وقد تكون أفريقيا البديل. أمّا على مستوى التزوّد بالنفط، فدور أفريقيا قد يتعاظم على حساب الخليج إذ أنها تبقى أساسية

في الولايات المتحدة، وثمة مشاكل أخيراً يجب مواجهتها على مستوى القارة ككل (المخدرات، البيئة، مصادر الطاقة، الايدز، الارهاب..). لهذه الأسباب جميعاً فإن المكسيك والبرازيل وفنزويلا والكاريبيب هي أهم من التشيلي والارجنتين والأوراغواي والباراغواي.

Abraham LOWENTHAL, «Does Latin America Matter any More?», Malitary Review, vol. 71, 1991-3. pp. 60-62.

(٤١) Peter HAKIM, «President Bush's Southern Strategy: The Entrepise for the Americas Initiative». The Washington Quarterly, vol. 15, 1992-2, p. 93.

(٤٢) Philippe LEYMARIE, «Les Etats-Unis, nouveaux parrains du continent africain». Le Monde Diplomatique. Avril 1992, et «Anciennes et nouvelles convoitises, americaines», Le Monde Diplomatique, Juillet 1993.

(٤٣) Kent BUTS, «The DOD Rol in Africain Policy», Parameters, vol. 23, 1993-4. pp. 59- .

في ما يتعلق بإمداد الولايات المتحدة بالمعادن الخام (الكوبلت، الكروم، البلاتين، المنغنيز...)، الأمر الذي يجب النظر إليه من زاوية التنافس مع أوروبا واليابان.

ويتابع الكولونيل بوتز بأن واشنطن تستطيع تشجيع الديمقراطية والاستقرار السياسي في أفريقيا، لكن ايجاد حل للمشاكل الداخلية يبقى من اختصاص الأفارقة أنفسهم إذ ليس للولايات المتحدة من مصلحة حيوية في القيام بذلك مكانهم. المهم أنها تؤمن لنفسها الأولويات الجيوستراتيجية في هذه القارة، والضرورية للاحتفاظ بالمركز العالمي الأول (امكانية تخزين أسلحة ومرور قوات عسكرية وإنزال وعبور المواد الأولية والسيطرة على المضائق والمرافىء البحرية... الخ).

ب ـ مصدر تهديد ستراتيجي؟

في قلب التفكير الستراتيجي الأميركي حول العالم الثالث هناك «دروس حرب الخليج» الثانية، حتى لو أن هذه الدروس ليست نفسها بالنسبة للجميع. فالبعض يرى في هذه الحرب دليلاً قاطعاً على أن دول العالم الثالث مهما تقدمت تكنولوجياً وعسكرياً فإنها تعجز عن منافسة الغرب. ولهذه الحرب آثار ردعية إذ لن يجرؤ أي زعيم من زعماء العالم الثالث على تحدّي الولايات المتحدة بعد اليوم، على العكس فإن زعماء هذا العالم الثالث سيتجهون لمجاملتها والتقرّب منها.

الرأي المضاد يقول إن هذه الحرب زادت من حدة العداء لأميركا في صفوف العالم الثالث خصوصاً في البلدان الاسلامية، وهي لن تردع أحداً مستقبلاً وستزيد من العنف وعدم الاستقرار.

على كل، يخشى الأميركيون أن يتعرض تفوقهم التكنولوجي للتآكل في المستقبل بسبب عولمة انتاج الأسلحة. هذه العولمة تتميّز بأشكال جديدة من العلاقات الصناعية مثل الشركات المختلطة والاندماج بين الشركات وتملّك مشاريع وشركات ماوراء الحدود. وتنتشر هذه الظاهرة، التي كانت أطلسية خصوصاً، في بلدان شرق آسيا والعالم الثالث بشكل عام. وهي تزداد تفاقماً لأنه في حقبة يتم فيها خفض الميزانيات العسكرية ويزداد التنافس في الأسواق، فإن عولمة إنتاج الأسلحة تبدو ضرورية للحفاظ على حد أدنى من القدرة على البحث العلمي والتطوير والانتاج. وعلى الرغم من أن الانتاج يبقى محدوداً في العالم الثالث مقارنة بالبلدان المتقدمة، لكن احتمال الانتشار التكنولوجي بسبب الامكانيات الجديدة التي تقدمها هذه العولمة في ازدياد.

هذا على الأقل ما يقوله تقرير «ريتشارد بيتزنجر» لصالح موازنة الدفاع الأميركي[٤٤]. لكن الانتقادات التي وجّهت له كانت عديدة. فمن هو بطل عولمة الاقتصاد

---

(٤٤) Richard BITZINGER, «Globalisation of Arms Production in New Proliferation Threat». USIS, Defense, dec., 16th, 1993. pp. 4-5.

والنماذج الجديدة للعلاقات الصناعية؟ أليست الولايات المتحدة نفسها؟ أكثر من ذلك، فقد زادت مبيعات الأسلحة الأميركية للعالم الثالث من ١٣ في المئة عام ١٩٨٧ إلى ٥٧ في المئة عام ١٩٩٢[٤٥]. وقد احتلت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة الموقع العالمي المهيمن في هذا المجال فتخطت ببعيد الموقع الذي كان يحتله غريمها السوفياتي (السابق) الذي لم يحقّق سوى خمسة في المئة فقط من المبيعات العالمية في مجال السلاح عام ١٩٩٢.

على الرغم من ذلك، يخشى الأميركيون الرسميون أن يحمل العالم الثالث تهديداً لأمنهم والأمن العالمي بسبب انتشار الصواريخ الباليستية وما تحمله من رؤوس نووية وبيولوجية وكيميائية[٤٦]. فهناك على الأقل ٢٥ بلداً نامياً تُنتج أو تسعى لإنتاج مثل هذه الأسلحة؛ وحسب تقديرات وليم وبستر المدير السابق للسي. آي. إيه فإن ١٥ بلداً من العالم الثالث ستتمكّن من إنتاج هذه الأسلحة عام ألفين، الأمر الذي يشكّل تهديداً جدياً للقوات الأميركية العاملة في العالم الثالث ولحلفائها. وقد سبق لستة بلدان نامية أن استعملت صواريخ باليستية في حروبها (مصر، سوريا، ايران، العراق، ليبيا وافغانستان) علماً أن هناك صواريخ ذات قدرة تدميرية لا يتطلب إنتاجها قدرات تكنولوجية عالية وكلفتها ليست مرتفعة كثيراً.

وفي ٢٨ تموز ١٩٩٣، عرض مدير السي. آي. إي جيمس وولس لوحة انتشار الأسلحة النووية أمام لجنة القضايا الخارجية في مجلس الشيوخ، مركزاً على المخاطر المتأتية من كوريا الشمالية والعراق وايران. وتوقع أنه بحلول العام ألفين سوف تتمكن دول عديدة من أن تطور بنفسها صواريخ باليستية قادرة على إصابة الأراضي الأميركية. وسباق التسلح بين الهند وباكستان يقلق السي. آي. إي. أما الصين فلا تحترم تعهداتها فتبيع أسلحة مهمة لبلدان العالم الثالث. كذلك فإن انتشار هذه الأسلحة من شأنه أن يهدد الاستقرار العالمي برمته ففي حال نشوب أزمة ما فإن أسلحة العالم الثالث تبدو أكثر هشاشة أمام هجوم وقائي من أسلحة قوى الشمال النووية. وحسب تحليل وولسي فإن أحد المتخاصمين إذا افترض خلال أزمة ما أن الحرب واقعة لا محالة، فقد لا يتردد في تدمير ترسانة الخصم. وإذا اعتقد الواحد من المتنازعين، بناء على اشارة قد تكون خاطئة، أن الآخر سوف يطلق صواريخه، فقد يسبقه إلى ذلك... ويحدث عندئذ الدمار الشامل.

ويتابع وولسي أن الأمر كان أقل خطورة بين المعسكرين الكبيرين السابقين إذ إن بلدان العالم الثالث لا تتمتع بالقدرات التكنولوجية والاستخباراتية نفسها التي تسمح فعلاً بقراءة صحيحة للإشارات المتأتية من الخصم. لقد كانت القوتان العظيمتان قادرتين

---

(٤٥) Patrick COCKBURN, «US Corners Third World Arms Market», The Independant, July, 23th, 1993.

(٤٦) John McCAIN, «Controlling Arms Sales to the Third World», The Washington Quarterly, vol. 14, 1991-2. p. 79.

على ابقاء ترساناتها. النووية في حالة استنفار دائم خلال ثلاثين سنة دون حصول أي إطلاق نتيجة خطأ، ومن المشكوك فيه أن تقدر بلدان العالم الثالث الأقل استقراراً والأضعف تكنولوجياً من فعل الشيء نفسه.

ماذا تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل أو ما يجب أن تفعله حيال ذلك؟ يجيب المراقبون الأميركيون أنها تملك مروحة خيارات واسعة. قبل كل شيء تقوية اتفاقات عدم انتشار الأسلحة ومراقبة تصديرها وتوسيع المشاركة في الاتفاقات المتعددة الأطراف والتقدم بمبادرات جديدة(٤٧). وقول جون هولوم مساعد كلينتون لشؤون مراقبة التسلّح إن تنظيم التسلح ومراقبة تصديره صارا ضرورة عالمية بعد نهاية الحرب الباردة. ومن المعروف أن الولايات المتحدة عملت جاهدة على صياغة اتفاق يمنع تطوير وانتاج والحصول على وتخزين والتمويل المباشر وغير المباشر للأسلحة الكيميائية. وفي ١٣/١/ ١٩٩٣ في باريس، وقع ١٣٠ بلداً على هذا الاتفاق. وفي آذار ١٩٩٤، انضمّ ٢٦ بلداً آخر إليه. وفي نيسان ١٩٩٥، نجحت الولايات المتحدة في دفع دول العالم إلى التجديد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالرغم من صفاقة موقفها المنحاز إلى اسرائيل.

إن الكلام الأميركي عن خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل كلام حق، لكن يراد به... باطل. فمن هو المسؤول الأول عن هذا الانتشار؟ أليس البائع الأول للسلاح في العالم؟ ثم ألا تشكل دول حليفة للولايات المتحدة مثل اسرائيل مثلاً التي تضيق ترساناتها بأنواع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية وغيرها، تهديداً للأمن في منطقتها، حتى لا نقول الأمن العالمي؟ وكيف يسمح «بإعفاء» اسرائيل من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار، في حين تمارس الضغوط على كل دول المحيط للقبول والتوقيع وهي غير نووية وغير قادرة في المدى المتوسط على الأقل، على تملك التقنية التي تسمح لها بأن تصبح كذلك؟ إن الكيل بمكيالين في هذا المجال يفقد الكلام الأميركي، الرسمي وغير الرسمي، الكثير من المصداقية.

وتلجأ واشنطن إلى ستراتيجية العقوبات التي تفرضها على البلدان التي تحاول إنتاج مثل هذه الأسلحة وعلى الشركات الغربية التي تساعدها في ذلك. كذلك تلجأ إلى ستراتيجية الردع الدبلوماسي ومن ثم الاقتصادي. وهناك أيضاً الردع العسكري، لكن هذا النوع الأخير يصطدم بعقبات عديدة خصوصاً في البلدان التي تنتشر فيها ثقافة الاستشهاد مثلاً، حيث مفاهيم «الردع» و «الاستقرار» الغربية لم تعد تعني شيئاً(٤٨). وهناك ستراتيجية الضربة الوقائية، وهو نوع مكلف سياسياً وصعب عسكرياً لكن

---

(٤٧) Robert JERVIS, «The Future of World Politics: Will It Resemble The Past?» International Security, vol. 16, 1991-1992-3.

(٤٨) Thomas MAHNKEN, «The Arrow and the Shield: US Response to Ballistic Missile Proliferation». The Washington Quarterly, vol. 14, 1991-1. p. 128.

امكانية تحقيقه ممكنة وقت الأزمات كما حصل إبان حرب الخليج الثانية. فقد اتخذ الرئيس بوش من هذه الحرب حجة لكي يدمر مصانع الأسلحة ومراكز البحث وإنتاج الصواريخ في العراق على الرغم من أن هذه الأهداف لا علاقة لها بغزو العراق للكويت. ولكن الولايات المتحدة أعلنت ان لها حق استباق المخاطر بضرب التجهيزات النووية في العالم الثالث(٤٩).

خلاصة

يستنتج مما تقدم أنه بعد نهاية الثنائية ـ القطبية، لم يعد العالم الثالث يحتل مكاناً محدوداً واضحاً في التفكير الستراتيجي الأميركي كما كان عليه الأمر أيام هذه الثنائية ـ القطبية حيث كان يُنظر إلى بلدان هذا العالم الثالث من منظور التنافس مع السوفيات والخوف من الامتداد الشيوعي. اليوم هناك حالة «انتظار» ستراتيجي في غياب ستراتيجية كبرى واضحة وشاملة. ففي غياب الإطار المرجعي الشامل (الشيوعية سابقاً)، يُتوقع أن يكون هناك مزيد من «الارتجال» في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بالعالم الثالث، أو لنقل إن الأجوبة الأميركية سوف تتجه للتأقلم مع كل حالة على حدة. فليس هناك من تهديد كبير واضح، بل تتعدد التهديدات الصغرى وتتبعثر في ظروف تتعقّد فيها مشاكل الأمن في العالم وتتعدّد مصادرها النوعية والجهوية. ويجب أن لا ننسى أيضاً خطر «اللّايقين» أو «المجهول» في الحالة الانتقالية التي تعيشها العلاقات الدولية التي تخلّت عن الثنائية ـ القطبية متجهة نحو «التعددية ـ القطبية»؟ أو الأحادية ـ القطبية (السيطرة الأميركية) أو غياب الصفة القطبية نحو علاقات فوق ـ قومية؟ وتكتلات اقتصادية كبرى ومناطق تبادل ـ شاسعة(٥٠)؟

أضف إلى ذلك أن مصطلح العالم ـ الثالث نفسه يحتاج إلى مراجعة. فليس هناك عالم ـ ثالث واحد بل «عوالم ـ ثالثة». إذ هل نستطيع وضع السعودية وسنغفورة والفيليبين والبرازيل مثلاً في سلّة واحدة؟ وهل يمكن الاعتماد على معايير واحدة لقياس نمو وتخلّف بلدان مثل بوروندي والكويت واليونان وافريقيا الجنوبية(٥١)؟... الخ.

لذلك من الصعب بناء ستراتيجية أميركية واحدة شاملة حيال العالم الثالث. لكن الولايات المتحدة تحتاج إلى «فبركة» لتهديد خارجي يحل محلّ التهديد الشيوعي القديم. فلقد ساعدها هذا «التهديد» الأخير في مجالات عدة ستراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية دون نسيان الجبهة الداخلية وميدان صياغة التحالفات الخارجية. لذلك فليس

---

(٤٩) Michel TATU, «Les Etats-Unis, leader ou gendarme?». Le Monde, 11 mars 199 .

(٥٠) B. BADIE et M.-G. SMOUTS, «Le retournement du monde». Presses de la Fondation Nationale des sciences politiques, Paris 1992.

(٥١) Micheline ROUSSELET, «Les Tiers Mondes», Le Monde, Editions Marabout. Paris 1991.

أبداً من قبيل المصادفة أن ترتفع أصوات عديدة أميركية، رسمية وغير رسمية، لتحذّر من التهديد الاسلامي[٥٢] تارة ومن التهديد البيئي طوراً وصولاً إلى محاولة «استخراج» التهديدات المتأتية من العالم الثالث. إن الجيش الأميركي نفسه يحتاج إلى وجود «تهديد» خارجي. ويدل على ذلك التنافس بين أسلحة الجيش الأربعة (المارينز، البحرية، المشاة، الجو) للحصول على أفضل موقع بغية الاستئثار بالنصيب الأكبر من ميزانيات الدفاع. فالمارينز والبحرية يعتبران نفسهما تعبيراً طبيعياً عن القدرة العسكرية الأميركية. وسلاح الجو يفاخر بإنجازاته وقدرته على شلّ العدو. وجيش البر يعتمد على تقليد المشاة «ملوك المعارك» ليقول بأن كل شيء يتقرر في النهاية على الأرض، ويجد نفسه مستعداً للتدخل في العالم الثالث في شروط وضغوط شبيهة بتلك السائدة في الحروب ضد الهنود قديماً. باختصار فإن كل سلاح يحاول أن يقدم نفسه على أنه الأكثر كفاءة وقدرة على الرد على الأزمات في العالم الثالث. لقد فتحت حرب الخليج الثانية فتحت النقاش على مصراعيه بين أسلحة الجيش الأميركي المختلفة وهذا النقاش ما زال مفتوحاً تحت ضغط تخفيض الميزانيات العسكرية، والكلّ يصوّر بلدان العالم الثالث وكأنها تهديد قائم ينتظر إشارة للردّ عليه واستئصاله[٥٣].

ولا بد من التذكير بأطروحة صموئيل هانتنغتون التي ما تزال موضوع نقاش إلى اليوم والتي تتوقّع أن تتميز العلاقات الدولية المقبلة بما يسميه «صدام الحضارات»[٥٤] (وهي سبعة أو ثمانية كما يحدّدها)، وأن يقوم تحالف بين الحضارتين الاسلامية والكونفوشية في وجه الحضارة الغربية المهدَّدة عندئذٍ بالزوال. أطروحة هانتغتون هذه تعرضت لانتقاد واسع في الغرب والولايات المتحدة أولاً، لكن ذلك لا ينفي ما تعكسه من قلق داخلي من التهديد المقبل ومصدره العالم الثالث، حتى لو كان هذا التهديد «ثقافياً» أو «حضارياً» في البداية قبل أن يصبح عسكرياً صدامياً في المحصلة.

إن الملفت للنظر أن كل الطروحات الأميركية التي تتكلم عن تهديد عالمثالثي ما والستراتيجيات التي تحدد طرق مواجهة هذا التهديد، تغفل شيئاً أساسياً مهماً وهو التعرض إلى أسس هذا «التهديد» وأسبابه. أليس هو الاضطراب الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعاني منه معظم بلدان العالم الثالث؟

---

(٥٢) أعلن حلف الأطلسي أن «الأصولية الاسلامية» باتت تشكل تهديداً جدياً للعالم الغربي حلّ محل التهديد الشيوعي القديم، وكان يعلن قيام «ثنائية ـ قطبية» تحلّ محل الصراع الذي كان قائماً بين المعسكرين الشرقي والغربي حتى الأمس القريب. انظر: النهار ١٨/٢/١٩٩٥.

(٥٣) Carl VUONO, «Desert Storm and the Future of Conventional Forces». Foreign Affairs, vol. 70, 1991-3, Michael KLARE, «Les stratèges de Washington se préparent à de nouvelles expéditions guerrières», Le Monde Diplomatique, Novembre 1993.

(٥٤) Samuel HUNTINGTON, «Clash of civilization?» Foreign Affairs, Summer 199.

ألا تستطيع الولايات المتحدة معالجة هذا الاضطراب عبر إقامة علاقة أكثر تكافؤاً وعدالةً مع بلدان هذا العالم، تساعده على إيجاد حلول عادلة وسلمية لمشكلاته، بدل تغذية هذا الاضطراب والاستفادة منه لبيع السلاح وتحقيق المزيد من النفوذ العالمي؟

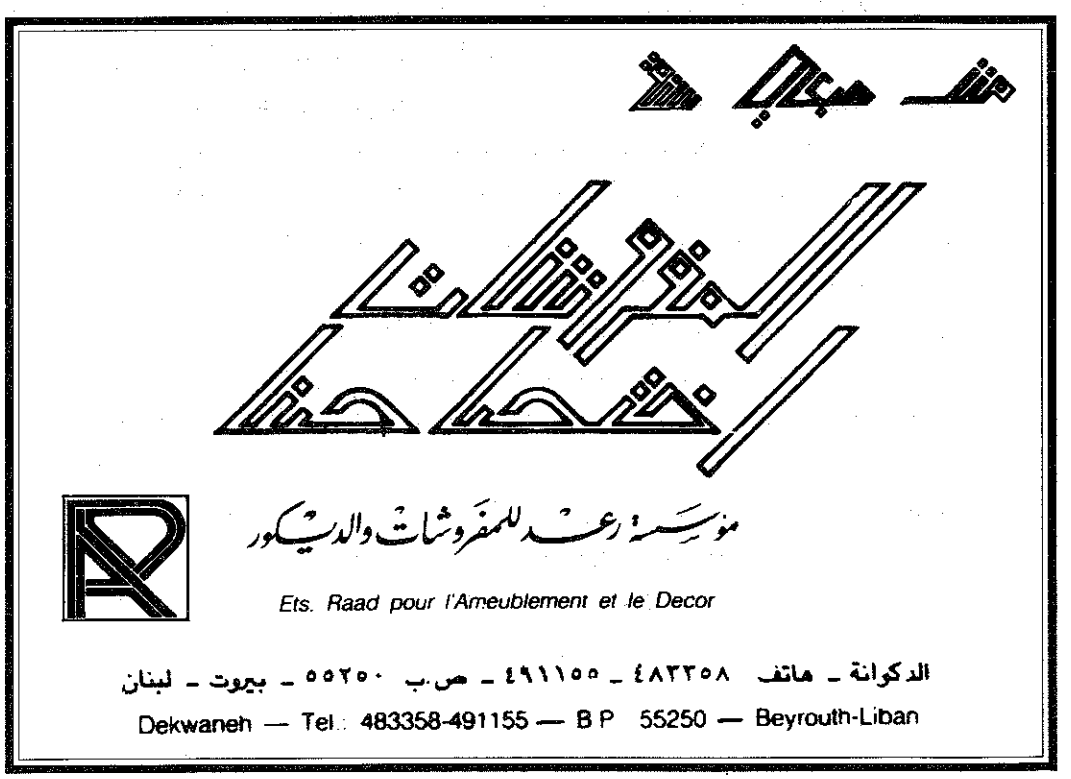

«الأخلاق والسياسة»

هذا المحور، واحد من مجموعة المحاور التي تنوي مجلة الدفاع الوطني اللبناني، اصدارها تباعاً، وهي، في مجملها، تحمل عناوين قضايا وموضوعات ذات أهمية خاصة (الجامعة اللبنانية، الاعلام، الخ...) باعتبارها زوايا أساسية لبناء دولة حديثة ومتطورة.

«الأخلاق والسياسة»، أولى هذه المحاور، هدفه التعرف الى هذه المشكلة التاريخية المزمنة، ومحاولة الإجابة عن أسئلة كبيرة ومحيِّرة:

- هل كل شيء مباح ومستباح في العمل السياسي؟
- هل أن بعض الأخلاق في العمل السياسي يساهم أكثر في خدمة مشروع بناء دولة حديثة وعادلة كي لا نقول فاضلة؟
- ما هي الحدود التي تبيح استعمال القوة والخديعة وغير ذلك في العمل السياسي بهدف خدمة مشروع الدولة الموعودة، ومتى تتحول هذه السياسات إلى خدمة مصالح الأشخاص الخاصة، أي مصالح السياسيين لا مصلحة الدولة؟

لقد اعتذر مكياڤيللي، على الأقل، من الأساليب التي ظن أنها ضرورية للسياسة. أما أفلاطون، فقد أجازها مشترطاً أن تُستعمل لدعم جمهوريته الفاضلة.

واليوم، ونحن في نهاية القرن العشرين، ألا يبدو أن السياسيين في العالم ما عدا قلة نادرة، قد تجاوزوا كثيراً مكياڤيللي، حيث باتت كل الأساليب والوسائل مسموح اتباعها لخدمة مشروعهم الشخصي والخاص، ولم تعد خدمة مشروع الدولة الهدف الحقيقي.

لا يدَّعي هذا المحور، الذي يغلب عليه الطابع النظري التاريخي، سوى محاولة طرح هذه المسألة مجدداً على الساحة اللبنانية، التي تعاني شأنها شأن معظم الدول، من هذه المسألة. عسى أن ينتج نقاشاً يرفع صوتاً في هذا المجال.

مقاومة الجور، بأي حق؟!
محاولة في نقد الحاجة إلى السياسة

د. موسى وهبه(*)

١ ـ في العصر المنقضي

يصعب على الواحد، في عصر النهايات هذا، أن يتصرّف بعفوية ومن تلقاء ذاته. يصعب أن يهبّ كما كان يفعل في ما مضى وانقضى، فينصر المظلوم ويدفع عن المضطهَد ويحتجّ على جور السلطات القائمة من دون كثير تردد أو تفكير.

أقول: عصر النهايات هذا، وأقصد ما أُتحفنا به من إعلان نهاية التاريخ إلى إعلان نهاية الحداثة مروراً بإعلان موت الله وموت الإنسان وانتهاء الفلسفة ونهاية العالم الألفيني إلى ما هنالك من نهايات.

وأقول: يصعب على الواحد، وأقصد الواحد المتوحِّد منّا، لا الجماعة ولا الجمهور، لا العامّة ولا الخاصّة من أهل السياسة أو أهل الاشتراع. بل أقصد ذلك المتذهّن والمفكّر والمبدع والنابغة و«الحمار» والكاتب والعطوب والثالث، وكلّ من حمل همّاً أو أبدى انهماماً بالكون أو بذاته من «موظفي الإنسانية» وصنّاع «روح العصر» الذين ينعدم وجودهم أو يكاد خارج دائرة «العالم المتحضّر» وعلى هامش العوالم المستعارة منه، مع أنّهم كل وجود هذا الهامش الملحق وكل انتسابه إلى العصر.

كان روح العصر يقتضي من الواحد أن يقف من تلقاء ذاته، إلى جانب الڤيتنامي في مواجهة الأميركي مثلما كان يقف إلى جانب الجزائري في مواجهة الفرنسي، وإلى جانب

(*) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

المصري في مواجهة العدوان الثلاثي، ومثلما ظلّ يقف حتى النهاية إلى جانب الفلسطيني في مواجهة الإسرائيلي. كان روح العصر واضح الاتجاه والملامح قبل أن يكتشف الفرق بين المناصرة من دون حساب والمناصرة بتحزّب، وقبل أن يكشف له ربيع براغ احتمالاً آخر، وقبل أن يكون عليه أن ينتصر لسولجينتسين ضد الظلم البلشفي نفسه، وللناجين من «المقابر الجماعية» ضد «الثورة الثقافية المنيرة»، وللمهجّر الڤيتنامي الجنوبي على أيدي «الثائر الڤيتنامي العظيم» نفسه، وللمهجّر اللبناني على أيدي أخيه اللدود حيناً وشقيقه «الثائر المفدّي» أحياناً.

كان ذلك قبل ٢٦ حزيران ١٩٧٩ الذي شهد جان بول سارتر يصافح ريمون آرون بعينه على سلّم الاليزيه منهياً بذلك خصومة سياسية دامت عصراً كاملاً، وخاتماً ربما عصراً من هيمنة السياسي على الأخلاقي، ومفتتحاً من دون إعلان هذه المرة، وبصدد التضامن مع المهجّرين الڤيتناميين، العودة إلى الالتزام الإنساني في ما يتعدى السياسي والعودة إلى حقوق الإنسان التي عادت من جديد لتصير «إلزاماً من إلزامات الضمير الخلقي لعصرنا»(١).

إلا أن «عصرنا» الموعود لم يستتبّ بعد على ما يبدو، بل ربما صحّ القول إن العصر المنتهي لم ينته بعد، ليس لأن «المستقبل يدوم طويلاً»، بل لأنّ رحيل برتراند راسل وج. ب. سارتر كان رحيلاً بلا عقب. فلم تتكرّر محكمة راسل مع كثرة أمثال نيكسون، ولم يتنصب بعد ميزان «ضمير العالم» خارج الاعتبار القومي والمعتقدي. ولذا ترى الواحد نفسه ما يزال يحار ماذا يفعل بسلمان رشدي في مواجهة الفتوى المقدسة (وأي جدوى إن فعل)، ولماذا يغيب صوته كلما حاول أن يكون منسجماً مع نفسه وواحديته، وكيف له أن ينتصر لنجيب محفوظ وحامد أبو زيد من دون أن يضطر للتذكير بثبات إيمانهما. ثم كيف له أن يكون واحداً في ردود فعله على امتداد المجزرة الأرمنية في تركيا، والمحرقة اليهودية في الرايخ الثالث، والمذبحة الفلسطينية في دير ياسين وكفر قاسم، ووحدة قبرص ووحدة لبنان، والوحشية في ساراييڤو والوحشية في الجزائر، والعسف في بيافرا والعسف في تشيشانيا؟!

أقول: يصعب على الواحد أن يهب بعفوية ومن تلقاء نفسه، لأن الواحد لم يعد يعرف بأيّ حق يقاوم الجور؟ وهل يقاوم الجور إذ يقاوم أم ينزو وحسب؟ وهل ينتصر لعقله وإنسانه أم لنخاعه الشوكي وقبيلته إذ ينتصر للحق؟ وهل ثمة حق يعلو على كل انتماء؟! وفي النهاية، هل تخضع السياسة للأخلاق أم تستردف في السياسة الأخلاق وتعيّن مسالكها؟ وما الأخلاق التي عليها أن تضيء الفعل التاريخي من خارج التاريخ؟

باختصار: ما هي مستلزمات حقوق الإنسان اليوم، وعلى ماذا تتأسّس إن لم يكن

---

(١) لونوڤيل أوبزڤاتور عدد ١٠٥٨.

على طبيعة الإنسان؟ وما معنى العودة إلى إعلان حقوق الإنسان بعد إعلان موت الإنسان؟

٢ ـ إعلان حقوق الإنسان

يشكل إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ منعطفاً حاسماً في التاريخ الفكري والسياسي الحديث (هل يجب أن أضيف: في تاريخ الغرب؟ ما الغرب؟). صحيح أن كريستيان ڤولف قد مهّد للإعلان بالاستناد إلى فلسفة ليبنتس في الكائنات المفردة (المونادة)، وصحيح أنه استفاد من كل حركة «الأنوار الفلسفية»، وأنه جاء بعد الإعلان الأميركي وتكميلاً له، إلا أنه كان في حدّ ذاته نصّاً متكاملاً يقوم على تصوّر ناجز لماهية الإنسان وحقوقه الطبيعية، يميّز ما هو عائد إلى الإنسان بحكم الطبع والضرورة مما يخصّ القوانين الوضعية المعيِّنة لحدود ممارسة هذه الحقوق في الواقع المجتمعي (أو الأمة).

ومن الواضح أن «الإعلان» يصدر عن إيمان بأن للإنسان حقوقاً طبيعية مقدسة لا يمكن مسّها أو إغفالها، وهي تنبع من طبيعته كإنسان بحيث يكفي إعلانها وحسب وإعلانها في صيغة مطلقة لا يقيّدها أي ظرف تاريخي، ذلك أنّ ١ ـ «الناس يولدون ويظلّون أحراراً ومتساوين في الحقوق»، وأنّ ٢ ـ «هذه الحقوق هي الحريّة والتملّك والأمن ومقاومة الجور»[٢].

وقد بدا ومنذ البداية، كما لم يخفَ الأمر على معارضي الإعلان ومنتقديه، وبخاصّة الإنكليزي أدموند بورك، أن التسليم بحقوق الإنسان يقتضي التسليم بمجموعة مبادىء شكّلت ما عُرف بالأُنسيّة (أومانيسمْ) التي تقوم بدءاً على عدّ الإنسان القيمة الأسمى والمرجع الأعلى لكل تقييم لاحق؛ وتقوم، ثانياً، على عدّ الإنسان بما هو كائن واعٍ مسؤول عن أفكاره وأفعاله لأنه صاحبها الفعلي من حيث هو عقل وإرادة معاً (من حيثُ هو ذات = سوجيه، وهو لفظ يصح بالعربية أيضاً على الفاعل والموضوع، والمسند إليه والمبتدأ والحامل المنطقي للمحمولات)؛ وتقوم ثالثاً، وبالضرورة، على بُعدٍ كليّ (يونيڤرسيل) يتخطّى خصوصية الوضع التاريخي والظروف الناشئة.

ويعدّ عمانوئيل كنط بمثابة الفيلسوف الأكثر تعبيراً عن روح الإعلان. فهو الذي يرسي دعائمه الفلسفية، بشكل مستقل تماماً عن المعترك التاريخي الفعلي للثورة الفرنسية. فقد بيّن كنط في تحليله للمسألة الأخلاقية، إن عماد الفعل الأخلاقي هو الإرادة الخيّرة، الفاعلة بدافع الواجب وحده، المنصاعة للأمر الأخلاقي الحملي (غير المشروط) القائل: «افعل بحيث يمكن لشعار إرادتك أن يصلح دائماً ومعاً كمبدأ تشريعي كلي». ثم بيّن أن هذه الصيغة العامة تتحقق في عالم الطبيعة وفقاً لمبادىء ثلاثة بصيغة أوامر:

---

(٢) حسب تعريب أيوب ثابت في: «رئيف خوري، الفكر العربي الحديث»، بيروت ١٩٤٣.

١ ـ إفعل بحيث تريد لشعار فعلك أن يكون قانوناً كلياً للطبيعة.

٢ ـ إفعل بحيث تعامل الإنسانية، في شخصك، وفي شخص أي إنسان آخر، بوصفها دائماً ومعاً، غاية في ذاتها وليس مجرد وسيلة قط.

٣ ـ إفعل باعتبار فكرة الإرادة عند كل كائن عاقل إرادة تضع تشريعاً كلياً[٣].

الإرادة تخضع إذن للتشريع الذي تضعه هي. فهي إذن إرادة حرّة. وعليه فإنّ كنط يوضّح أن لا قيام للأخلاق إلا بالواجب، ولا واجب إلا بسيادة الإرادة على ذاتها أي إلاّ بالحرية. فيجمع دفعة واحدة المسلمات الأساسية المؤسسة لإعلان حقوق الإنسان حيث يقرر، إلى ذلك، أن الفعل الأخلاقي يقضي أن يُعد الإنسان غاية في ذاته لا تسترد منه أي غاية أخرى، وأن كون الإنسان حرّاً هو المسلّمة الضرورية لفهم الفعل الأخلاقي، وأن هذا الفعل نفسه لا قيمة ذاتية له إن لم يُبن على العقل وحده، أي إن لم يكن كليّاً (يونيڤرسيل) متحرراً من شروط الظرف والمكان والزمان.

لكن: كيف لنا أن نفهم حرّية الإنسان الذي يعيش في عالم الظاهرات والحتمية السببيّة؟ لا يتيسر لنا ذلك إلا بافتراض أن الحرية هي خاصية فعلية للإنسان من حيث هو كائن عاقل (من حيث هو نومينا). فهو حرّ بوصفه كائناً فوق ـ حسي، وهو خاضع للحتمية في الوقت نفسه ومن حيث هو ظاهرة في العالم الحسّي. ولسوف تخضع حصيلة الفعل أبداً للحتمية السببية، لكن قصد الفعل الأخلاقي يظل أبداً حرّاً. ولذا لا يعدّ الفعل أخلاقياً إلاّ بالنظر إلى القصد الإرادي (أو النيّة) وليس بالنظر إلى حصيلته البتّة. وسيوجد، أبداً، تعارض بين القصد الخلقي والحصيلة المحسوسة، بين ما يجب أن يكون وما هو كائن فعلاً. وإن حصل تطابق فسيكون تطابقاً عرضياً تماماً، إلاّ أنّه من الممكن التقدم بلا نهاية نحو هذا التطابق من دون بلوغه، ويجب أن نفترض أن هذا التقدم حاصل في التاريخ كمسار لا نهاية له.

وهذا يعني، مترجماً بعبارات حقوقية، أن القيم الخلقية لا يمكن أن تخضع لظروف تاريخية أو سياسية، أو لأسباب تخفيفيّة، وأنها هي المعيار الثابت، والمقياس الذي به نقيس كل سياسة ممكنة. إن ما يجب أن يكون يعطي ما هو كائن مشروعيته أو يحجبها عنه، ويؤسس لموقف نقدي وثقافي إنساني بعامة. وهذا، مطبقاً على الإعلان، يعني أن حقوق الإنسان في الحرية والتملّك والأمن ومقاومة الجور، حقوق لا تخضع للمساومة ولا للظرف السياسي، بل هي المعيار الذي يعلو على كل سياسة وحكم.

يرسم كنط، إذن، حدوداً للسياسة المشروعة: توافقها مع الأخلاق. فإله حدّ الأخلاق لا يتنازل في شيء لجوبيتير أو إله حدّ القوة، لأن هذا الأخير ما يزال خاضعاً للقدر (أو الحتمية) الذي لا يملك العقل أن يتنبّأ سلفاً بجملة أسبابه المعيّنة ولا أن يعرف بيقين

---

(٣) كنط: «تاسيس ميتافيزيقا الأخلاق». ترجمة ع. مكاوي.

مسبق مآل الأفعال الإنسانية وفقاً لآلية الطبيعة، في حين يضيئنا (العقل) على نحو وافٍ للسير في طريق الواجب. وهذا ما يسوّغ القول: «الاستقامة تتقدم على كل سياسة»(٤) وقد أثار إخضاع السياسة للأخلاق عواصف من الاعتراضات لما تهدأ بعد، ترافقت مع الاعتراض على روح الثورة الفرنسية الذي اعتبر التجسيد الأكمل للحداثة نفسها. وقد اجتمعت هذه الاعتراضات وتواكبت على طول القرنين التاسع عشر والعشرين لتشكّل «روح العصر» المنقضي من دون عقب.

ولسوف نتتبّع هذه الاعتراضات والتعديلات، بحثاً عن روح العصر المنصرم، عند كل من ماركس ونيتشه وهيدغر، أي في الفكر الألماني أصلاً، الذي فكّر ما سيعرض على المسرح الفرنسي ليشكل ما يسمى ثقافة العصر التي «لا تُتجاوز».

٣ ـ النقد التاريخي لحقوق الإنسان

يذهب هيغل بإرث كنط باتجاه التاريخية. بمعنى أنه يخلّص كنط من حلّته الميتافيزيقية ويحصل من إطلاق الأمر الأخلاقي نسبيّة تاريخية نابعة لتحقق الفكرة في تاريخ العالم. ويعلن هيغل أن القول بأن الإنسان كائن حرّ بالطبع كان قولاً مغلوطاً في أثينا، على سبيل المثال، مثلما هو مغلوط القول، اليوم، إن العبد عبد بالطبع على نحو ما يقول أرسطو. ولا يمكن، وعلى سبيل المثال أيضاً، عدّ الأمانة فضيلة أخلاقية قبل أن تكون الملكية الشخصية موجودة. فمن العبث إذن إخضاع حركة الواقع الحي لمعايير مجردة عن فترة ما. وينبغي أن يقاس الفعل بالأحرى بتوافقه أو عدم توافقه مع الغايات المضمرة من تحقق الفعل وتجسده في مجرى التاريخ.

وكيركيجارد الوجودي نفسه، الحامل لواء الفردية في وجه السستام الهيغلي والكَتْلة (من كَتَلَ بمعنى جمع وألصق) التجريدية، يُلحق الأخلاق بمعيار أسمى تبعاً لإلحاق العقل بالإيمان: حين يطلب الرب من صفيّه إبراهيم أن يقدّم ابنه الوحيد ذبيحة له، يسيطر القلق على إبراهيم. فالأخلاقي إبراهيم يعرف أن الأخلاق تقول: لا تقتُلْ. والمؤمن إبراهيم لا يسعه أن يعصى ربّه حتى حين يخالف الوصايا الأخلاقية. وتنسخ الدرجة الدينية الدرجة الأخلاقية. الأخلاق تخضع لمقام آخر: إبراهيم ينصاع لأمر الله (على عكس ما كان ليفعل شيخ معتزلي على سبيل المثال).

ولا يخرج سارتر الملحد عن هذا المخطط العام حين يُلحق الأخلاق بموضوعها. ففي «دفاتر الأخلاق» المنشورة بعد وفاته، يقرر أن «فعل الأخلاق من أجل التصرف خلقياً هو فعل مسمَّم». وسارتر في سعيه إلى إقامة «أخلاق عينية» في مقابل الأخلاق المثالية التي تتذرع بها «البرجوازية»، يعتقد أن السمة المميّزة للأخلاق هي التلقائية

(٤) «نحو سلام دائم»، الترجمة العربية، بيروت.

(صدورها عن الذات) والخضوع لموضوع الفعل. وإنطلاقاً من هذه التسوية المعقودة بين الذات والموضوع، يعلن أن الإلزام الأخلاقي لا يمكن أن يتوجه إلى «الكلّي التجريدي»، وأن الكنطية لا تفيدنا في شيء بخصوص حالة عينية، مثال: التعاون مع المحتل أو مقاومته. «فأنا أُلزم الفرنسي بأن يرفض التعاون مع الألمان في ١٩٤٠. لكني سأكون أكثر تردداً في ما يخصّ نبيلاً في القرن الثامن عشر، ليس لديه فكرة عن الوطن...» وعلى افتراض أن حرباً وقعت بين الروس والأميركان واجتيحت فرنسا، فإن الوصف بالتعاون لن يكون ملائماً «لأن نصف السكان سيكون إمّا لهذه الجهة وإما لتلك» (هذا الكلام كتب بين ١٩٤٧ و١٩٤٨). في الواقع، يضيف سارتر، نختار الكلي العيني (اليونيڤرسيل كوْنكريه). وهو يفهم بذلك نوعاً من التأليف بين الكلي والتاريخي. وهو تأليف، أو قل تسوية لن يتخلى عنها حتى عندما يصير ماركسياً ويبقى نقدياً، مثلما يبقى أنسياً ملتزماً حتى بعد قبوله بمقولة اللاوعي الفرويدية.

ومثل هذا التأليف العيني، كانت الماركسية قد أقامته من زمان وارثةً هيغل بعد أن رمت «قشرته الصوفية المثالية». وكانت الماركسية، أو «أفيون المثقفين» حسب التعبير الشهير لريمون أرون، قد استطاعت أن تشغل العصر الثقافي برمته، وأن تقسم الرأي العالمي العام إلى يمين ويسار، بصرف النظر عن المضمون الأخلاقي المحتمل للفعل السياسي. وكان ذلك تجسيداً لغلبة السياسي على الأخلاقي غلبة مطلقة، في اليمين واليسار على السواء، من دون أن يعني ذلك غياب المعيار الأخلاقي، بل على العكس حضوره متلبساً بالسياسي تلبساً جدلياً عقلانياً على الطريقة الهيغلية:

الحدث المفرد لا معنى له إلا في سياق صيرورته، أي بمشاركته في المعنى العام الذي يشكل الغاية الأخيرة من الحراك السياسي. وينبغي التمييز دوماً بين «الأخلاق الثورية» و«الأخلاق البرجوازية» التي تهدف إلى تأييد سيطرة البرجوازية على المجتمع. مثلما ينبغي التمييز بين «حقوق الإنسان» البرجوازي التي تُرفع سلاحاً سياسياً في وجه النظام الاشتراكي، وإمكان رفع هذا السلاح نفسه في وجه النظام الرأسمالي. ثم التفريق بينه وبين «حق الشعوب في تقرير مصيرها» الذي رغم خطورته وعلوّ شأنه يظلّ هو الآخر نسبياً بالنظر إلى مطلق مصلحة البروليتاريا العالمية، أو ضرورات الثورة السياسية (التكتيك) التي قد تصنّف أحداثاً متشابهة في الظاهر ثورة، أو ثورة مضادة: فيكون اجتياح الجيش الأحمر للمجر فعلاً محموداً لأنه يقضي على «الثورة المضادة»، والإنزال الأميركي في الڤيتنام فعلاً شنيعاً لأنه يحاول القضاء على «الثورة».

وتنجح الماركسية في التأليف بين هيمنة السياسي واسترداف الكلي الأخلاقي وبين العقلانية (أو نوع من الجدلية التاريخية و«الإيديولوجيا العلمية») عبر المساواة بين حكم البروليتاريا ونهاية الصراع الطبقي: فالبروليتاريا تمثل اليونيڤرسيل حين تتحقق، لأن انتصارها كطبقة يعني نهاية الانقسام الطبقي والدخول في التاريخ الإنساني العام.

وهي لا تنكر حقوق الفرد الطبيعية لكنها تؤجل تمتعه بها بانتظار أن يستعيد طبيعته المسلوبة. وطالما أننا لم نزل في حكم الضرورة ولم ندخل بعد في ملكوت الحرية، فإن الحرية ما تزال تعني شيئاً واحداً: تمثل الضرورة التاريخية المتمثلة في حزب الطبقة العاملة. ولذا فإن ماركس حين يعرض، في البيان الشيوعي، مقالات الشيوعيين، لا يعرضها بوصفها مجرد اقتراحات أو وجهات نظر، بل بوصفها «التعبير العام عن العلاقات الفعلية لصراع طبقي قائم، ولحركة تاريخية تجري أمام ناظرينا».

تستفيد الماركسية إذن من الإرث «البرجوازي» وتريد أن تتخطاه. فهي لا ترفض، من حيث المبدأ، الحرية والمساواة والإرادة الحرة وإعلاء شأن الإنسان، ولا ترفض الديموقراطية وحق الانتخاب، وحقوق الأفراد والشعوب، ولا تمانع في أن تكون هذه الحقوق طبيعية للإنسان حين يتحقق بكمال طبيعته في خاتمة الصراع. إلا أنها تُخضع هذه المطالب «المحقة» لمنطق الفعل السياسي الذي لا يفعل سوى أن يصوّر قوانين الواقع الاجتماعي وصيرورته المحتمة بأمانة.

أيكون عدم الفصل بين أوان الأخلاق وأوان السياسة، وإخضاع المعايير الأخلاقية إلى الصيرورة التاريخية هو المقدمة الضرورية للاستبداد أو لصنف مخصوص منه تسميه «حنّة ارنْدْتْ»: الكَتْلانية (= التوتاليتارية)؟! أم يكون إلغاء الفرد وإلحاقه بالجماعة تمهيداً لاستعماله وسيلة في سبيل غاية تتخطّاه هي الطريق المعبدة إلى الإرهاب؟!

٤ ـ ما وراء الخير والشر

مهما يكن من أمر، فإن الاشتراكية بدت، في أعين أنصارها وبعض خصومها، تتويجاً للحداثة الأوروبية، مما يعني، في نظر فريدريش نيتشه، إمعاناً في «الانحطاط والعدمية». فنيتشه هذا، يرفض، بوضوح وإتساق، مثل الديمقراطية الحديثة وقيمها الخلقية باعتبارها أخلاقاً للعبيد تخفي، بالكاد، أوراق نسبتها تحت ستار العلم والإنسان ووهم الذات والنفس وكل ما لحق بذلك من معنى يونيڤرسيل.

ولا يهتمّ نيتشه بصورة خاصة أو مباشرة بحقوق الإنسان والمواطن، وهو لا يهمّنا، هنا، إلاّ بقدر ما يقوّض الأساس الفلسفي للإعلان بصيغته الكنطية، مشكلاً بذلك مرجعية ثابتة لحركة التفكير المعاصر التي أعلنت موت الإنسان.

ونقد نيتشه، في هذا الخصوص، يتركز على عقلنة القيم وأخلاق الواجب أو ما يسمى العقل العملي والمستند الميتافيزيقي الخاص به. وهو يقرّر بدءاً: إن وراء أحكامنا العقلية، مثال تضادّ الحق والباطل، ووراء تقييماتنا الأخلاقية، مثال تضاد الخير والشر، متطلبات فيزيولوجية ناجمة عن أنشطة غريزية، وصادرة في النهاية عن إرادة السلطان المعبّرة بدورها عن نزوع الحياة، نزوعاً ثابتاً، نحو التوسع والانتشار.

وإرادة السلطان ليست ملكة نفسية أو عاقلة خاصة بالذات العارفة أو الأنا

القصدي، لأن الفعل المعرفي والإرادي لا يُختزل إلى ظاهرة واعية، ولا يمكن إحالته إلى «أنا» تأليفي يختار نفسه في شخصية واحدة. والاعتقاد بوحدة الأنا ليس سوى خرافة. وإرادة السلطان تعني بالأحرى السعي إلى المزيد من السلطان شأنها شأن نزوع الحياة نفسها من حيث هي إرادة نمو وغلبة. وإرادة السلطان، في سعيها إلى الاستزادة، تعيّن الحقيقة المناسبة في ما ينفع الحياة ويلائم (يعمل لخير) الاستمرار في الغلبة. وعليه ليس هناك من معايير واحدة للأخلاق وإن كان بالإمكان التمييز بين أخلاق تصلح للعبيد وأخرى تلائم السادة.

وما يصلح للعبيد هو ما هو سائد في الثقافة الأوروبية، في المؤسسات السياسية والحركة الديمقراطية التي ورثت المسيحية، وحيث تصادف الفوضويين والليبراليين وأنصار المرأة ومنظري الثورة وأنبياء الأخوّة الاشتراكية، يسبحون جميعاً ومعاً، رغم تناقضهم الظاهري، في «أخلاق القطيع» وقيم الشفقة والمساواة، يبشرون بالنزاهة والتواضع وبكل ما يدفع المرء إلى الاصطفاف مع الآخرين. إن الشغف بالمساواة والبحث عن الأمن يتعاضدان على هدم الاستثناء لصالح القاعدة، والنخبة لصالح العوام وغريزة الأمر لصالح غريزة الطاعة. وتلك في الحقيقة أخلاق الضغينة والخسّة والجبن، بمعنى أن فضائلها ليست سوى رذائل في نظر السادة والارستقراطيين حيث يسود حب المغامرة والإقدام والحيلة والشغف بالتسلّط وإصدار الأوامر وقبول طاعة الآخرين، فها هنا يتعيّن الحسن والسيّء لا في ذاتهما بل بحسب نفع الفعل للحيوية ولاكتساب القوة. فعلى سؤال ما الحسن؟ يمكن الإجابة: الحسن هو كل ما يرفع الشعور بالسلطان، وهو السلطان نفسه في الإنسان. وعلى السؤال: ما السيء؟ الإجابة: هو كل ما ينجم عن الضعف. وما السعادة؟ ـ هي الشعور بأن السلطان يتنامى. فالمرغوب فيه ليس الرضا بل زيادة القوة وليس السلام بعامة بل الحرب، وليس الفضيلة بل الحمية والاندفاع.

ولا يكتفي نيتشه بمقابلة أخلاق بأخلاق فهو ليس مجرد عالم أنتروبولوجي بل داعية ذو رسالة، يريد قلب القيم القائمة وإحلال قيم جديدة. ولن يكون له ذلك إلا بعدمية العدمية نفسها التي قادت البشر إلى هذا الدرك الأخير. وهو إذ يعلن ذلك لا يقوله باسم ما يجب أن يكون في المطلق بل، كما يفعل كل سياسي عريق، باسم ما هو كائن منذ الآن لمن يستطيع أن يرى تحت ما هو ظاهر لأعين الجميع. فنيتشه لا يريد أن يقهر مجرى الطبيعة بل أن يجري مجراها. ويريد أن يعيد الإنسان إلى طبيعته الفعلية ليعود فيسمع «أمر الطبيعة الأخلاقي» القائل بالتراتب لا بالتساوي، والمقسّم للبشر إلى إرادات قوية وإرادات ضعيفة، ضد كذب الديمقراطيين وإفساد النساء بالتعلّم.

هذه الحرب المفتوحة على الحداثة نحفظ منها فقط: نقض الذات كذات حقوقية وكذات واعية ومريدة، ورفض المثل الديمقراطية (الحرية والمساواة والأخوة والأمن)، ورفض ميتافيزيقية المعيار الأخلاقي، أي رفض اليونيفرسيل كقيمة، واستبعاد الفصل

بين ما يجب أن يكون وما هو كائن. وتلك مواقف سوف يرثها العصر عن نيتشه ليوظفها بأشكال شتى، ولتشكّل هي جزءاً من روحه لا يتجزّأ.

٥ ـ عصر التقنيات والفوهرر

وأهم ورثة نيتشه هو هيْدغر الذي يمعن في تأصيل نقد الحداثة مستلهماً «انحطاط الغرب» الذي كتبه اشبنجلر (وترجم إلى العربية بسرعة قياسية بعنوان: «انهيار الغرب»). وتكمن إضافة هيْدغر الأساسية في إرجاع أسباب هذا الانحطاط إلى غفلة ميتافيزيقية اسمها «نسيان الكون» (بمعنى وجود الموجود) وانصراف الاهتمام إلى الكائن وجملة الكائنات. وقد أدّى هذا النسيان المتمادي منذ أفلاطون وانتهاءً بنيتشه نفسه، إلى انحراف الفكر عن عنصره وانصرافه إلى «المنطقي» و«الممكن». وكان عليه أن يعوّض هذا النقص بتحوله إلى تقنة، وتحول الفلسفة نفسها إلى «تقنية تفسير الأسباب الأخيرة» (رسالة في الأنسية). وتفسّر هيمنة التقنيات وحدة العالم المعاصر الميتافيزيقية خلف تعارضه الظاهر (روسيا وأميركا). وتعبّر هذه الهيمنة عن نفسها في العلم الحديث نفسه بوصفه وحدة علمية تكنولوجية وفي ظهور الدولة الكتلانية. ولذا فإنه من العبث رفض الكتلانية من دون رفض ميتافيزيقا الحداثة نفسها.

ويبيّن هيْدغر أن الحداثة بما هي «العصر الذرّي» و«حضارة الاستهلاك» تنبني في الأصل حول إرادة الإنسان بوضع كل الواقع في متناوله، وحيازة أكبر سلطة ممكنة على العالم عن طريق السيطرة على الطاقات الطبيعية بما فيها طاقة التدمير الشاملة. إلا أن هذه السيطرة لن تتمّ إلاّ بتطوير التقنيات التي سرعان ما تهيمن على الإنسان وعلى العالم نفسه، وبدءاً على العالم العامل الذي يتحول إلى ساعٍ نشط في الخدمة من أجل أن يؤمن للتقنيات أكبر سيطرة على الواقع بأقل كلفة ممكنة. وفي سعيه «الحسابي» هذا من أجل وضع الطبيعة في «حالة تأهب» تمهيداً لعملية «التفتيش» الشاملة، يصير هو نفسه المقصود بالتأهب والمعبّأ من أجل التفتيش... وهكذا يصير الإنسان نفسه «مادة إنسانية تستردفها الأهداف المقترحة». وبفعل التوسع الجوهري للتقنيات، يتحول العلم إلى ملحق بالتكنولوجيا وتتحول الدولة إلى دولة كتلانية يتربّع على رأسها فوهرر ما، أي قيادة مطلقة الصلاحيّات كتتمة منطقية لحال التأهب والتفتيش.

ذلك أنه من أجل تأمين السيطرة المطلقة للإنسان على العالم، فإن المطلوب ليس أقلّ من تجهيز أناس ذوي كفاءة وإعدادهم للقيادة وامتلاكهم سلطة القرار وتمكينهم من مراقبة كل القطاعات كي يحتاطوا لكل تلفٍ أو ندرة أو تسرّب. وهكذا يولد «الرؤساء» الذين عليهم أن يبسطوا «نظرهم» على كتلة الكائنات والمسارب. الكتلانية تبدو إذن مدوّنة في الحداثة نفسها بما هي هيمنة للتقنيات. ورؤية هذه العلاقة تحرّرنا من استنكار العسف باسم قيم «حقوق الإنسان» ومعاني «الأنسية». لأن مثل هذه الحقوق والمعاني

ليست سوى التعبير الحقوقي عما يدور في عمق عصر التقنيات هذا، الذي فيه تُزهر الظاهرة الكتلانية وتتوسع. وتحمل ميتافيزيقا العصور الحديثة، من حيث هي ميتافيزيقا الذات الفاعلة (السوجيه) التفسير اللازم لسيطرة التقنيّات، من جهة، وسيطرة الفوهْرر من جهة أخرى. وقد بلغت هذه الميتافيزيقا تمامها (أو نهايتها) مع نيتشه.

فبدءاً من ديكارت، يتم التمييز بين جوهر مفكّر هو الذات الإنسانية، وجوهر ممتد هو الطبيعة. يعبّر الأول عن نفسه بالإرادة ويهيمن على الثاني مبدأ واحد هو مبدأ العطالة المحكوم بالعلة الفاعلة. وحين يلخَّص غنى الطبيعة وتعدّد العلل على هذا النحو، يصبح العالم رهن إرادة الإنسان الذي عليه أن يعلن نفسه مقياساً مطلقاً من أجل أن يحقق ذاته. ويُمعن كنط، على حسب ما يرى هيْدغر، في «تنويت» الحداثة بإدخال فكرة الإرادة التي تحكم ذاتها. والإرادة التي تستنّ القوانين التي تخضع لها هي ممارسة الحرية. ويفسّر هيْدغر قائلاً: لأول مرة لا تريد الإرادة سوى نفسها. وحين يبلغ البدر تمامه مع نيتشه، أي حين تصل الميتافيزيقا إلى غاية منطقها، تصبح الإرادة الإنسانية إرادة سلطان. وليس للسلطان غاية خارجية. لا غاية له سوى السلطان نفسه وتناميه. تعكف الإرادة إذن على نفسها لتصير «إرادة الإرادة» وطلباً للتسلط من أجل التسلط وحسب. فلا غرابة إن تجسدت هذه الميتافيزيقا في العالم على شكل تقنيات وكتلانية. بل يبدو أن لا مناص من أن تتجسد على هذا النحو.

من العبث إذن التلويح بحقوق الإنسان أو بالمثل الديمقراطية في مواجهة البربرية المعاصرة. إن المعسكرين (معسكري الحرب الباردة) هما سواء بسواء. وإذا كان ثمة من حلّ أو مخرج من هذا المأزق، من «زمن الضيق» هذا، فيجب البحث عنه عبر البحث عن حقيقة الكون المنسيّ منذ فجر الحضارة الأوروبية. إلا أنه ليس بوسع الإنسان أن يبحث عن الكون أو يفكر في حقيقته ويأتي به إلى اللغة إلا بقدر ما يجعل الكون نفسه فكرنا ممكناً، وبقدر ما يسمح لنا هو بالمكوث في دار اللغة. فالإنسان مجرّد راعٍ للكون بل تلك هي كرامته. وقدر الرعاة أن يقطنوا في اللامرئي و«ما وراء صحراء الأرض المقحلة (الحداثة) التي لم تعد تصلح إلا لتأمين غلب الإنسان».

٦ ـ موت الإنسان والبحث عن ميتافيزيقا جديدة

عبر الإدانة المبسطة لمعسكري الحرب الباردة، وبفضل ذلك الاختزال الشديد للحداثة، يخفي هيْدغر بالكاد سكوته عن إدانة الفوهْرر الفعلي هتلر. ويشق طريقاً بلاغية خارج العصر المنتصر على النازية ويلامس الأسْطَرة (صناعة الأسطورة) التي بدت مطلب مدرسة فرانكفورت نفسها. وحين تعبر آراؤه الرين وتترجم إلى الفرنسية سوف يتحول نقده للتقنيات وهيمنة الإعلان والإعلام إلى سلاح يساري يستفاد منه في الحرب الباردة ودرعاً واقية للمثقف في وجه الإعلان المجدد لحقوق الإنسان من على منصّة الأمم

المتحدة عام ١٩٤٨ أي مع بداية الحرب الباردة. فيتحول هذا الإعلان شرطاً للانتساب إلى «العالم الحر»، وشعاراً سياسياً يرفعه «اليمين الليبرالي» في وجه اليسار المدجّج بالأفكار.

ولسوف يتضافر نقد هيدغر ونيتشه للذات (للسوجيه) مع اكتشاف فرويد للاوعي، ومع التحليل البنيوي للغة ومع الأناسة البنيوية لخلق ثقافة عامة تستقطب الشبيبة الجامعية الفرنسية المستنيرة، بشعاراتها الفكرية: نقد «فلسفة الذات»، وإعلان «موت الإنسان» والتبرؤ من «الأنسية النظرية»، ورموزها المرجعية: لاكان، وليڤي ستروس، وألتوسيّر وجيل دولوز وميشيل فوكو (في مطلع الستينات ينضوي سارتر تحت لواء الماركسية ثم لا يلبث أن يتراجع عن رفضه للاوعي، وينخرط في حركة أيار ١٩٦٨، ويرمي بثقله المعنوي كله لصالح المجموعات اليسارية المتطرفة قبل أن يصافح ريمون آرون كما ذكرنا).

وحين تنتهي «ثورة الطلاب» إلى خيبة وتضاف إليها خيبة الثورة الثقافية الماوية، تطرح من جديد «حقوق الإنسان». ويكون هذا الطرح بمثابة إعلان لنهاية العصر الذي إنهار جداره قبل عقد واحد من انهيار جدار برلين.

لكن كيف نعلن حقوق الإنسان مع إعلان موت الإنسان؟ هل يتم التراجع عما مضى، أم يتأخّر رحيل العصر المنتهي قبل أن نتلمّس الوجه الجديد؟ يحس دولوز بالمشكلة التي تطرح نفسها، ولذا ينبرى في كتابه عن صديقه الراحل، فوكو، (باريس ١٩٨٦) لتوضيح احتمال المقاومة مع القول بموت الإنسان، ورفض اليونيڤرسيل. فيصف بالحمقى أولئك الذين ما يزالون يلوحون ضد فوكو بالوعي الكلي الخالد لحقوق الإنسان، ليقرر أن كلية الإنسان ليست سوى «ظل لتركيب مفرد وانتقالي حملته طبقة (سُتْراتْ) تاريخية». وبهذا المعنى فإن اليونيڤرسيل هو أمر بَعْدي، وليس سوى مفردٍ ما، حمل إلى الكلية في اللوغوس، «الذي ليس سوى قول سبق أن قيل». ويطرح في مقابل ذلك الحياة، من حيث تصنع نفسها، وبما هي حاملة للمفردات، يطرحها بمثابة «ذات حقوقية». ويضيف: صحيح أن الإنسان، في عصر الدساتير السياسي، احتل موقع الذات الحقوقية حين كانت القوى الحية تتألف على هيئته، لكن الحقوق اليوم قد اتخذت ذاتاً أخرى (أو موضوعاً آخر حسب التباس اللفظ الفرنسي) حين ائتلفت القوى الحية على هيئات أخرى.

والموضوع (الذات) اليوم هو الحياة. «الحياة»، كما يقول فوكو، «هي رهان الصراعات السياسية، حتى وإن تم التعبير عنها عبر تعابير حقوقية. الحق في الحياة، وفي الجسد، وفي الصحة، وفي السعادة وفي إشباع الحاجات... هذا الحق غير المفهوم في السستام الحقوقي الكلاسيكي».

ويلحظ دولوز، عند فوكو، هذا التبدل في عناوين المقاومة تبعاً للتبدل في بنية السلطة نفسها. كان الملك يملك حق الإعدام، أما اليوم فتتخلى السلطة عن هذا الحق وتميل إلى إلغائه، لكن، في المقابل، تسمح بالمجازر والكوارث ليس من جراء العودة إلى الحق في

القتل، بل على العكس باسم العرق والمساحة الحيوية والشروط الحياتية لمجموعة بشرية تظن نفسها المجموعة الأفضل وتعامل عدوّها لا بوصفه العدو الحقوقي بل بوصفه خطراً بيولوجيا. ويخلص دولوز إلى القول: «تصير الحياة مقاومة للسلطة عندما تتخذ السلطة الحياة موضوعاً لها».

أقول، قد يفيد هذا التحليل في تبرئة ساحة فوكو وتسويغ نضاله السياسي، إلا أن تعليق مقاومة العسف والجور بتحليل إشكالي واعتباري للسلطة مسألة فيها نظر. وطالما أنه لم يتم كسر الحلقة الجهنمية الآيلة إلى تبرير الموقف مع، بتسفيه الموقف ضد، وحسب، وطالما لا يزال النضال السياسي هو المؤطّر والمعيّن للاستهجان أو للاستحسان فإنه بالإمكان القول إننا لم نخرج بعد من العصر المنصرم، وإننا ما نزال عالقين بين بقايا جدرانه المنهدمة.

والحق أن الانتباه، طيلة العقد المنصرم، بدا مشدوداً باتجاه آخر: باتجاه إعادة الاعتبار إلى الفرد والذات والكرامة الإنسانية. ويظهر ذلك من مراجعة عناوين المؤلفات الأجنبية الصادرة في هذا العقد حول حقوق الإنسان، والإنسان، ومن العودة الحثيثة إلى كنط بوصفه الفيلسوف الأكبر للديمقراطية الحديثة. إلا أن هذه العودة وذلك الانتباه لم يثمرا بعد قناعات جامعة وراسخة. وما زلنا نقلب مجموعة من الأفكار بحاجة إلى سستمة أو إلى تعميم على الأقل:

ـ وجوب الفصل بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، ليس لأن ما يجب أن يكون تقرير أنطولوجي عن واقع مزعوم، بل لأنه تثبيت لمعيار للحكم يضمن حياداً معقولاً. والإقرار بأن العسف الناجم عن هذا العلو المزعوم عن الواقعة والحدث، يظل عسفاً نسبياً جداً، وعسفاً لا يقاس بالنظر إلى عسف الاحتكام إلى منطق الواقعة نفسها. إن الحكم حاجة بشرية لفضّ النزاع، ليس من الضروري أن يكون جامداً وثابتاً هذا صحيح، إلا أنه من الضروري ألا يكون طرفاً معنياً في النزاع.

ـ وجوب الفصل بين السياسة والأخلاق تبعاً لذلك. فالسياسة بما هي ممارسة للسلطة أو لحكم المدينة، تتقيد بالقوانين الوضعية الخاضعة للظروف والحاجات. والسياسة بما هي سعي إلى السلطة (تحريض وتكتيك ودعوة) تستلهم مثلاً لكنها لا تعين المثل. أما الأخلاق فهي تلك المشروعية غير الخاضعة للتبدل (أو للتبدل السريع على الأقل).

ـ العودة بتسويغ ما إلى الإنسان كفرد وإلى حقه «الطبيعي» في الحياة والاختلاف والسلم وكل ما يسهم في تحريره من الموانع لممارسة حياته، لا لتحرير الحياة منه كما يذهب نيتشه وينقل عنه ذلك فوكو بكل طمأنينة.

ـ تقديم مثل السلام على الحرب والحوار على الصراع والتسوية على الحسم.

وما تزال هذه الأفكار تتعثر في صيرورتها «ثقافة» للعصر الآتي، للمستقبل إن كان

ثمة مستقبل للعالم «المتقدم». أما العالم الثالث، أو الجنوب، (أو العرب، أو المسلمون، أو الهندوس إلخ) فما زال يحاول ضبط توقيته على ساعة العصر.

فإن بدا حاضره أحياناً ماضي الأمم الأخرى (ينقل أريك رولو، في لوموند ديبلوماتيك أيار ١٩٩٥، إن الأنتليجانسيا الإيرانية منقسمة بين أكثرية هيدغرية مساندة للسلطة وأقلية من مناصري پوپر والحداثة)، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون مستقبله حاضر الأمم الأخرى الذي يلخصه بعضهم بكلمة هي : اللايقين.

وإذا كان تعيين الذات بالتضاد مع الآخر ما يزال شاغلنا الأشغل، فإن تبدّل الظرف الضاغط قد يتيح احتمالاً آخر وميتافيزيقا أخرى تستبدل منطق الصراع حتى الموت من أجل الاعتراف بمنطق الحوار حتى الإبلاغ من أجل التعارف.

المراجع

رئيف خوري، «**الفكر العربي الحديث**»، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٣.
عمانوئيل كنط، «**تاسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**»، ترجمة عبد الغفّار مكاوي، دار الهيئة العامة للدراسات والنشر.
عمانوئيل كنط، «**نحو سلام دائم**»، ترجمة أ. خوري، بيروت.
نيتشه، «**اصل الأخلاق وفصلها**»، ترجمة حسن قبيسي، بيروت.

SARTRE, Jean-Paul, «**Cahiers pour une morale**», NRF, Gallimard.
HEIDEGGER, Martin, «**Essais et Conférences**», Gallimard.
HEIDEGGER, Martin, «**Lettre sur l'humanisme**», Aubier Montaigne.
HEGEL, Freidrich, «**Principes de la philosophie du droit**» 10/18.
HEGEL, Freidrich, «**Phénoménologie de l'esprit**», trad, Hyppolite Aubier.
MARX, Karl, «**Manifeste du parti communiste**», éd sociales.
MARX, Karl, «**Critique de la philosophie de droit de Hegel**», NRF, Gallimard.
NIETZCHE, «**Au-delà du bien et du mal**», 10/18.
FOUCAULT, M, «**Surveiller et Punir**», Minuit, 1976.
DELENZE, G, «**Foucault**», Minuit, 1986.
Le monde diplomatique, mai 1995.
Le nouvel observateur, no. 1059.

For Your Business Forms & Computer Supplies

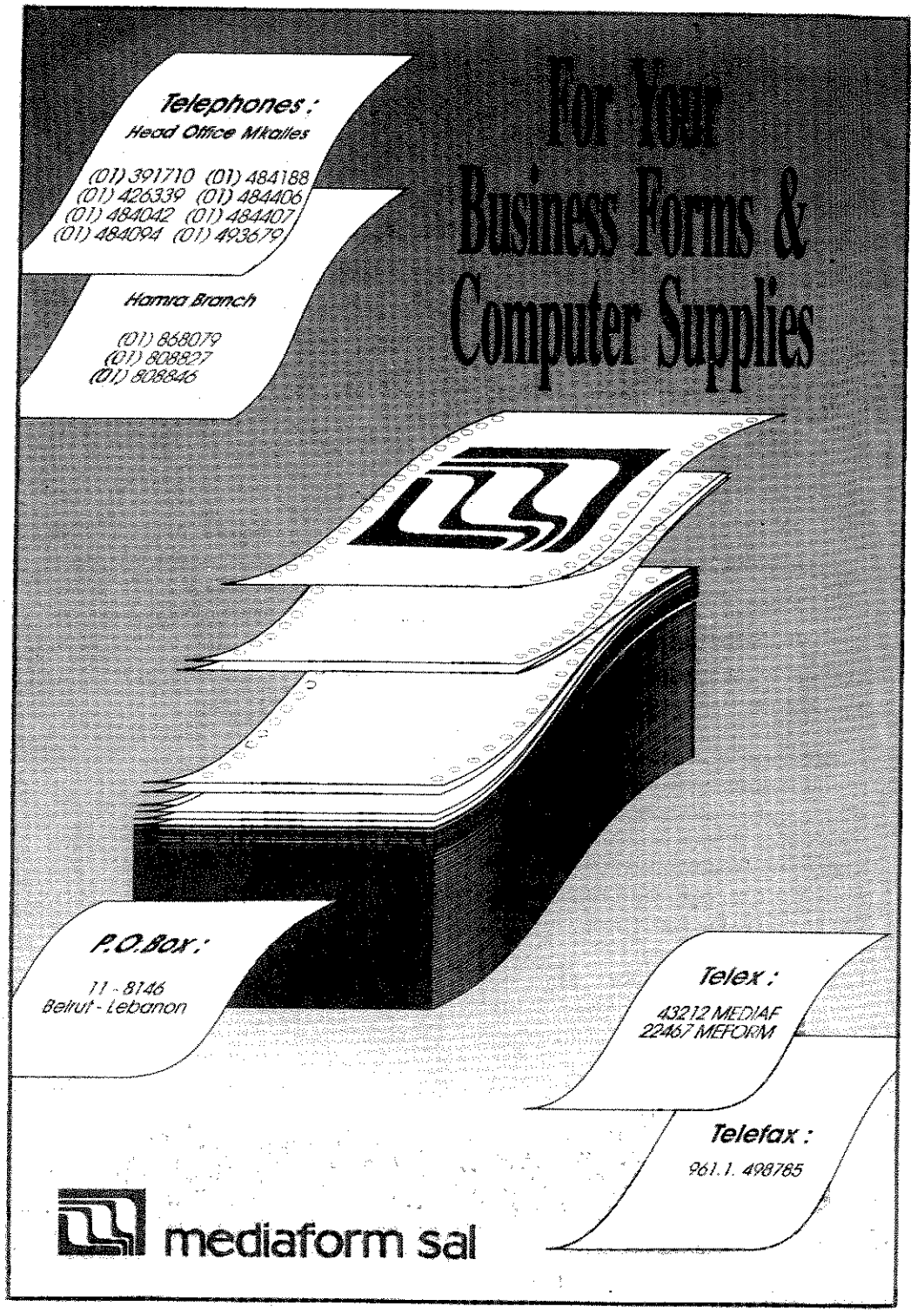

Telephones :
Head Office Mkalles

(01) 391710 (01) 484188
(01) 426339 (01) 484406
(01) 484042 (01) 484407
(01) 484094 (01) 493679

Hamra Branch

(01) 868079
(01) 808827
(01) 808846

P.O.Box :
11 - 8146
Beirut - Lebanon

Telex :
43212 MEDIAF
22467 MEFORM

Telefax :
961.1. 498785

mediaform sal

مدخل الى دراسة
تصوّرات المدينة في الفكر السياسي

د. وليد كميل الخوري(*)

إذا كانت المدينة La cité، قد شكّلت في بُنيتها، الصيغة الاجتماعية والكيانية القابلة للتنظيم، فلعلّ مراقبة تطوّر مصادر تعليل هذا التنظيم، تضعنا أمام حقيقة النماذج التي عبَّرت عنها، واستقرّت أصولاً، ورافقت حضورها على مرّ التاريخ.

لقد بلوَر الفكر السياسي اليوناني بشكل مخصوص مزايا هذه المدينة، وأسهم إلى حدّ كبير في تعيين وظائفها في إطار تصوّرات تتحرّك في فضاء إشكاليةٍ أحدُ طرفيها المثال والطرف الآخر الواقع.

وقد يكون من المفيد والملائم، العبور إلى حقيقة تصوّرات المدينة، من الباب اليوناني، الذي فتحه كلٌّ من أفلاطون وأرسطو، وأرسيا من خلاله مفاهيم في المدينة وأشكال تنظيمها كان لها الأثر والوقع الفاعلان في كتابات الكثيرين من أعلام الفكر السياسي.

أ ـ الأنموذج الأفلاطوني ـ التفكير في العدالة

إذا كانت «الجمهورية» مدار التفكير السياسي الأفلاطوني وموضوعه، فإن أنماط هذا التفكير ما زالت ترخي بثقلها، وتفعل فعلها في عالمنا، ليس باعتبارها أثراً عرضياً وإنما في كونها قوةً قادرة على تشكيل هذا العالم وتقديمه في صيغ مختلفة، فالنصوص عند أفلاطون ليست مقفلة بل تحمل في معانيها نوعاً من الاشتراك، تأكّد في سلسلة التفسيرات والتأويلات للمعنى السياسي في الأفلاطونية، عند الكثير من الفلاسفة، إبتداءً بأرسطو حتى كنط Kant، ومن هيغل Hegel حتى نيتشه.

(*) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

هذا التعدّد في المعنى يمكن أن يجد أصله في حياة أفلاطون نفسه، التي تمتاز بتعدّد الأحوال واختلاف المواقع؛ فهو تارة مستشار للسلطان المستبدّ Denys de Syracuse، وطوراً مريد لسقراط الذي تخلّق بذاتية حرّة كلّفته الموت جرعات من السمّ. عند هذه الصورة يبدو أفلاطون معاصراً إذا حاولنا أن نقرأ تصوّرات جملة من المثقفين الذين يرون أن الفيلسوف، إذا لم يتوفر له امتلاك زمام السلطة، فأقلّه أن يبقى قريباً منها، وبذلك يبرّرون استحالتهم أدوات للتعسّف والاستبداد؛ لكن أفلاطون يبتعد عن صورة مستشار الأمير برفضه للتعسّف والجور انطلاقاً من مبدأ أخلاقي سامٍ وغير مشروط تشهد عليه مقاربته وتشخيصه للقوانين في الكريتون.

إن النصوص التي كتبها هي موضوع قراءات تختلف الواحدة منها عن الأخرى. فـ «الجمهورية» La République، أوحت في نصوصها بقراءات متناقضة وذات دلالات مختلفة؛ فأرسطو ينتقد فيها مسألة تحويل المتعدّد إلى واحد ويعتبر أن سقراط هو مصدرها؛ وكنط Kant يثني على لجوء أفلاطون إلى «المثال»، وهيغل Hegel يشير إلى الانقطاع والتصدّع في صورة سقراط عنده، ونيتشه يرى في أفلاطون ذلك الأنموذج الاشتراكي الكهل Le vieux socialiste type، في حين يجد Karl Kopper في كتابات أفلاطون السياسية نظرية في المجتمع المغلق؛ ويمكن أن نقع، وبصورة عامة في «الجمهورية»، ومن خلال قراءة كل من نيتشه وكوبر، على تبرير للدولة القوية والقادرة أو المؤسّسة القبلية، حيث يخسر الفرد مواقعه الخاصة من أجل الجماعة؛ غير أن أسطورة الكهف على سبيل المثال تعزّز نقيض هذا المبدأ، حيث يظهر أفلاطون متمسّكاً بمبدأ الانفتاح إلى كل ما هو خير وحق. وعلى هذه القاعدة نراه في Gorgias، ومن خلال سقراط، يدحض جملة الحجج التي تشرّع القانون الذي يفرضه القوي وتعتبره الأفضل، ويسعى إلى تأسيس مبادىء سياسية مرتبطة بعلم الأخلاق بشكل مباشر.

يقرّر سقراط أن الآلهة والناس يتواصلون من خلال مجتمع «Communauté» (Koinonia) يقوم على الصداقة «L'amitié» (Philia) والعدالة justice (Diké): الكون (Kosmos) هو نظام الأشياء في وسطه تستوي «المساواة الهندسية» «l'égalité géométrique» (isoltés e geometrike) بكل قوتها؛ الكلام في هذا الحوار على المساواة أمام القانون يندرج في فضاء ثقافة سياسية ديمقراطية، لكن في موقع آخر تصادف نصوصاً نقيضة لهذا التوجّه، في «القوانين Les lois»، يستفيض في وصف مجتمع كلّياني حيث يسود الاستنفار العام والمستمرّ من أجل نصرة مبدأ الوحدة الوحدانية في السلطة كما سيظهر على سبيل المثال عند لينين.

إن الحدود بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي عند أفلاطون تبقى غير واضحة المعالم، باعتبار أن السياسة عنده يمكن أن تُفهم في إطار نظرياته في الوجود والصيرورة أو الخير.

يكثّف أفلاطون نقده اللاذع للسفسطائيين Sophistes الذين يعتقدون أن الإنسان هو مقياس كل شيء، وأن الحقيقة في ما يعتبره كل إنسان حقيقة، وان ليس هناك من علم أخلاقي أو سياسي، والعلم الوحيد هو ما توفره الفرصة (Kairos) l'opportunité، انه فنّ إدراكها والتقاطها. لقد انتقدهم بحدّة ساخرة من خلال محاورات محرجة aporétiques سعت إلى طرح مسألة الماهية باعتبارها المسألة الأساسية؛ ما هو الجميل؟؟ ما هي التقوى؟؟ ما هي العدالة؟؟ هكذا تأكّدت مشروطية الحقيقة والعلم الصحيح في مقابل إرادة السفسطائيين الساعية إلى الوقوف عند حدود الراي الواحد opinion (Doxa).

إنطلاقاً من التصوّر الأفلاطوني، فالوجود الثابت ضروري من أجل تأسيس إمكانية التوصّل إلى أحكام صحيحة؛ فالموجودات المتسامية Les étants transcendants، في استقرارها خارج العالم المحسوس والتي يعبّر عنها بالمثُل (Idées)، تستوي قاعدة للحقيقة وأساساً لها. الرهانات الأخلاقية والمدنية لهذه الأنطولوجيا تبدو في غاية الوضوح؛ فهذه الحقائق المتسامية، ترسي القيم (الحق والخير والجمال) على الوجود المتفلّت من الصيرورة؛ وان سقراط وأفلاطون لا يقبلان بمبدأ النسبية، التي على أساسها يتحدّد الخير والشر فيكون انطلاقاً من هذا المبدأ، لكل مجتمع معاييره الخاصة في ما يتعلّق بهذه القيم. على العكس من ذلك، يذهب أفلاطون إلى الاعتقاد الجازم بأن العالم يخضع لمبدأ فائق العلم والدقة في التدبير؛ وبموازاة رفضه للتصور السفسطائي الذي يرى أن الحق قائم في ما يتوافق الناس على اعتباره حقاً؛ يرفض نوعاً من التصوّر التعاقدي للمدينة cité نجده على سبيل المثال عند Antiphon، حيث يرى هذا السفسطائي أن فضيلة العدالة تكمن في أن لا ننتهك ما تكون المدينة، حيث نعيش كمواطنين، قد قرّرت شرعيته. هكذا تبرز الشريعة باعتبارها نوعاً من التعاقد؛ بالمقابل، يطرح سقراط شرعية العلم الصحيح على عالم من تدبير العقل وتنظيمه، ويعتبر أن طاعة الحكم مهما كان شائناً، مسألة واجبة، ذلك أن عدم الطاعة فيه من الخطورة أكثر من إدانة سقراط الجائرة. فسقراط مات نتيجة محاكمة غير عادلة في جريمة لم يقترفها، ومع ذلك قبل أن يكون ضحية اقتناعه بمبدأ خضوع الفرد لنظام المدينة، رافضاً، استناداً إلى اعتقاده بشريعة سماوية، انحباس الإنسان ضمن حدود التعاقدات والتوافقات الاجتماعية.

لكن واقعية المثل réalisme des idées في كونها موجودات ثابتة، بعيدة عن التحوّل والصيرورة ألا تقود إلى نوع من سحق العالم وتهميش مواطنيه؟

إذا لم تكن هذه المثل عبارة عن تجريدات تسهم في إدراك التجارب أو مقولات تبني الفكر، لكنها حقائق جوهرية وموجودات متسامية ليس العالم إلا انعكاساً لها بحسب مجازية صورة الكهف (République, Liv.VII) فتكون المعرفة الصحيحة في هذه الحالة، معرفة عالم المثل، ويكون السلوك السليم هو الحادث في ضوئها والموافق لها؛ والسؤال

الذي يطرح نفسه: ألا يؤدي امتلاك العلم الصحيح، وهو المُتاح للفيلسوف قبل غيره، إلى منحه مرتبة فوق العوام؟ لكن يبدو أن أفلاطون قد أشار إلى أن إمكانية دخول حرم العلم لا ترتبط بأي شرط اجتماعي: في «مينون Ménon»، يكتشف عبد بسيط الخاصيّة المميِّزة لقطر المربّع، وقد استطاع سقراط في حواره معه واستنطاقه له أن يخرج من نفسه العلم الصحيح الذي كانت قد تأملته وشاهدته. لكن إذا كانت نظرية التذكّر Réminiscence تؤسس لإمكانية وجود حقائق فطرية في كل فرد، فلم يبقَ إلا أن الشرعية السياسية Légitimité politique لا تخصّ سوى الذين يمتلكون فعلياً هذا العلم؛ إنهم النخبة.

أ ـ ١ ـ الشرعية السياسية من حق الذي يمتلك العلم

«السياسي Le Politique» وهو الحوار ما قبل الأخير لأفلاطون، يتناول فيه تعريف الرجل السياسي لا السياسة؛ فبعد أن طرح جانباً تعريف السياسي باعتباره «راعي الناس» «Soigneur d'hommes - Pasteur d'hommes» نراه يتوقف عند تعريف يجعل من السياسي «نسّاج دولة tisseur d'Etat»، يمتلك العلم الذي يسمح له بجمع القدرة والطاقة إلى الاعتدال في عملية تنظيم المدينة Cité وتأمين سعادة أهلها. تصدر السياسة عن العلم Science (épistémê) دون التقنية والفن، وترجع في حقيقتها إلى العلم والمعرفة، دون الرأي opinion (doxa)؛ إن توفّر العلم الصحيح يدفع مَن يمتلكه إلى السلطة والأمر؛ تلك حال الطبيب والطيار على سبيل المثال، حيث يفرض الواحد منهما سلطته المطلقة على الذين لا يعرفون ولا يعلمون ما يعرفانه ويعلمانه، فالعلم السياسي يؤسّس دون شك السلطة السياسية.

يظهر أن ثمة تمفصلاً وتداخلاً بين «السياسي Le Politique» و«الجمهورية La République»؛ أوليست الجمهورية بنية طوباوية «للمدينة المثالثة La cité idéale؟ ألم تؤسس لتقليد يمتاز فيه تصوّر السياسة باعتبارها امتلاكاً للعلم الصحيح، وعنه تصدر السلطة الفردية والنظام الملكي، تقليد يختلف عن الرؤية الأرسطية (والتومائية) التي تمنح الحكمة، باعتبارها فضيلة سياسية، مكانة مرموقة؟؟

عندما انتهى أفلاطون من وضع «الجمهورية» في سنة ٣٧٠ ق.م. تقريباً، بعد مدة من إدانة سقراط والحكم عليه بالموت في ظل الديمقراطية (٣٩٩ ق.م.)، سنوات قليلة يعود بعدها إلى سيسيليا ليكون مستشاراً لـ Denys de Syracuse، لكن ردّ «الجمهورية» إلى السياق السياسي الأتيني؛ والمسار السياسي لأفلاطون لا يبدو رداً مشروعاً؛ ذلك أن النص نفسه يمتاز ببناء أدبي وحبك منهجي يظهر معه سقراط ومحاوروه، لا كشخصيات سياسية، وإنما أشكالاً وصوراً تحكي حركة الفكر وتروي مساره.

في الواقع ان المدينة la cité، التي يمكن أن نسمّيها اليوم الدولة شرط أن ندرك الفرق بينهما اليوم وبين ما كانت عليه في عالم اليونان القديم، لا نجدها في «الجمهورية» إلا من

زاوية كونها أنموذجاً modèle يفسح في المجال للتفكير في العدالة باعتبارها فضيلة فريدة. فانطلاقاً من بنية حوارية يسود فيها قياس الاحراج، تبدأ «الجمهورية» باستفهام عن العدالة la justice، حيث يرى Thrasymaque أن اللاعدالة في أقصى درجاتها injustice poussée هي أكثر قوّة وجدارة من العدالة نفسها، فالعدالة ليست شيئاً آخر غير مصلحة الأقوى ومنفعته (liv.I.344). العدالة بنظره لا يتمّناها إلا العاجزون عن ارتكاب اللاعدالة والجور؛ وهي دون شك تحتلّ قيمة ما في نظر الضعيف (liv.I.359). العدل عند الفرد يمكن إدراكه في ضوء أنموذج أكثر شمولية واتساعاً: إنه «المدينة la cité»، حيث يحث سقراط على التفكير في جملة الأقسام المكوِّنة لها، وفي جملة الوظائف التي تقوم على عاتق هذه الأقسام وكيفية تنظيمها من دون إهمال أثر الفوضى والاضطراب، إذا وجدا، في احداث الخلل فيها.

يقدّم «سقراط» في «الجمهورية» نظرية مؤدّاها تنظيم المجتمع الإنساني على قاعدة تقسيم العمل وتنويع المهن، بشكل يوافق واقع تعدّد الحاجات ويلبّي ما يعجز الإنسان بمفرده عن تلبيته من هذه الحاجات (Liv.II.369). مما يسمح بأن نلاحظ أن أفلاطون لا يقيم وزناً كبيراً للحياة الاجتماعية وللمدنية بالتالي، على العكس من أرسطو الذي يقرر أن الإنسان اجتماعي بطبعه بمعزل عن أية اعتبارات منفعية؛ انه موجود حيّ سياسي animal politique يجد في الحياة الاجتماعية ما يوفّر سبل الحصول على حاجاته. أما بالنسبة لأفلاطون فالحاجة هي التي تملي وتعيّن الماهية الاجتماعية، وعليه فإن هشاشة الناحية الاجتماعية وضعفها النسبي عند الناس يبرّران لا بل يشرّعان دور القيادة السياسية ووجود السلطة.

وإذا عدنا إلى طبيعة تكوين المدينة La genèse de la cité، لوجدنا الأمر لا يتعلق فقط بدراسة أحوال دولة Etat سليمة من الشوائب، وإنما الموضوع يبقى المدينة بما يتواجد فيها من «حاجات غير ضرورية»، تستدعي التوسّع لتضمن إمكانية توفير هذه الحاجات والرغبات «besoins superflus»، عبر منطق يستبدل نظام الاكتفاء الذاتي L'autarcie بنظام استعماري تسعى المدينة من خلاله إلى توسيع ممتلكاتها على قاعدة الغزو والحرب، مما يفرض وجود ممتهنين للعنف وأكفاء في ممارسته. انهم «حرّاس الدولة» Les gardiens de l'Etat، يختارون بدقة نظراً لأهمية الأعمال الموكولة إليهم، ويخضعون لتربية قوامها الموسيقى والرياضة البدنية، وتحضيرهم يتم بصورة عامة تحت إشراف ورقابة نخبة النخبة L'élite de l'élite في المجتمع. إن ضرورة التربية الجيّدة تكشف عن تراتبية تجعل المحاربين guerriers بقيادة رؤساء chefs، أشبه بكلاب chiens de berger، يقودهم الرعاة bergers، وفي المرتبة الأدنى يأتي المنتجون الاقتصاديون وهم أشبه بالقطيع troupeau، مما يذكّر بالتقسيم الوظيفي الثلاثي للمجتمع في الخيال الهندو - أوروبي كما تصوّره جورج دوميزيل (La Tripartition fonctionnelle de la société dans l'imaginaire indo-européen, selon Georges Dumézil).

هذه الطبقات الثلاث التي تشكل مجتمع المدينة (القادة، المحاربون، المنتجون)، يقابلها في النفس ثلاث قوى: القوة الشهوانية Partie désirante (épithumia)، القوة الغضبية Partie colérique (thumos)، والقوة العاقلة raison (logos). هذا العقل الذي مركزه الرأس، يسهر بمؤازرة القوة الغضبية ومركزها الصدر على القوة الشهوانية في النفس ومركزها البطن. كذلك تفترض سيادة العدل في المدينة، تقدُّم القوة العاقلة وامتيازها: إنها الشريعة.

ولتفادي أخطار الانشقاق الذي يمكن أن يسبّبه هذا التصنيف والتمييز بين المجموعات الثلاث، كان لا بدّ من اعتماد سلسلة من التدابير، تأخذ بعين الاعتبار على سبيل المثال نمط الحياة الجماعية لدى الحرّاس والمحاربين، أو تضع موضع الفعل وعبر تقسيم دقيق للأعمال، خطة تتكامل فيها الوظائف، فتتكامل معها الطبقات الثلاث في بنية كلّية تتولّى قيادتها الفئة التي تمتلك العلم؛ وإذا قام كلٌّ حسب طبيعته، بما هو مطلوب منه، كذلك الطبقة بما هو مطلوب منها، استقرّت المدينة في وحدتها بعيدة عن كل تجزئة وتعدّد وأفسحت المجال في الوقت نفسه أمام سيادة العدالة (liv.IV,423,434). الدولة l'Etat (Polis) الأسلس قيادةً هي التي تقترب في بنيتها وتحاكي في تنظيمها بنية الفرد باعتباره أنموذجاً modèle. (La République, liv.V,462).

يبدو شكل الدولة هذا واضحاً في ما عبّر عنه نيتشه Nietzsche بالاشتراكية Socialisme، أي تحويل الفرد إلى عضو يستفيد منه الكل أو أداة تخدم المجموع. إن طبيعة المدينة باعتبارها جماعة مخصوصة، هي نتاج التربية، مما ينزع عنها إمكانية نعتها بالعرقية الغريبة عن عالم أفلاطون؛ ومع ذلك فإن أفلاطون يبدو كأنه يستشرف نوعاً من السياسة الاحيائية Biopolitique.

يقدم أفلاطون، عقب الكتاب الرابع من «الجمهورية»، الأوجه الأكثر غرابةً لمدينته: بين الحرّاس، يمكن للنساء أن يشغلن وظائف الرجال، وشيوعية communisme الحرّاس تعني جميع العائلات، وانتظام العمل يخضع لمبدأ تصنيف الطبقات تبعاً للأعمار، حيث يصبح اللجوء إلى النسالة (تحسين النسل) engénisme والاجهاض وفصل الأولاد عن أمهاتهم، تحقيقاً لمبدأ صهر ونوبان الفرد في المجموعة.

حول إمكانية وجود هذه المدينة المثالية يجيب سقراط مؤكّداً إمكانية وجودها شرط أن يكون الملوك فلاسفة (liv.V.473).

إن ما ترمز إليه أسطورة الكهف يسمح بتبيّن خطّ سير الفيلسوف الصاعد، انطلاقاً من عالم الوهم monde de l'illusion (cité de l'illusion)، حيث المرئيات وحدها ظلال الأشياء ـ باتجاه الضوء حيث يقترب مما هو معقول ومفهوم ويكتشف مثال الخير (liv.VII,596). لهذا يمكن القول ان الفارق كبير بين الفيلسوف الذي يدنو من نور الحقيقة، والاداري الذي تفرض عليه مسؤولياته الروتينية حضوراً مستمراً على رأس الدولة.

في «السياسي» «Le Politique»، يتخيّل أفلاطون مدينة تقوم على الشرعية السياسية الكاملة؛ أوليست هذه طريق يسهل معها التعهد بإعادة البناء الاجتماعي باسم امتلاك العلم والمعرفة؟؟ يبدو إذاً أن بين الدساتير دستوراً واحداً حقّاً وفي غاية الكمال، حيث القادة chefs يمتازون بموهبة العلم الحقيقي وليس بما يشبه العلم؛ أما أن تكون ممارستهم للحكم ترتكز على قوانين أو تتجاوزها، أن يكونوا فقراء أو أغنياء، فتلك أمور لا قيمة لها في عملية تقويم هذا الدستور الحق؛ إن السياسي المتسلّح بالعدالة والعلم، يستطيع أن ينفي مواطنين أو يأتي بأغراب، أن يقتل ويعزل بهدف تطهير المدينة واصلاحها (Politique, 293). هذا العنف يكتسب مشروعيته بقدر ما يوفّر شروط حماية الدستور وصيانته، وهو لم يحصل بداعي شهوة القوة والتسلّط وإنما من أجل أن يصيب كل فرد حقه من العدالة.

هذا الاحتكار للمعرفة السياسية والعلم السياسي، هو من القوة بحيث جعل أفلاطون يعتبر أن الشرعية السياسية لا تقوم قطعاً على المكتوب والمدوَّن من الشريعة؛ القائد السياسي الحق هو مَن يتجاوز المكتوب ويتخطّاه؛ والأنظمة السياسية الشرعية لا تقوم فقط على النصوص باعتبارها أساس التشريع؛ الشريعة المكتوبة تساعد الذين لا يمتلكون العلم الصحيح على ممارسة السلطة، وهي بنظر أفلاطون على شيء من السكون الملّ والرتيب الذي يقارب الموت. في حين يستوي الكلام الحي المنطوق في جانب الحياة ويفيض عن علاقة مع الحقيقة.

الشريعة المكتوبة ليست أكثر من تعيين رموز واصطلاحات تحمل طابعاً كلّياً غير أن صحتها وصوابيتها لا تتعدّيان حدود الظن والترجيح، في حين يصدر السياسي الحق عن علم حيّ ومعصوم في منطلقه وأساسه.

يوجد إذاً سبعة نماذج من الدساتير: الحكومة الكاملة أولاً، ثم يمكن التمييز بين مجموعتين من الدساتير، واحدة لا ترتكز على شريعة مكتوبة (l'absence de loi) l'anomie، وأخرى تنطلق من النصوص المكتوبة للشريعة.

تصنيف الدساتير غير الكاملة

		عدد وصفات الحكّام		
احترام القوانين المكتوبة		واحد	أغنياء	جمهور من الشعب
	نعم	مونارشية	أرستقراطية	ديموقراطية
	كلاً	استبدادية	أوليغارشية	ديموقراطية

يتّضح من هذا التقسيم والتصنيف الذي توصّل إليه أفلاطون انطلاقاً من منهج يأخذ بعين الاعتبار عدد الحكام (رجل واحد ـ أكثر من واحد ـ الكل)، وفي ضوء موقفهم من وجود القوانين المكتوبة أو غيابها باعتباره معياراً، أن ثمة دساتير ستة، منها اثنان بالاسم نفسه؛ هذه النتيجة جاءت مطابقة لمضمون «السياسي Le Politique»، في حين أنها متمايزة عمّا جاء في «القوانين Les lois» و«الجمهورية La République».

لن نسترسل في مناقشة هذا التصنيف، لكننا نلاحظ أنه صحّح صورة طالما أعطيت عن أفلاطون باعتباره «مثالياً» مقابل أرسطو «الواقعي»، وإذا كان أفلاطون كما رأينا يعكس حقيقة الأنظمة السياسية فإن أرسطو يولي اهتمامه للدستور الحقيقي والعادل؛ أكثر من ذلك، ان علم الاجتماع عند أفلاطون في استفهاماته الفلسفية يتقدّم على علم الاجتماع عند دوركهايم Durkheim وهو سيغني دون شك مفهوم «الأنوميا L'anomie» (غياب القانون L'absence de loi). وفي عودة إلى «القوانين Les lois»، فإذا كنّا قد رأينا في هذا النصّ أنموذجاً لما يجب أن يكون عليه سير العمل اليومي في «المدينة La cité»، سنجد حتماً مع «كارل كوبر Karl Kopper» أن أفلاطون هو العدو المرعب للمجتمع المنفتح. لكن إذا قرأنا هذا النّص باعتباره وصفاً لعمل جماعة خلال فترة تدريب عسكري، أي أنموذجاً للحياة العسكرية، وليس مثالاً للمدينة، فلا نجد في مثل هذه القراءة أثراً لفكر كلّياني مغلق.

مع أن شيئاً من التعقيد يشوب أعمال أفلاطون في قسمها السياسي، فإن ذلك لم يمنع نيتشه الذي ينتقد عند أفلاطون «الأنموذج الاشتراكي القديم» من مدح «الجمهورية La République» والثناء عليها، ويعلّق بأن أفلاطون أراد أن يرى في الدولة ثمرة نبوغ ومهارة، فاستبعد من «المدينة» الشعراء ومهرة الفنون، وأبقى المكان الأرفع والموقع الأسمى في دولته للنبوغ في العلم والحكمة. وفي النهاية يمكن أن نجد في التصوّر العام للدولة الأفلاطونية، مذهباً باطنياً يعالج إشكالية العلاقة بين الدولة والنبوغ، يكتنفه الابهام والغموض، وفيه من العمق والخفاء ما يستدعي العمل باستمرار على فكّ رموزه.

ب ـ تصوّر المدينة في ظلّ الرابطة السياسية

إذا كان «السياسات Les Politiques» لأرسطو قد أثار الكثير من المناقشات خصوصاً ما جاء منها على لسان القديس توما الأكويني والبير الكبير ودانتي وغيرهم، فإنه غذّى في الوقت نفسه تصوّر الذين يعارضون الأوغسطينية في دعوتها إلى عدم الفصل بين مدينة الله والمدينة الدنيوية، المؤدّية إلى تهميش الثانية وإلحاقها بالأولى.

كثيرة هي التأويلات والتفسيرات التي رافقت قراءة هذا النصّ، ويمكن أن نلاحظ على سبيل المثال، مدى تأثيره، خلال القرن التاسع عشر، على المنظّرين لدولة القوّة التي سادت في المانيا، وإغنائه آراء ماركس وأفكاره حول قيمة التبادل Valeur d'échange، كما شكّل

هذا النص مصدراً ومرجعاً للتيّار التوماثي، وأثار بدون شك اعجاب هيغل Hegel.

لكن محاولة تمييز وتعيين إسهامات كل من أرسطو وأفلاطون في الفكر السياسي الغربي تبقى بدون شك صعبة، وتتطلّب الكثير من الوقت والجهد، غير أنها تبرز دون شك تعارضاً بين الفيلسوفين، يمكن أن يكون مفيداً كمدخل يسمح في تعيين مقوّمات النظام السياسي عند أرسطو.

يلامس نقد أرسطو لأفلاطون، بشكل واضح الناحية الماورائية domaine métaphysique عنده؛ حيث يحاول هدم انطولوجيا المثل الأفلاطونية، ويطاول هذا النقد الناحية السياسية domaine politique حيث يسعى إلى إبراز الأخطار التي قد تنشأ في مدينة يحكمها فرد واحد، غير أن توخّي الحذر والتعقّل في تفسير وتأويل هذه المقاربة النقدية للأفلاطونية مسألة مطلوبة؛ إذ لو استنتجنا من افتراض أفلاطون «مثالياً»، أن مؤسّس lycée واقعياً، لغامرنا في ارتكاب خطأ جوهري: أرسطو ليس فيلسوفاً وضعياً Positiviste، إنه يطرح معايير وقواعد في الأخلاق كما في السياسة، ويستند إلى انطولوجيا ماورائية؛ انه يسعى إلى التفكير في الوجود وليس فقط وصف الموجودات. وبناء التعارض بين أرسطو وأفلاطون على اعتبار أن الأول تجريبي وواقعي والثاني مثالي ما ورائي، فيه الكثير من الاصطناع حسب رأي Pierre Pellegrin؛ والجزم بشأنه يفتقر إلى الدقة. ففي الوقت الذي اهتمّ فيه أرسطو بجمع الوثائق والمعلومات بغية الاستفادة منها بشكل ايجابي في مجال البحث عن الدستور الجيّد والنظام السياسي الأمثل؛ نرى أفلاطون يسعى من خلال «القوانين les lois» إلى تقديم تحليل لـ «مدينة الواقعية»؛ لأن المدينة التي عرض لها في «الجمهورية» بدت له غير قابلة للتحقيق. فالمدينة التي يجب تأسيسها يستحسن أن تكون في المستوى الأدنى من المثالي plan idéal (Lois, liv.V, 739a).

طبعاً، يمكن قراءة أرسطو باعتباره يعبّر عن واقع اليونان، في المعلومات التي ينقلها عنه، وبشيء من التجوّز يمكن الذهاب إلى حدّ اعتباره تجريبياً في بداياته أكثر منه في نهاياته، كذلك الأمر بالنسبة لأفلاطون؛ وفي الحالتين القراءة بمعناها الدقيق ليست لأرسطو أو لأفلاطون، وإنما هي في أرسطو وفي أفلاطون (On ne lit pas Platon ou Aristote, mais on lit dans Platon et dans Aristote) كما القراءة في ماركس في مجال البحث عن الاحصاءات المتعلّقة بتجارة الحنطة خلال القرن التاسع عشر.

لكن قارئاً لأرسطو لا يلتفت بشكل جدّي إلى كون كتاباته مصدراً للتاريخ اليوناني، لا يستطيع فوق ذلك إغفال كونه أحدث فصلاً جذرياً بين العالم الخيالي والعالم الواقعي، وحوّل جلّ اهتمامه إلى الخير الأعظم الموجود حسب رأيه في الرابطة السياسية، في المجتمع المدني.

ب ـ ١ الإنسان حيوان سياسي L'homme est un animal politique

في الجزء الأول من «السياسات Les Politiques»، يؤكّد أرسطو أن الإنسان «حيوان سياسي» Zoon politikon) animal politique)، أو «حيوان اجتماعي «Animal social»، ويبرّر هذا التعريف على الشكل الآتي: الناس يتكلّمون ويتبادلون الآراء التي تتعلّق بالعدل والظلم وكلاهما يصدران عن «الاجتماعي Le social» و«السياسي Le politique»؛ وعليه، يمكن ترتيب نوع من التمييز بين المخالطة أو «الاجتماعية Sociabilité» عندهم وتلك التي عند الحيوانات. عند الحيوانات التي تعيش في قطيع يوجد بالتأكيد رابطة ما أو تجمّع، لكنه ليس سياسياً، على عكس ما هو قائم عند الناس الذين يعيشون في مجتمعات يسود فيها نوع من التمييز بين العدل والظلم؛ وعليه فالإنسان حيوان سياسي بالمعنى الذي يفيد أنه حيوان اجتماعي أيضاً، ولكن أيضاً بالمعنى الذي يؤكّد على كونه وحده يتمتّع بقابلية الحياة في إطار جماعة سياسية أو رابطة سياسية أو مجتمع مدني.

ب ـ ٢ الرابطة السياسية أو المجتمع المدني
L'association politique ou société civile

هاتان الصيغتان تعبّران عن عبارة مشهورة عند أرسطو: Koinonia politikè، كانت قد تُرجمت إلى اللاتينية خلال القرن الثالث عشر بعبارة Communicatio politica ثم خلال القرن الخامس عشر بعبارة Societas civilis؛ ومن هنا الترجمة الفرنسية Société civile أو المجتمع المدني، وكلاهما عبارة عن تجمّع لا يقوم على التعاقد والتعاهد المصطنعين، ويرادفه Polis التي يمكن أن تعني مدينة Cité أو دولة Etat، وقد يكون المعنى الأول أكثر تعبيراً عن المراد في سياق تصوّر مجتمع سياسي مثل أثينا.

وحدهم الناس، بخلاف الحيوانات، يعيشون في رابطة سياسية (مجتمع مدني ـ دولة)، وعليه يكون ممكناً القول ان الرابطة السياسية توافق طبيعة الإنسان مما يعزّز صوابية تعريفه بالحيوان السياسي؛ كثيرة هي الروابط التي تماثل أشكالاً أو نماذج للصداقة Types d'amitié، غير أن الرابطة السياسية تبقى الأكثر جدارة لأن غايتها تتصف بالشمولية والعمومية، وتنأى عن كل منفعة آنية L'intérêt du moment، وتبتغي الخير العام Le bien commun، بدون لبس أو إشكال. في المدينة يستطيع الإنسان أن يحقق ذاته، والرابطة السياسية فيها قادرة على احتضان كل أنواع الروابط الثانوية أو الجزئية بما فيها على سبيل المثال، العائلة باعتبارها رابطة الزوج والزوجة، والرابطة التي تحكم علاقة السيد بالعبد، أو تلك التي تحكم العلاقة بين أفراد الأفواج العسكرية، كلها روابط بمعنى الأجزاء أو العناصر الداخلة في بنية الرابطة السياسية للمدينة.

الرابطة السياسية Le lien politique، ليست كغيرها من أشكال العلاقة، التي كثيراً ما

تعني التبعية والتعلّق بمعناه الضيّق؛ إنها كبيرة القيمة وفاعلة الدَّور بقدر ما تتكامل فيها طبيعة الإنسان وتتحقق ذاته؛ وإذا كانت طبيعة الإنسان لا تأخذ مداها في التحقق إلا في مثل هذه الرابطة، أي في مجتمع مدني، فإن مثل هذا المجتمع ليس من الضرورة أن يكون موفور الوجود ومستمراً أينما كان. من هذه الزاوية يمكن فهم عدائية أرسطو للمثل Les Idées الأفلاطونية في «الجمهورية» ولشيوعية الأموال Communisme des biens، ومعارضته للذهاب في مبدأ وحدة المدينة إلى حدّ إلغاء كل تعدّد فيها (Les Politiques, liv.II,V)، لأن ميزة المدينة تكمن في كونها تعبيراً عن الوحدة في مجموعة قوامها التعدّد والاختلاف.

مع ما يرافق عملية تفسير العلاقات بين سكّان المدينة، من صعوبة، عند أرسطو، فإنه يمكننا أن نلاحظ، على خلاف ما توفّره هذه العلاقات غير المتوازنة وغير المتساوية في ممارستها من فوائد لأحد الأطراف (مصلحة السيد وليس العبد على سبيل المثال)، أن السلطة السياسية (le pouvoir politique) تمارَس فعلاً على أناس متساوين وأحرار، وهذه الممارسة للسلطة السياسية تقع دون شك في مصلحتهم المشتركة (Les Politiques, liv.III,VII)، مما يقود إلى موضعة أرسطو في خطّ المنظّرين لمبدأ المساواة أمام القانون (L'égalité devant la loi) L'Isonomie.

إن سلطة سياسية لا تأخذ بعين الاعتبار في سلوكها وممارستها إلا مصلحة الحكّام والقادة، هي سلطة مستبدّة، ولا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالرابطة السياسية أو المجتمع المدني. وعليه، أن تكون المدينة مطابقة للطبيعة لا يعني بالضرورة أن كل رابطة بمن تضم من سياسيين وقادة هي مدينة cité. بل يلزم إلى ذلك، أن تسعى لأن يستفيد الجميع من الخير العام، أن تؤمن السعادة للمواطنين. ووجود المجتمع المدني بالنهاية غير محكوم بآلية عمياء، حتى ولو كانت طبيعته تماثل طبيعة الإنسان؛ مما يعني بالنسبة لأرسطو أن الإنسان إذا كان بطبعه سياسياً، فذلك يقع في إطار اعتبار ثلاث حقائق:

- كل ما يوجد ليس طبيعياً.
- الطبيعة لا توجد بالضرورة.
- الطبيعي ليس العضوي Le naturel n'est pas l'organique.

ب ـ ٣ الطبيعة: La Nature

إذا بدا تصوّر الطبيعة عند أرسطو على شيء من التعقيد، فإن لفت النظر إلى جملة من الملاحظات لا يخلو من الفائدة. إنه لخطأ كبير أن يُصار إلى تفسير الطبيعة عند أرسطو انطلاقاً من الخصائص الفيزيائية «Caractères physiques».

إن ميزات الشعوب وصفاتها، تحدّدت عند أرسطو من خلال تعابير سيكولوجية

مرتبطة بالمناخ، دون أن تحمل أية أبعاد وراثية (Les Politiques, liv.VII,VII). في أوروبا الغربية حيث المناخ باردٌ، يمتاز الناس بالشجاعة دون الذكاء؛ وعلى العكس من ذلك في آسيا، حيث المناخ حارّ، الناس أذكياء أكثر منهم شجعاناً. الإغريقيون وحدهم يمتلكون الخاصّيتين معاً؛ مما يكشف سبب عدم وجود مدن ومجتمعات سياسية إلا عندهم، وإذا كان الكثير من الإغريق عاشوا كشعب، كإثنية، فإن أثينا وحدها تشكّل مدينة بالمعنى الحقيقي للكلمة. ويلاحظ أرسطو التراجع والتدنّي الحاصل في المدينة نتيجة سيطرة اقتصاد السوق، الدولي بطبيعته، والذي أدّى إلى تشويه النموذج المثالي لنظام المجتمع المدني: نظام الاكتفاء الذاتي L'Autarcie.

هكذا نجد أن الطبيعة لا تتحقق دائماً، إذ يحصل أن تنحرف لسبب أو تضلّ، وإذا كانت العبودية مسألة «طبيعية» naturel، فهذا لا يعني أن كل المستعبَدين هم كذلك بحكم طبيعتهم؛ لأنه لكي «تستحق» أن تكون عبداً لا يكفي أن يُستولى عليك في عداد الغنائم، وإنما يجب أن تكون في عداد الهمجيين والمتخلفين ثقافياً وحضارياً. ويبدو أن أرسطو لم يكن باستطاعته هنا أن يتجاهل كون أفلاطون قد بيع باعتباره عبداً.

يمكن القول أن «طبيعة» شيء، أو موجود، قائمة في جوهره في ذاته، في ماهيته، على أن هذه لا تتحقق إلا في إطار شروط معيّنة ومحدّدة؛ وعليه يمكن أن نفهم أن الرابطة السياسية تلي في الترتيب التاريخي العائلة أو مجتمع القرية، لكنها تتقدّمهما من الناحية الجوهرية؛ وأن تأكيد «طبيعية» naturalité المدينة يجب أن لا يُفهم تأكيداً لصفتها الكونية الجامعة أو الحتمية بقدر ما هو نفي لصفتها التعاقدية والاتفاقية المصطنعة ويقترب هيغل من هذا المعنى، وهو المعجب بأرسطو، عندما يؤكّد أن الدولة الحديثة هي تحقيق للمعقول والمنطقي؛ والمدينة بهذا المعنى مشروع يجدر ايكال تحقيقه إلى مشترع législateur.

«الطبيعة» عند أرسطو ليست ترجمة إضافية لـ «الشيء في ذاته» la chose en soi، أو للمثال عند أفلاطون؛ والمدينة ليست خالدة Ethique à Nicomaque 1135a لها؛ والطبيعة سواء كانت في الإنسان أو في المدينة، تشكل قاعدة أو معياراً بقدر ما تنزع الكائنات إلى مصائرها وغاياتها متجاوزة ما يمكن أن يصادفها من عوائق وصعوبات.

ب ـ ٤ المشترع le législateur

إن المشترع اضافة إلى المربّي والفيلسوف، واحد من الذين يعملون على تحقيق طبيعة المدينة، ومن أجل أن تقوم المدينة حقيقة، يجب أن تكون عبارة عن جماعة توفّر لها كل العناصر والأنسال المكوّنة لحياة تمتاز بالكمال والاكتفاء الذاتي؛ بهذا المعنى تبدو السياسة الجيّدة فضيلة، ذلك أن الأهم من أن يعيش الناس مع بعضهم؛ أن يعيشوا سعداء Les politiques liv.III,IX.

ليس المشرّع الجيّد هو الخبير فقط في شؤون الدساتير، إنما هو الذي تلقّى تربية على فيلسوف، فيكتمل لديه الميل إلى تحسين مستوى المدن الناقصة، ويكتشف كل ما من شأنه أن يؤمّن للجماعة حياة سعيدة؛ فيكون بهذا المعنى قد ابتعد عن أن يكون منظّماً للاستبداد والتسلّط. كما الطبيب، لا يكون طبيباً إذا لم يكن همّه خير مريضه، مكتفياً بإعطاء الارشادات والتعليمات، فكذلك المشرّع؛ لأن مشروعية التسلّط لا تتجسّد إلا في العلاقة بين السيّد والعبد (Les politiques, liv.VII,II).

عند هذه الحالة لا يكون العلم الحقيقي كما يعتبر أفلاطون هو المؤسس للشرعية السياسية ولا الخضوع والانصياع لبريق المنافع الفئوية لهما الدور في بناء هذه الشرعية؛ ذلك أن رؤية المشترع تتوخّى في النهاية خيراً محدّداً، وتسعى لقصد معلوم: السعادة المشتركة بين جميع المواطنين.

غير أن عمومية الفضيلة لا تناقض بشكل مطلق خصوصية النزعة؛ فإذا كانت المدينة منظّمة بشكل جيد، يمكنها أن تبلغ الكمال أو تنزع إليه على الأقل، حتى ولو اشتملت على أفراد لا تتوافر فيهم شروط الكمال individus imparfaits، إذ يكفي أن يوجد من العناصر النظيفة ما يكون بها التعويض عن هذا النقص.

إن مدينة يمتاز مواطنوها بالفضيلة والصلاح تكون بدون شك مجتمعاً كاملاً يحمل مزايا الرابطة السياسية الكاملة. لكن مبدأ «الفضيلة في كل الناس» ليس شرطاً لكي تكون المدينة الفاضلة موجودة، إذ يكفي لوجود مثل هذه المدينة أن يوجد عدد بسيط من المواطنين، يتّصفون بالفضيلة أو أن يكون المشترع قد تلقى تربية على يد فيلسوف فاضل.

ب ـ ٥ الدستور La Constitution

مبدآن يمكن من خلالهما التفكير في دستور أفضل للمدينة: الديمقراطية أو الأليغارشية. كلاهما يمكن أن يكونا مقبولين مع ابتعادهما عن مبدأ التنظيم المثالي والممتاز (Les politiques, liv.V,IX). الديمقراطية على سبيل المثال، معرّضة لخطر التشويه من جراء أهواء وانفعالات الذين يعرّفونها ويحدّدون أبعادها. فإذا كان كل فرد، يدّعي من خلالها حقّه في الحرية بأن يعمل ما يحلو له؛ فإن سيادة الشعب في مثل هذه الحالة تفقد معناها وتخسر قيمتها. لذلك، لا بدّ من أن يطغى في الديمقراطية، مفهوم الطاعة للدستور (Les politiques, liv.V,IX) ويترسخ هذا المبدأ في أذهان المواطنين ويتجسّد في سلوكهم عبر التربية، التي تختلف طبعاً عن قواعد التربية الضرورية لدوام الأليغارشية (حكم الأقلية المستغلّة)، وعليه تبدو التربية عاملاً مساعداً للطبيعة على الاكتمال والتحقّق.

إن تصنيف الأنظمة السياسية عند أرسطو لم يأتِ بأي جديد: ملكية Royauté، أرستقراطية، تيموقراطية (Timocratie) (الحكومة الدستورية)، من جهة، ومن جهة

أخرى الاستبدادية Tyrannie (وهو النظام الأكثر سوءاً ومثاله العلاقة بين السيد والعبد)، أليغارشية وديمقراطية تحدّ من انحرافات الأنظمة السابقة؛ إن مثل هذا التصنيف نجده عند أفلاطون الذي يعطي حسب رأي أرسطو قيمةً ووزناً للأليغارشيّة.

في كل دستور تتلازم العدالة والصداقة. ففي النظام الملكي على سبيل المثال، علاقات الصداقة هي من نوع العلاقات التي تقوم بين الآباء والأبناء، في حين تقترب العلاقات في النظام التيموقراطي من تلك التي تقوم بين الأخوة؛ في النظام الاستبدادي لا توجد صداقة، والعلاقات التي تحكم هذا النظام تشبه إلى حدّ بعيد تلك الموجودة بين العامل والآلة التي يعمل عليها أو بين النفس والجسد أو بين السيّد والعبد (Ethique à Nicomaque, liv.VIII,XI)؛ والمهم بالنسبة لأرسطو هو التأسيس المثلّث المصادر للدستور: التشاور ـ هيئات القضاء والعدالة باعتبارها محدّدات ومعايير ـ والمشترع الذي يستند في عمله إلى مجموعة من الممكنات، يعرف منها ما يوافق تلبية هذه المصادر فيعبّر عنها في صياغة تشكّل بمجموع عناصرها النظام السياسي.

ب ـ ٦ الفلسفة والسياسة

إن دور المشترع الأرسطي لا يقف عند حدود التأسيس، وإنما يستمرّ فاعلاً ومتدخّلاً ليحول دون انحلال الأنظمة وتراجعها؛ من الواضح أن مثل هذا المعنى لدور المشترع يساعد على فهم «العلم السياسي» La Science politique، ويوفّر مدخلاً صحيحاً لإدراك قواعده ومرتكزاته باعتباره علماً يسعى إلى قصد معيّن ويشتمل على فنون وتقنيات متخصصة؛ وانطلاقاً من هذا الفهم، وعلى سبيل المثال، فكل الفنون المتعلقة بالأحصنة والفروسية مرتبطة بالفنّ العسكري الذي هو قصدها وغايتها. بهذا المعنى يبدو العلم السياسي علماً كلياً لأن جملة العلوم الأخرى (ستراتيجيا ـ اقتصاد ـ الخ...)، ترتبط به وتقوم عليه؛ وبالمعنى نفسه ينسحب هذا المفهوم على الرابطة السياسية التي تشتمل على جميع أشكال الروابط الجزئية الخاصة والمحلية، والعلم السياسي يحتضن جملة العناصر الاجتماعية، ويمثل العلم الأكثر تقدّماً وشمولية، على الأقل، في فلكه العملي التطبيقي الذي يختلف تمام الاختلاف عن المعرفة النظرية البحتة؛ إذا كان العلم السياسي يسعى إلى سعادة الإنسان وخيره الأسمى، فلا يمكن اعتبار هذا الخير، بأي وجه من الوجوه، متدنياً ومتراجعاً، أو انعكاساً مشوّهاً لخير مثالي؛ ذلك أن السياسة تعمل لمثل هذا الخير في أرقى معانيه، وجلّ اهتمامها يدور حول إمكانية تحقيقه على قدر عظيم من السموّ والرفعة.

وعليه، فإذا كنا نتشوّق إلى الخير ونرغب به إذا أفاد فرداً أو شخصاً، فكيف إذا طالت فائدته شعباً أو مدينة بكاملها، وفي هذه الحالة يبدو الخير دون شكّ أكثر جمالاً والشوق إليه والرغبة به يصبحان أكثر شمولاً وأعمق التزاماً.

لقد بدا واضحاً أن تصوّر المدينة في الفكر السياسي اليوناني، نما وتطوّر في فضاء الجدليّة التقليدية بين المثالية والواقعية، وشكّل المدار والمحور لإشكالية العلاقة بين الهابط والصاعد، هذه الثنائية، وإن كانت غير قاطعة وهي في مطلق الأحوال قابلة للنقاش، غير أنها استمرّت فاعلة ومؤثّرة ومرافقة لتصوّر المدينة في كتابات أوغسطينوس والأكويني، حيث ظهرت من جديد في سياق إشكالية العلاقة بين مدينة الله والمدينة الأرضية، أو ما يمكن اعتباره في الصيغة المعاصرة بين الدين والدولة.

ج ـ تصوّر المدينة في إشكالية العلاقة بين «السماء والأرض»

* أوغسطينوس و«مدينة الله La Cité de Dieu»

لقد مثل القديس اوغسطينوس في «مدينة الله» السلطة العقيدية للغرب المسيحي، وأرخى بثقله على الكثير من المسائل الأساسية التي تحكم العلاقة بين الكنيسة والدولة، وأهمية هذا الكتاب لا توازيها سوى أهمية القديس توما الأكويني مع ما يطبع مقاربته للموضوع من تأثّرٍ كبير بأرسطو.

«مدينة الله» تعبير يجد أصله في العهد القديم، وهو يقابل «المدينة الأرضية La cité terrestre»، كلاهما يرسمان حدود الهوّة التي يصعب ردمها بين بابل وأورشليم: أسرى ومنفيّون يهود إلى مدينة بابل تحت حكم نبوخذنصّر، مثال المدينة الأرضية، يحلمون بالعودة إلى أورشليم التي تمثّل المدينة المقدسة، مدينة الله.

على قاعدة هذا النموذج الثنائي القطب، تتوزّع الإنسانية بين فئتين أو جماعتين: الهالكون والمختارون؛ مواطنو مدينة الله ومواطنو المدينة الأرضية؛ مملكة الله تسوسها المحبّة وحبّ الله الذي يصل إلى حدّ احتقار الذات، والمدينة الأرضية، مدينة الهالكين، تسيّرها شهوة التسلّط وحب الذات الذي يصل إلى حدّ احتقار الله. في هذين النمطين من الحب، يتجلّى التناقض المأسوي بين المدينتين، بين هذين الحبّين، واحد قدسي والآخر دنِس، واحد اجتماعي والآخر فردي، واحد يسعى إلى الخير العام من أجل مجتمع سماوي والآخر يخضع العام لسلطته الخاصة؛ واحد يخضع لله، والآخر على عداء مع الله، واحد يثبت بين الملائكة والآخر مع الأبالسة.

مدينتان، واحدة يمتاز أهلها بالعدل والاستقامة، وأخرى يستوطن أهلها الشرّ والخطيئة؛ مدينتان تضيعان في الزمن مختلطتين إلى أن يفصلهما الحاكم الأخير؛ واحدة تجمع في عدادها الملائكة الصّلح برعاية الله، مصيرها الحياة الأبدية، والأخرى تجمع في عدادها الأبالسة برعاية إبليس ومصيرها النار الأبدية. ثنائية، كما النور والظلام، تتعارض فيها سيادة الطبيعة وسيادة النعمة، ويتواجه فيها الإلهي والشيطاني إلى أن ينتصر الخير في النهاية.

يبدو أن إرث الأفلاطونية واضح وجليّ عند أوغسطينوس؛ التعارض بين الروح

والجسد، أولوية «أنا أفكّر» على الإحساس، التأكيد على أن ثمة حقائق فطرية موجودة، التماهي بين الله والحقيقة؛ جميعها أفكار تندرج في سياق التقليد الذي ولد مع أفلاطون؛ لكن عند أوغسطينوس لا شيء غير الحكمة يسمح بالعبور إلى الحقيقة وإلى الخير، ولا شيء غيرها يسمح بتصوّر مجتمع إنساني تسود فيه العدالة الكاملة كما الأمر في جمهورية أفلاطون؛ ثنائية، قطباها في صراع، ينتصر فيه الإنسان المتميِّز بطهارة باطنه ونظافة طويته على الإنسان المنخرط في التجارب الحسيّة، والملوَّث بلذائذ الحياة البشرية، كما النعمة على الطبيعة؛ هذه الثنائية تعبّر إلى حدّ كبير عن حياة أوغسطينوس نفسه؛ الذي اهتدى بعد أن اختبر شخصياً آثار النعمة عندما بدّل اتجاهه في حركة مشابهة لحركة الانتقال من مملكة الأرض إلى ملكوت السماء، من مملكة الأشرار إلى ملكوت الصالحين، من مملكة ملك الدياجير إلى ملكوت السيِّد.

هذا التمييز بين المدينتين، يفسح في المجال أمام إعادة النظر في حدث تاريخي معيّن؛ تلك الكارثة التي عاشتها روما (دخول القبائل الجرمانية إلى روما ونهب المدينة ـ سنة ٤١٠). فمن خلال «مدينة الله» يسعى أوغسطينوس إلى أن يثبت أن الشقاء الذي أرهق روما لا يعود إلى وجود الكنيسة بقدر ما يعود إلى وجود المدينة الأرضية؛ فالكنيسة برأيه بعيدة عن أن تكون عامل تفكيك وتشرذم اجتماعي وسياسي، ودورها لا يتعدّى تعليم الناس وإرشادهم إلى واجباتهم المدنية. إن «مدينة الله» مع كونها مطبوعة بعمق القطيعة بين المدينتين، غير أنها لا توحي بترك المدينة الأرضية والهروب منها، مما يعني في نهاية المطاف هروب المسيحيين خارج العالم وخارج التاريخ أو الانطواء على أنفسهم والانعزال.

لكن هاتين المدينتين، على ما بينهما من غياب للتجانس، هما مرتبطتان الواحدة بالأخرى، وكان بالإمكان تصوّر عكس ذلك، والقول بالانفصال بينهما لو كان بالمستطاع الفصل بين مرحلتَي حياة القديس أوغسطينوس، أو بين بابل وأورشليم، على أن التمييز بينهما يدخل في المدى المجازي والاستعاري، ولا يخضع لأية اعتبارات طبيعية أو جغرافية.

كما الناس يتركون مدينة ليستقرّوا في أخرى، وتلك حال أوغسطينوس نفسه الذي انتسب في أصله إلى افريقيا وعاش واستقرّ في ميلانو؛ هم أنفسهم يسعون للإنتقال من المدينة الأرضية باتجاه مدينة الله؛ هذا مع الاعتراف بوجود متمرّدين استمروا على ضلالهم وارتضوا السقوط في المحيط الدنيء واستطابوا المكوث فيه. يبقى أن هذه الثنائية في تصوّر المدينة تصدر عن منظور أخروي، وترقى في أصلها إلى خطيئة آدم وسقوط المتمرّدين على إرادة الله في الإثم وخروجهم على رعاية النور الإلهي.

المدينة الأرضية، تعبير عن إرادة قايين قاتل أخيه هابيل، ومع مجيء اليوم الأخير تختفي المدينة الأرضية وتضمحلّ، وبابل «العاهرة» تندثر لتنتصر أورشليم السماوية.

إذا كان انتصار مدينة الله آتياً بلا ريب، فإن المدينتين، مع ذلك، متداخلتان في الحاضر

وتقابلهما والتناقض القائم بينهما على شيء من التعقيد خصوصاً من الناحية السياسية؛ إننا نلاحظ أولاً أن التعبير «مدينة الله» يقيم وزناً للمدينة كتنظيم سياسي يجمع البشر؛ والتأكيد ثانياً على وجود «مدينة الله» بمَن فيها من مواطنين مؤمنين مختارين في ضوء محبة الله، يعني تقويم وتثمين مبدأ العيش في إطار مجتمع حيث بلغ حبّ البشر لله أوجَه في حبٍّ من خلاله يتحابّ البشر في الله.

بعد اليوم الأخير، يوم الحساب، يصبح البشر المشمولون بنعمة الله مواطنين للملائكة والقديسين في رحاب النعيم الأبدي، في مدينة الله هذه، نستريح ونبصر، نبصر ونحب، نحبّ ونسبّح بحمده؛ غير أنه إذا كان من الجائز القول ان تقديم مدينة الله باعتبارها مجتمع محبّة، قد رفع من شأن مبدأ المدينة، فمن المؤكّد أيضاً أن المدينة القائمة والمتعينة التي هي روما لا تشملها مرتبة هذا المبدأ ولا ينسحب عليها موقعه وأبعاده، إلى درجة أنه بالإمكان القطع ان روما لم تكن يوماً مدينةً بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن الشعب بحسب تعريف شيشرون Ciceron، في «من الجمهورية De la République» هو عبارة عن جماعة ارتضت مجتمعة القبول الحقوق والمنافع نفسها، مما يعني أن في جمهورية ما يجب أن تسود العدالة، الأمر الذي لم يتوفّر للشعب الروماني الخاضع لِـ «أبالسة نجسين» (La Cité de Dieu, XIX, 21).

إن مغزى هذا النفي لاعتبار روما جمهورية، أو شعباً، أو مدينة، يندرج في سياق التقليل من قيمة المدينة الأرضية، ويبرز في الوقت نفسه سموّ مدينة الله ورفعتها، لكن في مكان آخر يتكلّم أوغسطينوس بمدح وتقريظ على الأمبراطور أغسطس ويطرح مباشرة عقب تأكيده على عدم وجود شعب روماني، الفكرة النقيضة، معتبراً أن روما استطاعت أن تعرف العدالة على قاعدة تعريف الشعب ليس باعتباره مجتمع الذين يعيشون في العدالة، ولكن باعتباره رابطة كثرة من البشر عاقلة موحّدة في كامل امتلاكها لما تحب، فتكون الجمهورية الرومانية بهذا المعنى قد وجدت؛ لكنها لا تستطيع أن تدّعي كونها مدينة تسود فيها العدالة، لأن العدالة لا تسود كلّياً إلا حيث الله بنعمته يمارس سلطة واحدة سيدة على المدينة (La Cité de Dieu, XIX,24).

هكذا، وبنوع من الإنقلاب، المدينة الأرضية المثالية، تلك التي حلمت بها روما مع شيشرون، لم تستوفِ شروط وجودها على الأرض لكنها تحققت في مدينة الله؛ ومع ذلك، فكل مدينة أرضية، كل واقع سياسي ليس مداناً بإطلاق؛ حتى ولو لم تكن العدالة موجودة إلا في مدينة النعمة، فالبشر قادرون، مع تقدير جملة من الشروط، على إيجاد حياة هادئة وساكنة في المدينة الأرضية، التي هي على درجات ومراتب وأصناف، منها ما هو أفضل ومنها ما هو أقلّ فضيلة؛ هذا التصنيف للمجتمعات يفترض وجود معيار ما؛ إنه السلام، باعتباره المبدأ المنظّم والمؤسِّس لسياسة المدينة السماوية. بقدر ما تقترب حياة المجتمع المدني من هذا المعيار، وبقدر ما تحاكيه، بقدر ما تسمو نحو الأفضل؛ فالمسيحي

مكلَّف من هذه الزاوية بالذات العمل من أجل كمال المدينة كمالاً نسبياً بالتأكيد، لأن أورشليم السماوية وحدها قادرةٌ على تحقيق العدالة والسلام الكاملَين.

ج ـ ١ ـ هل يوجد «سياسة» مسيحية؟

إن تاريخ روما هو تاريخ شهوة التسلّط والهيمنة Libido dominandi، تاريخ إرادة القوة volonté de puissance على ما يفهمها نيتشه؛ تأسيسها مع مقتل روميلوس وريموس يكرِّر الكارثة التدشينية لقايين وهابيل؛ إنه يعكس في ما خص المدينة الأرضية حقيقة التعارض القائم مع مدينة الله؛ غير أنه تتجلى في هذه المدينة الشريرة، مع الأمبراطور أوغسطس صورة ايجابية تبعث على الأمل، بينما نرى على العكس من ذلك، في صورة نيرون الذي أفرط في الفظاظة وبسط القساوة إلى أقصى الحدود، تحقيقاً لمدينة إبليس؛ إن حضور أوغسطس، رمز مدينة الله في تاريخ روما، يعزّز الأمل بإمكانية تطوير سياسة أكثر إيجابية؛ إذ ليس من المستحيل التخفيف من شهوة التسلّط وتلطيفها إلى حدّ معقول، والبشر مثل هابيل، بالإضافة إلى كونهم موجودين ولهم مكانهم وموقعهم، قادرون على عيش الفضيلة وإطلاق تجربتها في المجتمع حتى ولو كانت هذه الفضيلة متأتية عن مَيل ورغبة بالمجد والعزّ. وهنا قد يكون السؤال عن وجود سياسة مسيحية مشروعاً، كما يبدو مشروعاً أيضاً السؤال عن دَور المسيحيين، عن واجباتهم وحقوقهم في المدينة.

على المسيحيين واجب المشاركة في حياة المجتمع المدني، هذا إذا توافرت في المدينة ظروف وشروط تسمح لهم بذلك؛ فالمسيحي، بما هو مواطن في المدينة الأرضية، مطلوب منه أن يكون القدوة والمثال للآخرين، في تحمّله للمسؤوليات (في القضاء والجيش... الخ)، والسلطة ليست شرّاً كلّها وفي ذاتها، وهي شرعية إذا لم تتجاوز حدود القانون وتأمر بما ليس عدلاً من الأفعال والأعمال؛ ولكن، ما العمل إذا كنّا نعيش في ظل ملك طاغية لا يوفِّر الشروط المطلوبة للمشاركة؟؟ الثورة؟؟

طبعاً لا؛ إذا كان المسيحيون قد خضعوا لنير نيرون وتحمّلوا ما تحمّلوه من عذاب وتنكيل، فعليهم أن يتحمّلوا ويقاسوا كما المسيح. والقديس بولس، الذي عاش زمن الظلم والظلام النيرونيَّين، قد اعترف بشرعية حق الدولة الطبيعي؛ واعتبر أن الأمبراطور هو سلطة ضرورية وشرعية على قاعدة المبدأ الذي يوجب إعطاء ما لقيصر لقيصر.

لا يبدو أن القصد من تعيين السمات والخصائص الايجابية لمدينة الله، إرادة تطبيق قوانينها على المدينة الأرضية، ابتغاء تحرير مواطنيها من العلاقات التسلّطية المؤسّسة على الهيمنة؛ لكن مع ذلك، لا يمكن القطع بنفي تأثيرها على هذه المدينة، مما يشكّل دعوةً إلى المسيحي لكي يشارك في بلورة هذا التأثير في الحياة السياسية؛ أي في حياة المدينة؛ إن العوامل والأسباب الكامنة وراء حركة التاريخ قد تكون في نظر أوغسطينوس مستترة

خفية، وليس من الضروري أن تكون غير عادلة، لأن العالم محكوم في نهاية الأمر بالعناية الإلهية التي تثيب الخضوع للآلام وتقبّل نتائجها؛ غير أن مثل هذه القدرة على احتمال هذه التجربة يفترض وجود نوع من سلامة التوازن الداخلي، نجد له مثالاً في شخصية الأمبراطور Julien l'Apostat؛ إن جنود هذا الملك الوثني، رفضوا أن يطيعوه عندما طلب إليهم عبادة الأصنام، ومع ذلك لم يرفضوا طاعته باعتباره قائداً عسكرياً، وقاتلوا تحت إمرته؛ كأن هذا الانشقاق بين المدينتين برز في الوقت نفسه انشقاقاً في وجودهم بالذات في وسط المدينة.

لا أتصوّر أن هذه الثنائية تنتمي إلى الأنموذج نفسه الذي حرّكه أتباع المذهب المانوي والذي كان أوغسطينس قد انتسب إليه في شبابه؛ لقد رأى أوغسطينوس بعد اهتدائه، وخلافاً لعبّاد إله «ماني» أن المخرج للصراع بين الخير والشر، بين النور والظلمة، يكمن في انتصار الخير على الشر، وهو يدعو في هذا الإطار المسيحيين من أجل العمل على قاعدة الخير، الخير العام؛ والدولة الجيّدة أو الجمهورية العادلة ليست مفهوماً يوحي بالتناقض، إنما هي تلك التي يوفّر الحكم فيها أكبر قدر ممكن من العدالة. إن منهجية القديس أوغسطينس تقوم على رفض مطلق للأخلاق القديمة التي تنفي أي وجود للنعيم خارج الله. وإذا كان قد قبل بأن تكون الجمهورية صورة عن «مدينة الله»، فهو لم يجعل في الوقت عينه المجتمع المدني، المكان الذي يتواجد فيه الخير بأبهى حلله؛ وإذا كانت مدينة الله، المجتمع المتميّز الذي أراده لكي يجمع البشر في نعيمه، فإن فكرة هذا المجتمع لا تعود في أصلها إلى الطبيعة وإنما إلى نظام سماوي مراد من الله خالق العالم؛ وعليه، هل يمكن أن نجد في هذا التصوّر الفوق ـ طبيعي للمدينة، تفسيراً للآلية التي تحكم العلاقة بين الكنيسة والسلطة الزمنية؟

ج ـ ٢ الكنيسة والسلطة الزمنية

لم يجد القديس أوغسطينوس حرجاً في الركون إلى القوة حفاظاً على الإيمان الصحيح، فهو يدعو إلى مقاتلة الملحدين والدوناتيين Donatisme (أنصار بدعة Donat وهو أسقف قرطاجة في القرن الرابع الميلادي)، ويدافع عن مبدأ Compelle introre «Forcer d'entrer»، أي أن الكنيسة تستطيع استناداً إلى القوانين الامبريالية أن تجبر الأبناء الضالين على العودة إلى الإيمان المستقيم؛ الدولة هي الذراع الدنيوية للكنيسة في مواجهة الخارجين على طاعتها، ومدينة الشر تبقى بتصرّف الخير المتجسّد في الكنيسة من أجل وضع حدّ للشر.

إن التمييز بين مدينة الله والمدينة الأرضية لا يمنع دفاعاً زمنياً للدولة عن الكنيسة، باعتبارها أداة لها، سيفاً زمنياً في خدمة سيف روحاني؛ مما يفسّر نزوعاً عند أوغسطينوس إلى تشريع هذه التبعية، لا بل ميلاً إلى تهميش الزمني لحساب الروحي وبواسطته. هكذا يفتح الطريق أمام ما يمكن تسميته بالأوغسطينية السياسية التي

انتصرت في العصر الوسيط من خلال الأشكال الإيديولوجية والسياسية التيوقراطية التي جسّدها غريغوار السابع (١٠٢٠ ـ ١٠٨٥). إن صيغة السيد المسيح التي تعترف بشرعية الدولة الزمنية (أعطِ ما لقيصر...) والتي لم تلقَ ترحيباً من القديس أوغسطينوس، بَدَت بعيدةً جداً عندما انبرى القيصر (ملك فرنسا أو امبراطور المانيا)، مذكّراً أن ثمة ملكاً يعلو أمراء هذا العالم وان البابا ممثله؛ وبناءً عليه، ادّعى غريغوار السابع في القرن الحادي عشر، في خضم الصراعات بين المؤسسات الدينية والمدنية، حقّ تعيين الأباطرة والقياصرة، بحيث تغدو الكنيسة المجتمع الإنساني الوحيد الموقوف على الخير الحقيقي والمكرّس لإقامة هذا الخير؛ الحسام الرباني له السلطة المطلقة على السيف الزمني، وذلك باسم شمولية الايمان الذي يؤصّل تبعية الدول المتعدّدة ويشرّع خضوعها للكنيسة الواحدة.

أين يقف القديس توما الأكويني من هذا المنطق، وما هو موقع هذه الرؤية الأوغسطينية في تصوّره للمدينة؟؟

د ـ القديس توما الأكويني والخيارات الواقعية

في نهاية القرن التاسع عشر جعل ليون الثالث عشر مذهب القديس توما الأكويني الفلسفة الرسمية للكنيسة الكاثوليكية، وذلك نتيجة لمساهماته في تحصين المسيحية بالأدوات العقلانية التي توفّرت له من جرّاء تمرّسه بالفكر الأرسطي.

إن جهد القديس توما الأكويني في «الخلاصة اللاهوتية Somme théologique» وفي سلسلة النصوص التي اهتمت بتحليل ومناقشة «السياسات» لأرسطو، أبرز معالم تصوّر لنظام سياسي ظلّ مثاراً للكثير من التفسيرات والتأويلات المختلفة حتى التناقض. تشهد على ذلك أسس العقيدة الاجتماعية عند ليون الثالث عشر أو الشخصانية المسيحية Le Personnalisme chrétien عند جاك ماريتان Jacques Maritain.

في سنة ١٢٧٢ باشر الأكويني تحليل «السياسات» ومناقشتها على خطى أستاذه ألبير الكبير، الذي قاد مشروعاً بهذا المستوى من الأهمية، غير أنه لم يصل في هذه المناقشة إلى نهايتها، وقد أكمل المهمّة بعده Pierre d'Auvergne.

يبقى المجتمع المدني بالنسبة لأرسطو، كما رأينا، أرقى الجماعات الإنسانية، كذلك عند الأكويني، فهو لا يتمسّك بمبدأ «الدولة الطبيعية L'Etat naturel»، لكنه يرى أن المجتمع المدني لا يقطع الصلة مع الطبيعة، لأنه يستمرّ معها متفاعلاً من أجل تحقيق «السمة الاجتماعية الطبيعية» لدى الإنسان؛ من هذه الزاوية يشكّل المجتمع المدني أو المدينة الصيغة الأرقى للجماعة؛ بهذا المعنى تكون السنّة المسيحية التي دشّنها الأكويني، على تناقض مع تلك التي ولدت على يد أوغسطينوس والأوغسطينية.

الحكم، كما الجماعة السياسية، يندرج في منطق الخير العام والمشترك، وهو قائم في

المجتمع المدني أكثر مما هو مندرج في فضاء الحق الإلهي: المدينة، الدولة، المجتمع المدني؛ جميعها تمتلك شروط توفير الخيرات التي لا يستطيع أعضاء الجماعة، كلٌ بمفرده، توفيرها والحصول عليها.

يرى الأكويني أن للإنسان هدفاً أو غاية أخروية، وارتباطه في المدينة على أي مستوى كان لا يرقى إلى حالة تسمح له بوعي هذه الغاية في شموليتها وأبعادها كافة؛ والسبب الأول لوجود الإنسان هو الله، ليس بمعنى فعل العقل المطلق كما عند أرسطو، وإنما الله الخالق المبدِع، لكنه يرفض مع أرسطو ما يؤكّده أفلاطون في اعتبار السياسة تصدر عن العلم؛ معرباً عن اعتقاده بأنها تصدر عن فضيلة الحكمة والتعقّل والفطنة الموجودة عند الحكّام كما عند المواطنين.

لم ينخرط صاحب «الخلاصة اللاهوتية» في الحياة السياسية لعصره، فهو يختلف في موقفه عن تلميذه «جيل دي روم Gilles de Rome» راعي الأوغسطينية ومريديها، ومعلّم ومربّي لِـ Philippe le Bel الملك العتيد الذي أغنى بحججه العقيدية دعوات Boniface VIII بشأن أولوية الروحي على الزمني أو مطالبات دانتي Dante التي تصب في مصلحة الأولوية المقابلة؛ يمكن فهم ذلك، على اعتبار أن الحقيقة السياسية التي تبرز عند الأكويني، تتجلّى في المدينة وليس في الممالك، وتنتمي إلى الدول القومية Les Etats-Nations الحديثة التي تقوم على المركزية السياسية، واعتبارات القوة المادية والعسكرية في مراقبة كيانها الجغرافي. إن مجتمع الأكويني هو جماعة الجماعات La communauté des communautés في التقليد الأرسطي، حيث المجتمع المنزلي يقوم على الحياة العائلية والثروة، وحيث الجماعة السياسية تتأسّس على الخير العام.

يعتقد القديس توما بوجودشريعة أزلية سرمدية تنتج نظام الكون: إنه العقل الأسمى، القائم في الله والذي ينكشف ويتمظهر باعتباره عنايةً إلهية؛ هذه الشريعة الخالدة توجد في الإنسان كـ «شريعة طبيعية Loi naturelle»، تدعو إلى البحث عن الخير والابتعاد عن الشر؛ وفي هذا الاطار، لا يعطي الأكويني أية قيمة تأسيسية للشريعة القديمة؛ فالشريعة الموسوية اكتسبت قيمة في نظر الشعب اليهودي، ولكن مع «الحدث التأسيسي في تجربة المسيح L'avènement du Christ»، أصبحت هذه الشريعة موضع شك؛ إن المسيح لم يُضفْ شريعةً جديدة على تلك التي «يمليها العقل»، إذ أن كلماته لا تتعلّق بـ «الأرضيات» وملكوته لا يتعدّى على ملك البشر في كونهم جماعةً ينظّمها الخير العام وتجد قواعدها في العقل البشري.

هكذا يمكن القول ان القديس توما، مع اعترافه بسموّ الشريعة الأزلية، يعتقد أن السلطة السياسية مؤسسة على الطبيعة، والحصول على الخير العام يتوفّر انطلاقاً من الشريعة الوضعية، وطاعة الحكّام ضرورية، والعقوبات التي تصدر عن الأمير تقع في إطار حقّه الشرعي، لكن هذه الطاعة تصبح غير واجبة إذا كان الأمير غير عادل؛ ومع

تأكيده على الأصل الطبيعي للسياسة، ينتهج خيارات واقعية لا تقول بتأسيس فن السياسة على العلم الصحيح الذي يمتاز به الملك الفيلسوف، وإنما ترى هذا الفن في التعقّل والحكمة، وتجد أفضل الأنظمة في النظام المختلط والمتعدّد، ذلك أن وحدة الجسم السياسي لا يجب أن تُفهم على أنها خضوع للملك أو للسيّد المستبد الأوحد. وإنما هي نظام جماعات متعدّدة ومتنوّعة تجتهد وتسعى من أجل الخير العام.

إن هذه الإشكالية التي رافقت تصوّرات المدينة عند كلّ من أفلاطون وأرسطو والقديسين أوغسطينوس والأكويني، والتي ارتسمت معالمها في مدى العلاقة بين المثال والواقع، وبين السماوي والدنيوي، ما زالت دون شك تفعل فعلها في بناء حاضر الإنسان وتسهم في تشكيل بنية الاجتماع وتقعيد نظمه على السواء؛ وتجلّياتها متمثّلة في معظم وجوه الخطاب السياسي ـ الاجتماعي، وفي مجمل صياغاته السلوكية؛ على أن هذا التجاذب بين مصدرَين للفكر، ومنطقين للحياة، كان من شأنه أن يبعث على تعميق البحث في الاتجاهَين، ويؤسِّس لتطوّر تصوّر الاجتماع في الفكر السياسي، ما لبثت أن ظهرت ثمراته، وتبلورت مفاهيمه على امتداد مساحاته الحديثة والمعاصرة.

مصادر ومراجع البحث

1 - GORGIAS, 507-508; **«La République»,** Livre IV; Les lois, XII, 941; traduction Victor cousin, édition Barthélémy Saint-Hilaire, Paris Rey et Gravier, 1833-1837.

2 - V. GOLDSMITH, **«Les Dialogues de Platon, Structure et méthode dialectique»**, P.U.F., 1947; **«Platonisme et Pensée contemporaine»**, Aubier, 1970; K.P. Kopper, **«La Société ouverte et ses ennemis»** 1945, Traduction française, le Seuil, 1979; **«Les sophistes, Fragments et témoignages»,** traduits et présentés par Jean-Paul Dumont, P.U.F., 1969.

3 - ARISTOTE, **«Les Politiques»**, Livre I; **«Ethique à Nicomaque»**, Livre VIII; traduction Barthélémy Saint-Hilaire, 1837. Autres éditions: La Politique, Livre I, traduction Pierre Pellegrin, Nathan 1983; Ethique à Nicomaque, traduction Jean Voilquin, Garnier-Flammarion, N°1965.

4 - P. AUBENQUE, **«La prudence chez Aristote»**, P.U.F., 1956.

5 - K. POLANYI, «Aristote découvre l'économie», in Les systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie, Larousse 1975.

6 - SAINT AUGUSTIN, **«La Cité de Dieu»**, Livre I, Chap. I, Livre II, Chap. XXIX, Livre XIV, Chap. XXV-XXVIII, Livre XV, Chap. I, traduction E. Saisset, Charpentier, 4 volumes, 1855.

7 - H.-X ARQUILLIERE, **«L'Augustinisme politique»**, Vrin 1929.

8 - P. BROWN, **«La Vie de Saint-Augustin»**, le Seuil, 1971.

9 - E. GILSON, Les Métamorphoses de la Cité de Dieu, Vrin 1952.

10 - H.I. MARRON, **«Saint Augustin»**, le Seuil, 1955.

11 - Préface à la Politique d'Aristote, in Préface à la Politique, avant-propos, traduction et explication par Hugues Keraly, Nouvelles Editions Latines, 1974. Cet ouvrage est une traduction de la Préface écrite par Saint Thomas à son Commentaire des Politiques d'Aristote. Le texte de la Préface et du Commentaire en latin in éditions Marietti, Rome, 1951.

12 - **«Somme théologique, 1266-1273»**, Traduction par Lachat, Paris, Vivès, 16 volumes, 1857-1869.

13 - E. GILSON, **«Le Thomisme»**, Vrin, 1942.

14 - JACQUES MARITAIN, **«Principes d'une politique humaniste»**, Paris, Hartmann, 1945.

15 - MICHEL VILLEY, **«Questions de Saint-Thomas sur le droit et la politique»**, P.U.F., 1987.

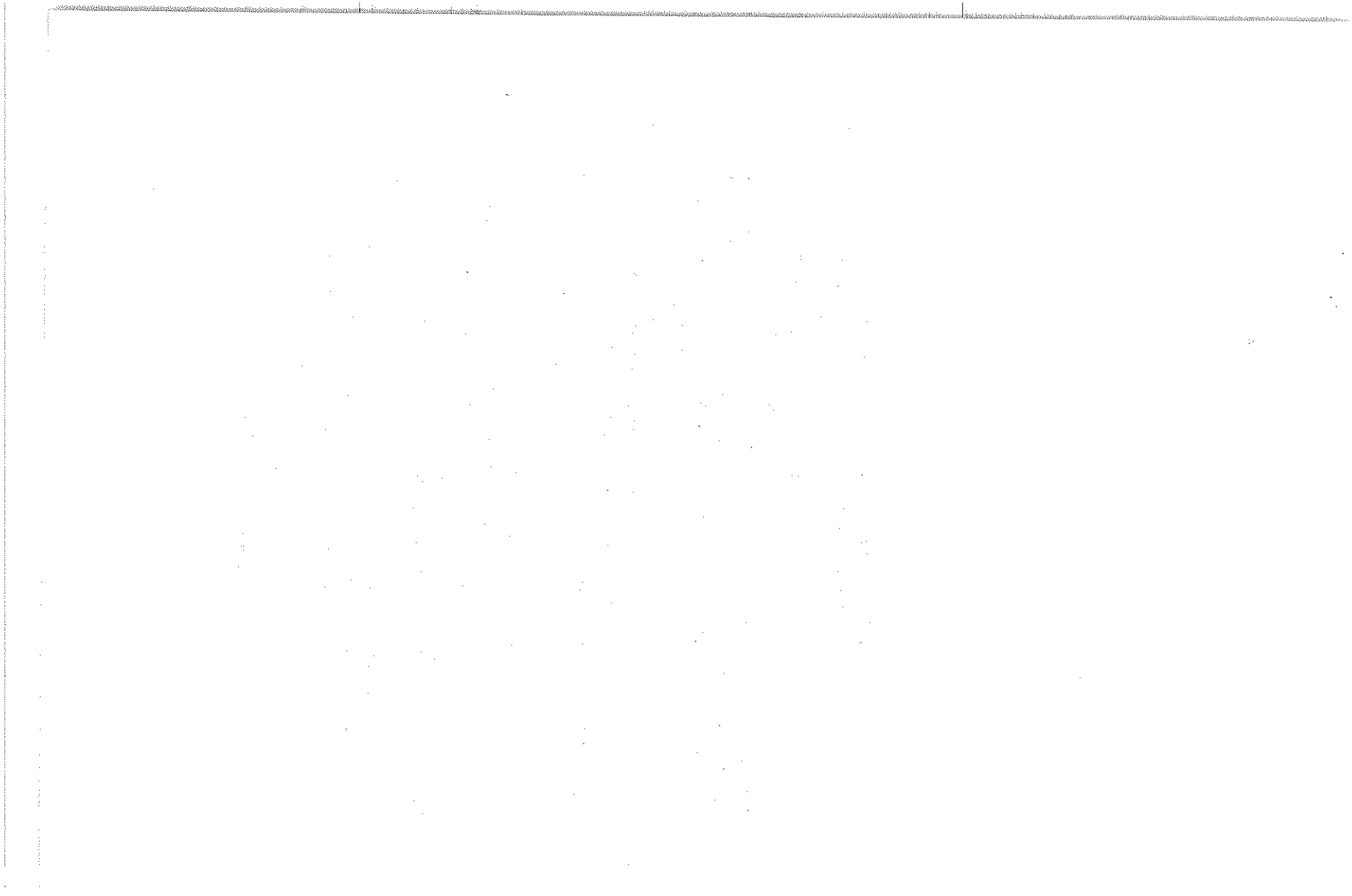

الستراتيجيات الرمزية عند بيار بورديو

علي حرب(*)

القسم الأول: المقدمة والشرح

بيار بورديو هو عالم ومفكر فرنسي يحتل مقعد علم الاجتماع في معهد فرنسا منذ عقد ونيف. وهو ككل عالم منتج ومفكر مبدع، قد ابتكر جملة مفاهيم لتفسير الظاهرات الاجتماعية، أهمها: الفضاء، الحقل، العُرف، الوهم، رأس المال الرمزي. ويدخل بورديو من ميدان اختصاصه على المسائل السياسية والخُلقية، مستخدماً هذه المفاهيم نفسها في معالجته لمواضيع كالدولة، والبيروقراطية، والشأن العام، والحق، والفضيلة.

ها هنا نصوص مترجمة حول المصلحة، والأخلاق، والشأن العام، والدولة، مقتطعة من كتابه الأخير: عقول عملية(**)، وهو يتألّف من جملة محاضرات مستقلة، ألقاها بورديو في ندوات فكرية مختلفة وفي أمكنة مختلفة، سواء داخل فرنسا أو خارجها، وهو يلخص في هذه المحاضرة بصورة مكثفة معظم أعماله وتآليفه.

وسوف أقدم لهذه النصوص، في ما يلي، بمقدمة وافية أشرح فيها مفاهيم بورديو بحسب فهمي وتأولي لها. ولمزيد من الإيضاح فقد اجتهدت في إعطاء أمثلة وشواهد مستمدة من واقع المجتمع اللبناني بوجه خاص. ولذا فإن هذا العرض يشكّل، في النهاية، قراءتي لنصوص بورديو واستثماري لأفكاره، وكل ذلك مصوغ بالطبع بلغتي وأسلوبي. هذا مع الإشارة إلى أن الهوامش هي من وضعي، باستثناء المراجع الأجنبية التي يُحيل إليها المؤلف.

(*) مفكر لبناني، من مؤلفاته، «النص والحقيقة»، في ثلاثة أجزاء، نقد النص، نقد الحقيقة، نقد الذات المفكرة.

(**) منشورات (Seuil)، باريس، ١٩٩٤.

١ ـ الفضاء (espace)

يعتبر بورديو أن المجتمع هو فضاء تفاضلي، أي مساحة من الفروقات والتمايزات بين المواقع والمواقف والأعراف والتراثات، لدى الفاعلين الاجتماعيين، سواء كان هؤلاء أفراداً أم مجموعات. بهذا المعنى يشكل الفضاء بنية تتوزّع فيها بصورة تفاضلية أشكال السلطة وأصناف رأس المال، الفاعلة في المجتمع، وذلك وفقاً لمبادىء ثلاثة: الأول هو حجم رأس المال الإجمالي؛ والثاني هو بنية رأس المال، أي وزن كل من رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي داخل رأس المال الاجمالي؛ والثالث هو التطور الذي يطرأ على حجم رأس المال وبنيته. وهكذا يتوزّع الفاعلون على المساحة الاجتماعية حسب خارطة تفاضلية، ولذا فهم يوجدون ويستمرون باختلافهم وتمايزهم، أي أنهم يكتسبون كينونتهم الاجتماعية أو يحافظون عليها، بقدر ما يحتلون مواقعهم النسبية في فضاء من العلاقات التفاضلية.

٢ ـ الحقل (champ)

ينقسم الفضاء الاجتماعي إلى عوالم صغيرة مستقلة بعضها عن بعض هي الحقول، كالحقل السياسي، أو البيروقراطي، أو الاقتصادي، أو الديني، أو الثقافي عموماً. والحقل الثقافي ينقسم بدوره إلى حقول صغرى، كالحقل العلمي، أو الفلسفي، أو الفني.. والحقول تشترك بقدر ما تختلف، فهي بوصفها فضاءات اجتماعية، تتشكل جميعها من سلطات، ورؤوس أموال، وعلاقات قوى، وصراعات من أجل الاحتفاظ بهذه العلاقات أو العمل على تغييرها.

ومع ذلك فلكل حقل مستقل بنيته المميزة وقوانينه الخاصة. كل حقل يتميز بمنطقه وآليات اشتغاله وتحوله. ولكل حقل صراعاته ورهاناته، بل لكل حقل آليات حجبه وتمويهه. مثلاً: إن الحقل العلمي يعمل على إخفاء الأبعاد الاجتماعية لمنتوجاته من النظريات والمعارف، تحت غطاء الموضوعية، والشمولية، والبحث المجرد. وفي الحقل الديني، تظهر مهنة رجال الدين بمظهر الرسالة، فيما هي مشروع اقتصادي ينفي حقيقته. أي هي مهنة قوامها أن تخفي حقيقتها.

٣ ـ العُرف (habitus)(*)

هو كل ما ينغرس ويترسّخ في عقول الفاعلين من البنى المعرفية والنماذج السلوكية التي تحدّد لهم تصوراتهم لمواقعهم وأدوارهم، أو التي تملي عليهم تصرفاتهم في

(*) بالرغم من استعمالي لكلمة عرف في ترجمة المفردة اللاتينية (habitus)، فإني ما زلت متردداً بينها وبين مفردة: الإرث.

صراعاتهم ورهاناتهم داخل الحقل الذي ينتمون إليه أو يعملون فيه. إنه مبدأ التطورات والممارسات والعمليات الداخلة في بناء الواقع الاجتماعي. قد يكون العُرف مقولة للإدراك، أو نموذجاً للرؤية، أو منوالاً للعمل، أو مبدأ للتقييم والتقسيم، أو معياراً للمفاضلة والتصنيف. مثلاً الآراء السياسية لأرباب العمل وطريقتهم في التعبير عنها، أنواع الرياضة التي يمارسها الارستقراطيون، نوع الأكل الذي يتناوله العمال وخاصة طريقتهم في تناوله، طريقة التعامل مع رجال الدين، الموقف من المرأة.. بهذا المعنى فالعرف هو الحس العملي الذي يمتلكه الفاعل الاجتماعي، والذي تجري بواسطته ترجمة المواقع، التي يتشكل منها الحقل، في مواقف وأنواق وأساليب وممارسات..

بالطبع ثمة علاقة بين الحقل والعرف. فالحقل يمثل البنى والشروط الموضوعية، فيما يمثل العرف البنى والاستعدادات الذاتية التي هي استبطان أو تجسيد لمنظومة الفروقات التفاضلية بين السلطات ورؤوس الأموال، أي تجسيد للفروقات التي تحدِّد مختلف المواقع داخل الحقل المعنيّ. من هنا ثمة تواطؤ خفي، وغير مُدْرَك، بين الحقل والعرف، يمنع من اختزال ممارسات الفاعلين ومساعيهم إلى مجرد قرارات يمليها عقل منطقي محض أو وعي حسابي صرف. فالفاعلون هم، إلى حد كبير، نتاج للبنى الاجتماعية والسياسية التي يسعون، أحياناً، إلى تغييرها. مثلاً: من يجعل الدولة موضوعاً لتفكيره، يجهل عادة أنه يفكر في الدولة بقدر ما يفكر بواسطتها، إذ بداهات الدولة تقبع في مُسبقات الذهن، وتوجه مقولات التفكير أو تسهم في نسج شبكة الرؤية والتمثل للواقع والأشياء. وهذا الأمر هو الذي يفسّر لنا كيف أن الفاعلين لا يصلون، دوماً، إلى الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، أو يصلون إلى أهداف مختلفة عنها أو معاكسة لها. من هنا لا ينجح الفاعلون في تغيير الحقل الذي يعملون فيه، من دون تفكيك ما يستوطن عقولهم من البنى والنماذج والآليات التي يعمل الحقل على إنتاج وتأمين استمرارها.

ومع ذلك ليست العلاقة بين العرف والحقل على هذا النحو الجَبْري. فالحقل يتعلّق بالمواقع المتفاضلة والبنى الراسخة، فيما يتعلق العرف بالمواقف المكتسبة والمنظورات المستحدثة أو الستراتيجيات الفعالة. ولأنه كذلك، فبفضله تُعاد ترجمة الخارطة التفاضلية للمواقع إلى مساحة من الممكنات والخيارات. بهذا المعنى يشكل العرف وسيطاً بين الموقع والموقف. إنه يُعيد إنتاج الموقع في جملة قيم وأنواق وأساليب وأفعال، بقدر ما يتيح للفاعلين المنخرطين في الحقل إمكانية السيطرة العملية على القوانين الشغالة فيه. ولأنه كذلك فهو بنية مَبْنِيَّة وبانية في الوقت نفسه، أي بنية تتبنى في المساحة الاجتماعية بقدر ما تسهم في بنائها. وهكذا فالفاعلون الاجتماعيون، أفراداً ومجموعات، يسهمون بالصراع والتضامن في تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتشكلون في فضائه، بما يؤدي إلى تعديل أو تغيير البنية التفاضلية التي تعمل على توزيع الثروات والسلطات. مثال ذلك: يمثل حقل الانتاج الأدبي ساحة صراع بين الفاعلين المنتجين من الأدباء والكتاب. إنه بنية من المواقع

المتفاضلة بين الأنواع والمدارس أو بين المجلات والمؤسسات. ولكن العمل الأدبي الجديد الذي يتكشف عن ابتكارات جديدة في الشكل والأسلوب، إنما يُعيد إنتاج علاقات القوة في الحقل المذكور، مغيراً خارطة المواقع فيه، بقدر ما يتمثل صاحب العمل أبنية حقله ويتقن قواعد اللعبة فيه. صحيح أن الفاعل هو نقطة يستوعبها الحقل أو عنصر يستغرقه الفضاء الاجتماعي، ولكن هذا العنصر بل تلك النقطة، تمثّل في النهاية مزاجاً فريداً وإرثاً خاصاً. إنها وجهة نظر، أي مبدأ للاختلاف، ومحل للسجال، وإمكانية للتحويل والتغيير، مما يجعل النظام الاجتماعي نتاجاً لعملية خلق مستمر للمنافع والقيم والامتيازات.

٤ ـ رأس المال الرمزي

هو كل سمة أو صفة أو ملكية تولد الفروقات وتسوِّغ التمايزات، بين فرد وفرد أو بين فئة وفئة أو بين حقل وحقل داخل الفضاء الاجتماعي. قد يكون سمة عرقية أو قوة بدنية أو ثروة اقتصادية؛ وقد يكون مظهراً جمالياً أو جاهاً اجتماعياً أو إرثاً سياسياً. إنه أي نوع من أنواع رأس المال، قابل لأن يتحول إلى قيمة متميّزة ومُمَيِّزة، ولأن يغدو امتيازاً وجاهاً أو سيادة ونفوذاً. بهذا المعنى يشكل رأس المال الرمزي سلطة يمارسها الفاعلون بعضهم على بعض، من دون أثر مادي فيزيائي، أي على بُعد وبصورة شبه سحرية. كالأمر الذي يُنفذ طوعاً من غير نقاش، أو الركوع أمام مقامات الأولياء والقديسين، أو الوقوف طويلاً على قارعة الطريق لرؤية الملك أو لتحية الزعيم القائد.

ويتجلّى رأس المال الرمزي في مظاهر وتعبيرات مختلفة، كاللغة والشارات والألقاب والمناصب وطرق المأكل والملبس ووسائل التسلية أو أندية اللعب... مثالات ذلك: استعمال عبارات أجنبية أثناء الكلام، لقب الدكتور أو العميد أو آية الله، وضع أرقام مختصرة على لوحات السيارات، النوادي والمطاعم المخصوصة التي يرتادها أبناء الطبقات العليا، ارتداء الملابس الصادرة عن دور الأزياء الكبرى، اقتناء الأثاث العتيق والتحف الفنية، طريقة التعامل مع الجسد خصوصاً جسد المرأة، التهافت على شراء أجهزة الهاتف الخليوي من غير ما حاجة إليها.. كل هذه المظاهر والممارسات والملكيات، هي رموز تولد الفرق وتعبر عن الامتياز. إنها تخلق عالماً رمزياً يتجسّد في منظومة من العلامات المميّزة التي تتحدَّد بها كل تشكيلة اجتماعية.

ومفهوم رأس المال الرمزي يخترق سائر المفاهيم عند بورديو، الذي يعرّف علم الاجتماع بوصفه علم المؤسسات والسلطات الرمزية. ومن هنا تتردد في خطابه مصطلحات كالحقل الرمزي، والسوق الرمزية، والسلع الرمزية، والأرباح الرمزية، والعنف الرمزي، والخيمياء الرمزية، فضلاً عن الاقتصاد الرمزي.

فالزاهد يشكل قيمة رمزية، وملكة الجمال تملك ثروة رمزية، والموظف الذي تهمه سمعته يبحث عن ربح رمزي.. ويشكل الحقل الديني مساحة رمزية بامتياز. إنه بالأحرى

سوق رمزية يتنافس عليها رجال الدين الذين، بامتلاكهم للقيم الروحية والسلع الرمزية المتمثلة بالعقائد والشرائع وصناعة الكلام عموماً، يحاولون القبض على المشروعية العليا للمجتمع أو للأمة، أو يصادرون حقوق الإنسان بتوزيعهم شهادات الايمان وصكوك الغفران أو بإصدارهم أحكام الكفر والارتداد.

وهكذا يشكّل المجتمع مساحة من العلاقات بين قوى وسلطات رمزية. إنه عالم من الملكيات والممارسات التي تُتَرجِم الفروقات الاقتصادية والطبيعية إلى مقولات اجتماعية وقِيم خلُقية تُقيم حواجز بين الأعلى والأدنى، أو بين النبيل والوضيع، أو بين الارستقراطي والشعبي، أو بين الممتاز والمبتذل، أو بين المدني والريفي أو بين الأبيض والأسود، أو بين الذكر والأنثى، الخ.

ولرأس المال الرمزي عنفه، بمعنى أنه نوع من السيطرة المحتجبة التي يمارسها المالكون للسلع الرمزية على الآخرين. إنه الخضوع الطوعي الذي لا يُرى بوصفه خضوعاً، يمارسه الأفراد تجاه بعضهم البعض باسم القيم والعقائد والأصول المزروعة في حقولهم بحكم النشأة والتربية، كالنظرة الرادعة من قبل الأهل لأطفالهم، أو ارتكاب جرائم دفاعاً عن العرض، أو الإحساس بالإهانة لدى النيل من اسم العائلة أو الطائفة أو الأمة. وهذا ما يسميه بيار بورديو: اقتصاد الخيرات الرمزية. وهذا الاقتصاد يقوم على كبت أو طمس المنافع الاقتصادية بتحويلها إلى سلع رمزية لها قيمة مزدوجة، إذ هي تبدو وكأنه لا ثمن لها، فيما هي تملك في الحقيقة أثماناً، بمعنى أن حقيقتها الرمزية تحجب حقيقتها الاقتصادية أو السياسية. مثال ذلك: اعتبار المنتجين في الحقل الثقافي مبدعين، أو تسمية زبائن المؤسسات الدينية مؤمنين، أو تسمية تجار اللوحات مدراء غاليريهات، أو اعتبار المؤسسات والأنظمة والمعايير التي تضبط الأجساد وتنظيم الحياة الاجتماعية في الزمان وفي المكان أموراً بديهية تقتضيها طبيعة الأشياء. إنها الخيمياء الرمزية التي تعمل على تحويل علاقات السيطرة والاستغلال إلى صلات مشروعة أو مُحبَّبة، كما هو شأن العلاقات بين أصحاب الشركات وسكرتيراتهم. ولهذا يُعرِّف بورديو رأس المال الرمزي بأنه اعتراف وتجاهل في آن: اعتراف بالقيمة وتجاهل للعبة.

٥ ـ الوهم

الوهم هو الذي يزيِّن للفرد بأن مصلحته تقضي بأن ينخرط في الرهانات الاجتماعية التي تتولد عن الصراعات داخل الحقل أو الفضاء. إنه الانخراط في اللعبة مع نسيان كونها كذلك، كالذين يتبارزون حتى الموت، أو الذين يتقاتلون دفاعاً عن رؤسائهم وقادتهم. والوهم هو بداية عند من شارك في اللعبة، ويغدو موضوعاً للتوظيف في الستراتيجيات الرمزية التي يُصنِّف وفقها الأفراد أنفسهم وغيرهم في الفضاء الاجتماعي. ولكنه يصبح وهماً بالفعل عند من لا يشارك في اللعبة أو يقف خارجها، أي عند من يكتشف التواطؤ الخفي بين العُرف والحقل، أو بين شبكة الرؤية وخارطة المواقع.

روح الدولة

١ ـ فكر الدولة(*)

عندما نَشْرع بالتفكير في مسألة الدولة، نكون عرضةً لأن نستعيد على حسابنا فكر الدولة، فنُطبّق على الدولة مقولات فكرية هي التي تُنْتِجها وتكفلها في آنٍ، ومن ثم نكون جاهلين بالحقيقة الأساسية للدولة. هذا التأكيد ربما يبدو مجرد وقاطعاً، ولكنه يفرض نفسه بصورة أكثر طبيعيةً، إذا قبلنا في نهاية البرهان أن نعود إلى نقطة البداية هذه، بعد أن نتسلح بمعرفة إحدى السلطات العُظمى للدولة، أي تلك المتمثلة في إنتاج وفرض (عن طريق المدرسة بشكل خاص) مقولات فكرية نقوم بتطبيقها، عفوياً، على كل أشياء هذا العالم وعلى الدولة نفسها.

ولكن، لكي نعطي ترجمة أولى أكثر حدسيةً لهذا التحليل، ولكي نستشعر الخطر الذي ننزلق إليه دوماً، بكوننا موضوعاً لتفكير الدولة التي نعتقد أنها موضوع لتفكيرنا، استشهد بهذا المقطع من كتاب، الأسياد القدامى، لتوماس برنارد: «المدرسة هي مدرسة الدولة، حيث يُصنع من الشبان مخلوقات للدولة، أي مجرد عملاء لها ليس إلا. فأنا عندما كنت أدخل إلى المدرسة، كنت أدخل إلى الدولة، وبما أن الدولة تدمر الكائنات، فإنني كنت أدخل في مؤسسة تدمير الكائنات [...][1] فالدولة أجبرتني على الدخول إليها، كما أجبرت غيري، وجعلتني أطيع أوامرها، وصنعت مني رجلاً مُدَوْلناً[2]، أي رجلاً منضبطاً ومسجَّلاً ومُرَوَّضاً وحاملَ شهادة، وكذلك هي التي جعلتني فاسداً وكئيباً ككل الرجال الآخرين. ونحن عندما نرى أناساً، لا نرى سوى أناس مُدَوْلنين، أي خدام الدولة الذين يقضون طيلة حياتهم في خدمتها، ومن ثم يخدمون طيلة حياتهم ما هو مضاد للطبيعة»[3].

إن البلاغة الخاصة والمميزة لتوماس برنارد، والتي هي بلاغة التطرف، ومغالاة الملعونين والمنبوذين، تتلاءم جيداً مع رغبتي في تطبيق نوع من الشك الزائد على الدولة

(*) هذا النص مقتطع من القسم الرابع من كتاب، «**عقول عملية**»، وهو بعنوان: روح الدولة، تكوين وبنية العقل البيروقراطي؛ وهذا شأن النصوص التي تليه، كلها مقتطعة من القسم نفسه.

(١) لا تعني ترجمة هذا الرأي ضرورة تبنّيه، خاصة في بلد كلبنان حيث الشكوى هي من ضعف قوة الدولة، سواء لجهة عدم قدرتها على فرض سلطتها على أراضيها، أو لجهة عدم قدرتها على فرض هيمنتها على المجتمع بتغليب معاييرها على معايير الطوائف والجماعات الأهلية. فالمقصود أولاً هو الفهم والتشخيص، أي معرفة ما لم نكن نعرفه من أمر الدولة والواقع السياسي، وذلك يجعلنا أقدر على مواجهة الأزمات ومعالجة المشكلات.

(٢) مدولن (étatisé)، أي صنيعة الدولة.

(٣) ت. برنارد، «**الأسياد القدامى**» (بالفرنسية)، باريس، غاليمار، ١٩٨٨، ص ٣٤.

وعلى فكر الدولة. ولكن المبالغة الأدبية تجازف دوماً بإلغاء نفسها، إذ هي تفقد صفتها الواقعية بسبب تطرفها بالذات. ومع ذلك ينبغي أن نحمل كلام توماس برنارد محمل الجد: فلكي يكون لدينا حظ في أن نعقل الدولة التي تعقل نفسها أيضاً عبر الذين يحاولون عقلها (كما هو شأن هيغل أو دركايم مثلاً)، ينبغي أن نضع موضع السؤال كل ما ينطبع في الواقع المراد تحليله وفي فكر المحلّلين نفسه، من الافتراضات والأبنية المسبقة(٤).

[...]

وبوسعنا ضرب العديد من الأمثلة على حالات تكون فيها خيارات الدولة ذات مفاعيل مفروضة، بصورة تامة، في الواقع، وفي الأذهان، وعلى نحو تبدو فيه الامكانات المستبعدة في الأصل، ممتنعة على التفكير تمام الامتناع. والمثل على ذلك هو استبعاد نظام منزلي لانتاج الكهرباء، مماثل للنظام المستخدم في التدفئة. كذلك فإن أدنى محاولة لتعديل البرامج المدرسية، وخصوصاً مواقيت العمل الممنوحة لمختلف الأنظمة، تلقى على الدوام وفي كل مكان مقاومةً هائلة. ليس فقط لأن المصالح المهمة لبعض الفئات، خصوصاً مصالح المعلمين المعنيّين، ترتبط بالنظام المدرسي السائد، بل أيضاً لأن أمور الثقافة، وخصوصاً التقسيمات والتراتبات المرتبطة بها، هي بطبيعتها مكوّنة بفعل الدولة التي، بتأسيسها لها، في الأشياء وفي العقول، تخلع مظهراً طبيعياً على ما هو فعل ثقافي اعتباطي.

٢ ـ الدولة تبني العقول

لكي نفهم حق الفهم سلطة الدولة في أخص ما تتميّز به، أي الشكل الخاص للفعالية الرمزية التي تمارسها، يجب علينا على ما ألمحت إلى ذلك في مقالة أخرى(٥)، أن ندمج في النموذج التفسيري نفسه تقاليد عقلية لا توافق بينها من الوجهة التقليدية. وهكذا ينبغي أول الأمر أن نتجاوز التعارض بين النظرة الفيزيائية للعالم الاجتماعي التي تتصور العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات بين قوى فيزيائية، والنظرة «السيبرنيتيكية»(٦) أو السيميائية(٧) التي تجعل من علاقات القوى الرمزية علاقات معنى أو علاقات تختص بالتواصل. فعلاقات القوة الأكثر وحشيةً هي في الوقت نفسه علاقات رمزية، وأفعال

---

(٤) المقصود بذلك أن نضع موضع السؤال والفحص كل تلك المساحة الغائرة والخارجة عن نطاق التفكير (L'impensable)، أو الممتنعة على التفكير، على ما أوثر تسميتها، والتي تتألف من المسلمات والثوابت أو من المسبقات والقَبْليات، أي من كل ما هو راسخ في العقول وغير مُدرك من الأبنية الذهنية والنماذج المعرفية والآليات الفكرية التي تُحمل محمل البداهة، فيما هي مجرد مصادرات أو أطروحات أو تفسيرات ينبغي نقدها وتفكيكها. بهذا المعنى فالتفكير الفعال والمنتج هو، بمعنى ما، فعل كشف وتعرية، لما هو محجوب أو مستبعد أو مُهمَش في الخطابات والمؤسسات والممارسات.

(٥) بيار بورديو، حول السلطة الرمزية (بالفرنسية)، الحوليات، ٣ حزيران ١٩٧٧، ص ٤٠٥/٤٤١.

(٦) نسبة إلى السيبرنيتيك (cybernétique) وهو علم التحكم والتواصل.

(٧) نسبة إلى السيمياء (Sémiotique) وهي علم العلامات.

الخضوع والطاعة تستخدم، بما هي كذلك، بنى معرفية، أي مقولات وصوراً من الادراك أو مبادىء للرؤية والتقسيم: بمعنى أن الفاعلين الاجتماعيين يبنون العالم الاجتماعي من خلال بنياتهم العرفية القابلة للتطبيق على كل أشياء العالم، وخصوصاً على، كما كان يقول ليبنتز، أي ذات أساس خارجي لاذاتي (ex instituto). ولو عمّمنا فرضية دركايم القائلة بأن «أشكال التصنيف» التي يطبّقها البدائيون على العالم، هي نتاج لبنى الجماعات التي يندمجون فيها، لأصبح بوسعنا أن نفترض بأن الدولة هي التي تفرض وتغرز بصورة شاملة، في دائرة معينة من الأرض، بنى معرفية وتقييمية متماثلة أو متشابهة، وأنها بحكم هذه الواقعة تغدو الأساس لنوع من «التوافقية المنطقية» و «التوافقية الأخلاقية»، إذا استعرنا مفردات دركايم، أي تغدو أساساً لاتفاق ضمني، مباشر سابق على التفكّر، يقع موقع المبدأ من الخبرة بالعالم، بوصفه «عالم الحس المشترك». إن علماء الظواهر الذين أخرجوا هذه الخبرة إلى حيّز الوجود، وعلماء المنهج الاتنولوجي الذين أخذوا على عاتقهم وصفها، لم يقدموا الوسائل الكفيلة بتأسيسها وتعليلها: إنهم يستبعدون إثارة المشكلة المتعلقة بالبناء الاجتماعي لمبادىء بناء الواقع الاجتماعي التي يبذلون جهودهم من أجل إيضاحها[٨]، كما يستبعدون التساؤل حول مساهمة الدولة في تكوين مبادىء التكوين التي يستخدمها الفاعلون لإنتاج النظام الاجتماعي.

ففي المجتمعات الأقل تفاضليةً، يمكن القول بأن مبادىء الرؤية والتقسيم المشتركة، التي نجد نموذجها في التضاد بين الذكور والإناث، إنما تتأسّس في العقول (وفي الأجساد)، من خلال كل التنظيم المكاني والزماني للحياة الاجتماعية، وبشكل أخص من خلال طقوس التأسيس التي تُقيم فروقاتٍ نهائية بين الذين يخضعون لهذه الطقوس والذين لا يخضعون لها[٩].

أما في مجتمعاتنا، فإن الدولة تسهم، بشكل حاسم، في إنتاج وإعادة إنتاج الأدوات اللازمة لبناء الواقع الاجتماعي. فهي بصفتها بنية تنظيمية ونصاباً ضابطاً للممارسات، فإنها تمارس، باستمرار، فعلاً مُكوِّناً للاستعدادات الدائمة، من خلال كل القيود والضوابط الجسدية والعقلية التي تفرضها بالتساوي على مجمل الفاعلين. وفضلاً عن ذلك، فهي تفرض وتعزز كل مبادىء التصنيف الأساسية، حسب الجنس أو العمر، أو حسب «الكفاءة»، الخ، وتكمن في مبدأ الفعالية الرمزية لكل طقوس التأسيس، كالطقوس التي ينهض عليها أساس العائلة مثلاً، أو الطقوس التي تمارَس من خلال اشتغال النظام المدرسي، الذي هو مكان للتكريس، تنشأ فيه فروقات دائمة، وغالباً نهائية، بين المُنْتَخَبِين

---

(٨) الضمير يعود إلى المبادىء.

(٩) يعتبر بورديو أن التفاضل بين الأفراد والمجموعات في العالم الاجتماعي، يتجلّى أكثر ما يكون في المجتمعات الحديثة والمتطورة. أما في المجتمعات التقليدية، وخصوصاً المجتمعات البدائية، فإن آليات التفاضل والتمايز تكون على العكس من ذلك، أقل اشتغالاً وبروزاً.

والمُسْتَبْعَدين، على طريقة الفروقات الناشئة عن ممارسة طقس التدريع لدى النبلاء.

إن بناء الدولة يترافق مع بناء نوع من المتعالي التاريخي المشترك، والمحايث لكل «رعاياها». ذلك أن الدولة تُنْشِىء وتغرز، من خلال التأطير الذي تفرضه على الممارسات، أشكالاً ومقولات مشتركة من الادراك والتفكير، أو كوادر اجتماعية للإدراك وللفهم وللذاكرة، كما تُنْشِىء بنى عقلية وأشكالاً دولانية[١٠] من التصنيف. بهذا فهي تخلق الشروط لنوع من التنظيم الأوركسترالي المباشر للاستعدادات والأعراف، والذي يشكّل هو نفسه أساساً لنوع من الإجماع حول جملة البداهات المتداولة والمقوِّم للحس المشترك. وهكذا، مثلاً، فإن الإيقاعات الكبرى للروزنامة الاجتماعية، وخصوصاً بنية العطل المدرسية، التي تحدد «الهجرات الموسمية» الكبرى للمجتمعات المعاصرة، تضمن في آن معاً مراجع موضوعية مشتركة ومبادىء ذاتية للتقسيم متفق عليها، على نحو يُؤَمّن، فيما يتعدى لا عودة الأزمنة المعاشة «تجارب داخلية للزمن»، متوافقة بما يكفي لجعل الحياة الاجتماعية ممكنة.

ولكن لكي نفهم حق الفهم الخضوع المباشر الذي يحصل عليه نظام الدولة، ينبغي أن نقطع مع فكرانية[١١] التقاليد الكنطية الجديدة، وأن ندرك أن البنى المعرفية ليست أشكالاً من الوعي بل استعدادات جسدية، وأن الإقرار بالطاعة لأوامر الدولة وإيعازاتها، لا يمكن فهمه، لا كخضوع ميكانيكي لقوة ما، ولا كقُبول واعٍ بأمر ما أو بنظام ما. إن العالم الاجتماعي مزروع بكل ما يذكر بطاعة الأوامر من التّنبيهات التي لا تشتغل بوصفها كذلك إلا بالنسبة للذين يملكون الاستعداد المسبق لإدراكها، والتي تُوقِظ استعدادات جسدية غائرة، من دون المرور بقنوات العقل وتقنيات الحساب، هذا الخضوع الدغمائي من قبل المسيطر عليهم لبُنى نظام اجتماعي، تُعَدُّ بناهم العقلية نتاجاً له، هو ما تمتنع الماركسية عن فهمه لأنها تبقى سجينة التقليد الفِكراني لفلسفات الوعي. ذلك أن مقولة «الوعي الخاطىء» التي تثيرها الماركسية لتفسير المفاعيل الرمزية للسيطرة، لا تعني سوى الوعي الزائد. وأما الكلام على «الايديولوجيا»، فإنه يعني البقاء على مستوى التصورات القابلة للتحوّل عن طريق هذا الارتداد العقلي الذي نسميه «امتلاك الوعي»، مما يعني البقاء على مستوى العقائد، أي في أعمق أعماق الاستعدادات الفردية.

---

(١٠) دولانية (étatique) صفة من دولة.

(١١) الفكرانية (intellectualisme) هي الاعتقاد بأن العقل يقود الإنسان، على ما تعاطت مع العقل والفكر النخب المثقفة. أما الكنطية الجديدة فهي التي تتأول فلسفة كنط بوصفها فلسفة للوعي المحض. ومن الواضح أن بورديو ينتقد الفكرانية، سواء لدى كنط وهيغل أو لدى ديكارت وأفلاطون فضلاً عن ماركس. فنحن لا نقبض بفكرنا على العالم، لان هناك دوماً جانباً مستبعداً من التفكير في كل محاولة فكرية. بهذا المعنى يقول بورديو: المفكرون لا يفكرون في مسبقات تفكيرهم، مستثمراً بذلك مفهوم «اللامفكرفية» (l'impensable) الذي يعود الفضل إلى ميشال فوكو في صياغته.

إن الخضوع للنظام القائم هو نتائج الاتفاق بين البنى المعرفية التي يغرزها التاريخ الجماعي والفردي في الأجساد، والبنى الموضوعية للعالم التي تنطبق عليه. ومعنى هذا أن بداهة الأوامر التي تصدرها الدولة لا تُفرض بهذه القوة، إلا لأن الدولة فرضت البنى المعرفية التي تُدرك وفقاً لها. من هذا المنظار، يمكن لنا أن نستعيد تحليل الشروط التي تجعل التضحية بالذات أمراً ممكناً.

ولكن ينبغي أن نتجاوز في نقطة أخرى، التقليد الكنطي الجديد، حتى بشكله الذي نجده عند دركايم، وذلك بأن نطالب التقليد البنيوي بالأدوات الضرورية التي تتيح فهم الوقائع الرمزية بوصفها منظومات [...] فالنظام الرمزي يستند على البنى المعرفية المفروضة على مجمل الفاعلين، وهي بُنى تستمد جزءاً من صمودها ومقاومتها، من كونها على الأقل في الظاهر متماسكة ونَسَقية، ومن كونها تتوافق موضوعياً مع البنى الموضوعية للعالم الاجتماعي. إن هذا الاتفاق المباشر والضمني، المتعارض بالكلية مع العقد الصريح، هو الذي يشكل الأساس لعلاقة الخضوع الدغمائية التي تصلنا، عبر كل صلات اللاوعي، بالنظام القائم. والاعتراف بالمشروعية، ليس كما يعتقد ماكس ڤيبر، عملاً حراً يصدر عن الوعي المستنير. إنه يتجذّر في الاتفاق المباشر بين البنى الموضوعية، والبنى المتجسدة التي أمست لاشعورية، كالبنى التي تنظم الايقاعات الزمنية، ومثالها تقسيم الاستعمال المدرسي للوقت إلى ساعات، وهو تقسيم جد اعتباطي.

٥ ـ احتكار الشأن العام

إن احتكار الأمر العام هو نتيجة لعمل تعميمي يتمّ بشكل خاص داخل الحقل البيروقراطي. هذا ما يكشفه تحليل اشتغال هذه المؤسسة الغريبة التي نسميها «لجنة»، وهي مجموعة أشخاص مكلفون بمهمة مختصة بالشأن العام، ومدعوّون لأن يتجاوزوا مصالحهم الخاصة من أجل إنتاج قضايا عامة. بمعنى أنه ينبغي على الأشخاص الرسميين العمل باستمرار، إن لم يكن للتضحية بوجهات نظرهم الخاصة من أجل «وجهة نظر المجتمع»، فعلى الأقل لتكوين وجهة نظر مشروعة، أي عامة، وذلك باللجوء على نحو خاص إلى استعمال بلاغة الخطابات والمواقف الرسمية.

إن الأمر العام هو موضوع لاعتراف عام، والتضحية بالمصالح الأنانية (خصوصاً الاقتصادية) معترف بها عموماً بوصفها مشروعة. وهذا يعني أن كل العوامل الاجتماعية تميل، بدرجات متفاوتة، إلى تقديم أرباح مادية أو رمزية خاصة بالتعميم، وهي الأرباح التي تستهدفها الستراتيجيات الرامية إلى «الامتثال للقاعدة»؛ كما يعني أيضاً أن العوالم التي تطلب بإصرار شديد الخضوع إلى الأمر العام، كما هو شأن الحقل البيروقراطي، إنما هي عوالم تشجّع الحصول على مثل تلك الأرباح.

إن أرباح التعميم هي بلا شك أحد المحركات التاريخية للتقدم باتجاه الأمر العام، وذلك بقدر ما تشجّع على خلق عوالم حيث يجري الاعتراف، على الأقل لفظياً، بالقيم العامة كالعقل والفضيلة، وحيث تنشأ سيرورة من الدعم الدائري بين ستراتيجيات التعميم الرامية إلى الحصول على الأرباح (السلبية على الأقل) المرتبطة بالامتثال للقواعد العامة، وبين بنى هذه العوالم المكرسة رسمياً للأمر العام. وليس بإمكان الرؤية السوسيولوجية أن تتجاهل الفرق بين المعيار الرسمي كما تجري صياغته في القانون الإداري، وبين واقع الممارسة الادارية، مع كل التقصير في الالتزام بالتجرّد، ومع كل حالات «الاستخدام الخاص للخدمة العامة»، كما يتمثل ذلك في اختلاس الأموال، والفساد، واستغلال النفوذ للمتاجرة، والتساهل الإداري، والخروج على القانون، واستغلال الوظائف، وسواها ومن الممارسات التي تقوم، على جني الأرباح من انتهاك القانون أو عدم تطبيقه. ولكن النظرة السوسيولوجية لا يمكن أن تتعامى عن مفاعيل هذا المعيار الذي يطلب من الفاعلين أن يضحوا بمصالحهم الخاصة من أجل الالتزامات التي تقتضيها وظائفهم، أو بصورة أكثر واقعية عن مفاعيل ممارسة التجرّد وكل أشكال النفاق المتلبّس بالتقوى الذي يشجّع عليه المنطق الملتبس للحقل البيروقراطي.

٤ ـ تركيز رأس المال

إن الدولة هي نهاية المطاف لسيرورة تقوم على تركيز رؤوس الأموال المختلفة، رأس مال ذو قوة فيزيائية (الجيش والشرطة)، رأس مال اقتصادي، رأس مال ثقافي، أو بتعبير أفضل رأس مال إعلامي ورأس مال رمزي. وبفضل هذا التركيز تتشكل الدولة بوصفها تقبض على «ما بعد رأس المال»، وهو نوع من رأس المال يسيطر على الأنواع الأخرى وعلى القابضين عليها.

وبالفعل فإن تجميع مختلف أنواع رأس المال، الذي يتساوق مع بناء مختلف الحقول المناسبة لها[١٢]، يقود إلى انبثاق رأس مال نوعي، خاص بالدولة، يتيح لها أن تمارس سلطتها على مختلف الأنواع الأخرى من رأس المال، وخاصة على أسعار التبادل بينها. يلزم عن ذلك أن بناء الدولة يتوازى مع بناء حقل السلطة الذي يُفهم كحقل للرهان، وذلك حيث القابضون على رأس المال، بمختلف أنواعه، يتصارعون للاستيلاء على الدولة بشكل خاص، أي امتلاك رأس المال الدولاني الذي يتيح السيطرة على مختلف أنواع رأس المال، وعلى إعادة إنتاجها، بواسطة المؤسسة المدرسة بنوع خاص.

---

(١٢) باعتبار أن الحقل الاجتماعي، يتقوّم من جملة ما يتقوّم به برأسماله.

٥ ـ الطابع التوحيدي للثقافة

إن الدولة تسهم في توحيد السوق الثقافي؛ أولاً بتوحيدها مختلف المنظومات الرمزية، الحقوقية، واللغوية، والقياسية[١٣]؛ ثانياً بسعيها إلى خلع التجانس على أشكال التواصل البيروقراطي بنوع خاص، كما يتمثّل ذلك في المطبوعات والاستمارات وصيغ العقود. والدولة تستطيع عن طريق أنظمة التصنيف (حسب العمر خصوصاً)، المنصوص عليها في القوانين، والاجراءات البيروقراطية، والبنى المدرسية، والطقوس الاجتماعية، الملحوظة بشكل خاص في حالة بريطانيا أو اليابان، تستطيع أن تُقَوْلب البنى العقلية، وأن تفرض مبادىء مشتركة للرؤية والتقسيم، وأشكالاً من التفكير، نسبتها إلى الفكر المثقف كنسبة الأشكال البدائية للتصنيف التي وصفها دركايم وموس إلى «الفكر الوحشي». بذلك تُسهم الدولة في بناء ما نسميه عادة الهوية الوطنية، أو ما يسمى بلغة جد تقليدية السمة الوطنية. والعمل التوحيدي للدولة على المستوى الثقافي إنما مُورس من خلال المدرسة بشكل خاص، ومع تعميم التعليم الابتدائي خلال القرن التاسع عشر، الذي شكل عنصراً أساسياً في بناء الدولة/ الأمة. إن ولادة المجتمع الوطني تساوت مع التأكيد على شمولية العملية التربوية: بما أن كل الأفراد هم متساوون أمام القانون، فمن واجب الدولة أن تتعامل معهم كمواطنين، مجهّزين بالوسائل الثقافية التي تتيح لهم ممارسة حقوقهم المدنية بصورة فعالة.

وهكذا فإن النظام المدرسي بفرضه وترسيخه، عموماً، ثقافة مسيطرة تكوّنت كثقافة وطنية مشروعة، قد غرز، خصوصاً من خلال تعليم التاريخ، وبالأخص تاريخ الأدب، الأسس الحقيقية لـ «دين مدني»، وبشكل أكثر تحديداً المسلمات الأساسية للصورة الوطنية عن الذات [...] وإذا كان البُعد الوطني للثقافة يظهر بجلاء في حالة بريطانيا التي عرفت كيف تخلّد بتواصل عجيب تقليداً عريقاً يتمثّل في الطقس الحقوقي أو في عبادة الأسرة الملكية، أو في حالة اليابان حيث اختراع الثقافة الوطنية مرتبط مباشرة باختراع الدولة، فإن هذا البُعد يبدو مُقَنَّعاً، في حالة فرنسا، بمظاهر العالمية والشمولية. ذلك أن الميل الذي يجعلنا ندرك الالتحاق بالثقافة الوطنية، بوصفه ارتقاءً إلى سُدة العالمية، يُؤَسِّس النظرة الاندماجية العُنفية للتقليد الجمهوري، التي تغذّت من الأسطورة التأسيسية للجمهورية الكونية، كما يؤسس أشكال الفساد لنوع من الامبريالية ذات المنزع الكوني ولنوع من الوطنية ذات المنزع الدولي.

إن التوحيد الثقافي واللغوي يترافق مع فرض مشروعية اللغة المسيطرة والثقافة المهيمنة، ورفض كل اللغات والثقافات الأخرى، بوصفها غير جديرة، أي بوصفها لهجات

---

(١٣) أي التي تُقاس بها المسافات والموازين والمكاييل، الخ.

وثقافات محلية. ومن مفاعيل بلوغ لغة خاصة أو ثقافة خاصة، مستوى العالمية، هو إحالة اللغات والثقافات الأخرى إلى دائرة الخصوصية. وفضلاً عن ذلك، بما أن تعميم المتطلبات المتأسسة على هذا النحو من العالمية والشمولية، لا يترافق مع تعميم بلوغ الوسائل الكفيلة بإرضائها، فإن التعميم الأول يشجّع، في آن، احتكار الأمر الكلي من قبل البعض، وحرمان الكل الذين يعيشون إلى حدٍ ما إنسانيتهم منقوصة أو مبتورة.

٦ ـ رأس المال الرمزي

كل الأشياء إنما مرجعها رأس مال رمزي ذو سلطة معروفة ومعترف بها. وهذا الرأس المال، المجهول من قبل النظريات المتعلقة ببنية الدولة، يبدو بمثابة الشرط، أو على الأقل المُصاحب لكل أشكال التركيز الأخرى. ورأس المال الرمزي هو أي نوع من أنواع رأس المال: فيزيائي، اقتصادي، ثقافي، سياسي. إنه أي مُلْكية تدرك بواسطة فاعلين اجتماعيين، قادرين بمقولاتهم الإدراكية على معرفتها والاعتراف بها والتعامل معها كقيمة. مثال ذلك: الشرف في مجتمعات البحر المتوسط، هو شكل نموذجي لرأس مال رمزي لا يوجد إلا عبر الشهرة، أي عبر تمثّل الآخرين له، وذلك بقدر ما يتقاسمون جملة من الاعتقادات الخاصة التي تتيح لهم إدراك وتقييم بعض الصفات وبعض الممارسات بوصفها شريفة أو وضيعة. وبصورة أكثر تحديداً، إن رأس المال الرمزي هو الشكل الذي يتّخذه أي نوع من أنواع رأس المال، عندما يُدرَك من خلال مقولات إدراكية، هي نتاج لتجسيد الانقسامات أو التعارضات المنطبعة في بنية توزيع هذا النوع من رأس المال: قوي/ ضعيف، كبير/ صغير، غني/ فقير، مثقف/ أمي، الخ. ينتج عن ذلك أن الدولة التي تملك وسائل فرض وغرز مبادىء دائمة للرؤية والتقسيم، متطابقة مع بناها الخاصة، هي المكان الممتاز لتركيز وممارسة رأس المال الرمزي.

القسم الثاني: النصوص

I ـ هل الفعل المجرد ممكن؟

١ ـ هوى التجرد(*)

هل التصرف المجرد عن المصلحة هو أمر ممكن؟ وإذا كان كذلك، فكيف وبأية شروط؟

إذا بقينا في فلسفة الوعي(١٤)، من البديهي أنه لا يمكن أن نجيب على السؤال إلا بالنفي، فنقول إن كل الأفعال التي تبدو في الظاهر مجردة عن المصلحة، تخفي مقاصد لتضخيم شكل من أشكال الربح. وبإدخالنا مقولة رأس المال الرمزي، والربح الرمزي، نقوم نوعاً ما بتجذير السؤال حول النظرة الساذجة لمسألة التجرد: فالأفعال الأكثر قُدسيةً، كالزهد المُفرط والتفاني الخالص، يمكن أن تكون دوماً موضع شبهة، وقد كانت كذلك تاريخياً، بالنسبة إلى بعض الأشكال القصوى للتشدّد في المسلك، بحيث تبدو بمثابة بحث عن ربح رمزي قوامه القداسة والشهرة. والشاهد على ذلك مايوره نوبرت الياس في كتابه: مجتمع البلاط. إنه مَثَل الدوق الذي أعطى ابنه كيساً مليئاً بالنقود، ثم اكتشف بعد ستة شهور، أنه لم يصرف فلساً واحداً منها، فاسترد الكيس منه، ثم رماه من الشباك. وقد أراد من وراء ذلك أن يعطي ابنه درساً في النبل والتجرد(١٥). ولكن هذا التصرف يشكّل أيضاً درساً في استثمار رأس المال الرمزي الذي يتلاءم مع العالَم الارستقراطي. وهذا ينطبق أيضاً على مسألة الشرف في المجتمع القَبلي.

وبالفعل، ثمة عوالم اجتماعية، يبدو فيها السعي وراء الربح الاقتصادي عملاً لا ينال التشجيع، إما بواسطة معايير صريحة أو عن طريق إيعازات ضمنية. ثمة في هذا الخصوص هو: «للنبالة مقتضاها». وهذا يعني أن نبالة النبيل هي التي تنهاه عن فعل بعض الأشياء، وتأمره بفعل بعض الأشياء الأخرى. فشعار النبيل هو: «إن الأمر أقوى مني»، أي هو لا يمكنه أن يكون غير ذلك، لأن كونه نبيلاً أو كريماً، يشكّل جزءاً من تعريف لنفسه ومن سيادته العليا. فعالمه الاجتماعي هو الذي يتطلب منه أن يكون كريماً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو مؤهل لأن يكون كريماً بواسطة الدروس التي يتلقاها، كالدرس الذي أورده نوبرت الياس، أو أيضاً عن طريق الدروس الكثيرة التي تكون غالباً

(*) هذا النص والنص الذي يليه، كلاهما مقتطع من القسم الخامس من كتاب، «عقول عملية»، وهو بعنوان: هل الفعل المجرد ممكن؟

(١٤) هي الفلسفة القائلة بأن تصرفات المرء هي قرارات تصدر عن وعي حسابي أو تحليل عقلي منطقي.

(١٥) لا شك أن مثل هذا التصرف يستدعي إلى الذهن مواقف وأفعالاً مأثورة عن حاتم الطائي، الذي كان رأسماله هو كرمه وسخاؤه، أي سمعته العطرة. وهذا السلوك/ النموذج في المجتمعات البدوية أو القَبَلية، ينطوي على شكل من أشكال التبادل الاقتصادي، وهو شكل غير مباشر، كما في حالة تبادل الهدايا. وهذا شاهد على أن رأس المال الرمزي ليس نقيضاً لرأس المال الاقتصادي، وربما يكون وسيلة غير مباشرة أو غير شعورية للحصول عليه وتجميعه.

ضمنية وشبه مرئية، والتي يتلقاها في وجوده اليومي، كالملاحظات، واللياقات، والمحاشاة، أو الصمت ذاته. وهكذا فإن سلوك الشريف في المجتمعات الارستقراطية أو ما قبل الرأسمالية، يقوم على مبدأ اقتصاد الخيرات الرمزية، الذي يتأسس على كبت جماعي للمنفعة، وبشكل أوسع على كبت حقيقة الانتاج والدورة الاقتصادية. وهذا النوع من الاقتصاد يميل إلى إنتاج أعراف التجرّد التي هي أعراف مضادة للاقتصاد، ومُعَدَّة لكبت المنافع بالمعنى الضيق للكلمة، أي الجري وراء المنافع الاقتصادية خصوصاً في دائرة العلاقات المنزلية.

لماذا من المهم أن نفكر عن طريق استخدام مفردات العرف؟ لماذا من المهم أن نتصور الحقل كمكان لا ينتجه المرء وإن ولد فيه، وليس كلعبة اعتباطية يعمل على تأسيسها؟ لأن ذلك يتيح لنا أن نفهم وجود تصرفات مجردة لا يقوم مبدأها على حساب التجرد، أي لا يقوم على قصد محسوب لتجاوز الحساب، أو لإظهار القدرة على تجاوزه. وهذا ما يتعارض مع لاروشفوكو الذي كان قد أدرك جيداً اقتصاد الخيرات الرمزية، بوصفه نتاجاً لمجتمع الشرف، ولكنه بسبب تسلّل الدورة الجَنْسينيَّة فيه[١٦] إلى الفردوس الارستقراطي، أصبح يقول بأن المواقف الارستقراطية هي في الواقع أشكال عليا من الحساب، أي حساب من الدرجة الثانية، كما هي حال الحلم عند أوغست. إن تحليلات لاروشفوكو تبدو خاطئة في مجتمع الشرف الراسخ والمستقر. إنها تنطبق على مجتمعات الشرف التي باتت في أزمة، كالمجتمعات التي درستها في كتابي «الاقتلاع»، وذلك حيث قيم الشرف تنهار بقدر ما يجري تعميم القيم النقدية، وعبرها، العقل الحسابي الذي ينمو على قدم وساق مع الامكانية الموضوعية على اجراء الحسابات. وهذا هو الشيء الذي لا يُعقل، عنيتُ بداية تقدير عمل الإنسان وقيمته بالعملة. أما في مجتمعات الشرف الراسخة، فمن الممكن أن توجد أعراف تحث على التجرد. والعلاقة بين العرف والحقل، سواء أكانت من نمط عفوي، أو صادرة عن الهوى، أو تحقيقاً للشعار القائل: «إن الأمر هو أقوى مني»، هي مبنية بطريقة تتيح القيام بأعمال منزّهة عن المنفعة. فالارستقراطي لا يمكنه، نوعاً ما، أن يفعل شيئاً سوى أن يكون كريماً، إما وفاءً لجماعته أو وفاءً لذاته بوصفه جديراً بأن يكون عضواً في جماعة. هذا ما تعنيه عبارة «للنبالة شروطها». إن النبالة كسلك، أو كمجموعة قد تجسّدت وصارت سلكاً، أو استعداداً، أو عرفاً، هي التي تصبح ذاتاً تصدر عنها ممارسات نبيلة، وتجبر النبيل على أن يتصرف بصورة نبيلة.

إن التصورات الرسمية لما ينبغي أن يكون عليه المرء رسمياً في مساحة اجتماعية معينة، تصبح المبدأ الفعلي للممارسات، بقدر ما تتحول إلى عُرف أو إرث. لا شك أن العوالم الاجتماعية التي يكون فيها التجرد هو المعيار الرسمي، ليست محكومة بالكلية بهذا المعيار. فوراء التقى والفضيلة والتجرد الظاهر، توجد مصالح خفية أو مموّهة. بهذا

---

(١٦) الجَنْسِينية مذهب معروف بالتزمت والتشدد.

المعنى ليس البيرقراطي هو الذي يخدم الدولة وحسب، بل هو أيضاً من يستخدم الدولة لمصلحته. نقول ذلك، لأننا لا نحيا تحت الحماية المستمرة للفضيلة، هكذا من دون جزاء، بل لأن هناك أشياء تخدعنا أو تستميلنا، أو لأنه توجد عقوبات تذكّرنا دوماً بضرورة الخضوع لمبدأ التجرّد.

من هنا فإن مسألة إمكانية الفضيلة يمكن أن تُعزى إلى مسألة شروط الإمكان الاجتماعية لبيئات في بوتقتها يمكن للاستعدادات الدائمة لممارسة التجرد أن تتكوّن وأن تجد، ما إن تتكون، الشروط الموضوعية التي تعمل على تعزيزها بصورة مستقرة؛ وفي بوتقتها توجد في الوقت نفسه أعمال فاضلة بصورة منتظمة، وبتواتر إحصائي مقبول، وليس كفعل يتقنه أناس يهوون البطولة. وهكذا ليس بالإمكان تأسيس فضائل ثابتة بقرار من الوعي المحض، أي على طريقة سارتر وبما يشبه القَسَم...

فإذا كان التجرد ممكناً من الوجهة الاجتماعية، فما ذلك إلا بسبب الالتقاء بين أعراف تملك الاستعداد المسبق لممارسة التجرد، وبين بيئات نموذجية في هذا الخصوص، من بينها العائلة والاقتصاد المنزلي بمجمله، وحقول الانتاج الثقافي على اختلافها، كالحقل الأدبي، والحقل الفني، والحقل العلمي، الخ، وكلها عوالم اجتماعية صغيرة تتكوّن بقلب القانون الأساسي للعالم الاقتصادي، وتعمل على تعطيل قانون المنفعة الاقتصادية. ولا يعني ذلك أنها لا تعرف أشكالاً أخرى من المنفعة. إن علم اجتماع الفن أو الأدب يكشف ويحلّل المنافع الخاصة التي تتكوّن من جراء اشتغال الحقل، والتي من أجلها يكون المرء مستعداً للتضحية بنفسه. مثل هذه المنافع هي التي قادت بروتون إلى كسر ذراع خصمه في مبارزة شعرية.

٢ ـ أرباح الشأن العمومي

يبقى أن أطرح سؤالاً أتردد في إثارته: لماذا نلاحظ عموماً، تقريباً، بأن هناك مصلحة في الخضوع للأمر العام؟[١٧] أعتقد أن علم الإناسة المقارن يسمح لنا بالقول أن الإقرار بالأمر العام هو محل إقرار عام، وأنه من الأمور العامة في كل الممارسات الاجتماعية، الإقرارُ بصحة التصرفات التي يقوم مبدأها، ولو في الظاهر، على الخضوع إلى الأمر العام. مثال ذلك أنني باشتغالي على التبادلات الزوجية في الجزائر، لاحظتُ وجود معيار رسمي

(١٧) اترجم كلمة Universel باستخدام كلمة: الامر العام أو الشأن العام، مستبعداً كلمة «الكلي» لانها تحيل إلى مضامين فلسفية، في حين أن المقصود هنا هو دلالاتها السياسية والاجتماعية. على اني أترجم كلمة: Universalité، باستخدام المفردة العربية: شمولية؛ وأترجم Universalisation، باستخدام كلمة: تعميم، أي خلع الصفة العامة والرسمية على الأفعال والممارسات.

يقضي بالاقتران من ابنة العم الموازية، وأن هذا المعيار قليلاً ما يُلاحَظ على الصعيد العملي: نسبة الزواج من ابنة العم الموازية هي ٣٪ في الأُسر المتساهلة، و٦٪ في الأُسر المتشدّدة. ولأن هذا المعيار يبقى بمثابة الحقيقة الرسمية للممارسات، فإن بعض الفاعلين[١٨] الذين يعرفون جيداً اللعبة باستطاعتهم، بنوع من النفاق المتستّر بالتقوى، التعامل مع الواجب كخيار، بإقدامهم طوعاً على الزواج المفروض من ابنة العم الموازية، إما تغطيةً للعار أو لضرورات أخرى، بحيث أن الذي يرضخ للقاعدة الرسمية، يضيف إلى الأرباح التي تدرّها ستراتيجية ذات منفعة، الأرباح التي يجنيها من الامتثال للأمر العام.

وإذا كانت كل المجتمعات توفر إمكانية الربح من الامتثال للأمر العام، فإن التصرفات ذات المزعم العام، تكون عموماً موضع شبهة. هذا هو الأساس الإنساسي للنقد الذي توجهه الماركسية للايديولوجيا بوصفها تعميماً للمصلحة الخاصة. بهذا المعنى فصاحب الأدلوجة، هو الذي يخلع صفة التجرد والشمولية على ما يتطابق مع مصلحته الشخصية. وهكذا توجد أرباح خاصة بالتعميم والشأن العام. ثمة منافع نحصل عليها من جرّاء امتداح الشأن العام ولو بنفاق، أو بخلعنا لبوس المصلحة العامة على تصرفاتنا الخاصة، كمن يتزوج من ابنة عمه الموازية، لأنه لم يجد بديلاً عنها، مع إيهامه الناس بأنه يفعل ذلك تمشياً مع القاعدة. كل ذلك، أي كون الفضيلة والعقل يملكان منافع خاصة بهما، يشكّل بلا ريب أحد المحركات الكبرى للفضيلة والعقل في التاريخ، وبوسعنا القول، من غير إدخال أية فرضية ماورائية (ولو متسترة بستار الملاحظة التجريبية كما يفعل هابرماس)، أن للعقل أسسه في التاريخ، وأن العقل إذ يتقدم، ولو ببطء شديد، فلأن هناك منافع خاصة بالشأن العام؛ كما يمكن القول، عموماً، وخصوصاً في بعض البيئات، كالحقل الفني أو العلمي، بأنه من الأجدى للمرء أن يتصرف بوصفه متجرداً لا منتفعاً، كريماً لا أنانياً. وستراتيجيات التعميم التي تشكّل مبدءاً لكل المعايير والأشكال الرسمية (مع كل ما تنطوي عليه من تمويه أو تعمية)، والتي ترتكز على الوجود العام للمنافع الخاصة بالتعميم، هي التي تجعل الشأن العام يملك، عموماً، حظه في أن يتحقق.

وهكذا فإن السؤال حول ما إذا كانت الفضيلة ممكنة، يمكن أن يُستبدل بالسؤال عما إذا كان بالإمكان خلْق بيئات يكون للناس فيها مصلحة في الاهتمام بالشأن العام. يقول مكيافيللي إن الجمهورية هي عالم يجد فيه المواطنون مصلحة في أن يلتزموا بالفضائل. ولا يمكن أن نتصور ولادة مثل هذا العالم من دون وجود هذا المحرك الذي هو الإقرار العمومي بالشأن العمومي، أي الاعتراف الرسمي بغلبة المجموع ومصالحه على الفرد

(١٨) يستخدم بورديو مصطلح «الفاعل» (agent) بدلاً من مصطلح الفرد. والفاعلون قد يكونون أفراداً أو مجموعات.

ومصالحه، وهو إقرار تعلّمه كل الجماعات، فيما هي تعمل بالذات على إثبات وجودها كجماعات.

إن النقد من منطلق الشبهة يذكّرنا بالقول بأن كل القيم العامة هي في الواقع قيم خاصة، كالقول بأن الثقافة العامة هي ثقافة الطبقات المسيطرة. ولكن إذا كان هذا النقد يشكّل طوراً أول لا بد منه لمعرفة العالم الاجتماعي، فإنه لا ينبغي أن يُنْسِينا أن كل هذه الأشياء التي يعمل المسيطرون على تمجيدها وتمجيد أنفسهم من خلالها، كالثقافة، والتجرّد، والنقاء، والأخلاق الكنطية، والجماليات الكنطية، وكل ما خلعتُ عليه الصفة الموضوعية، على ما فعلت بشيء من الفظاظة، في كتابي: التمايز، هذه الأشياء لا يمكن أن تؤدي دورها الرمزي في شَرْعنة[١٩] الأمور، إلا لأنها بالتحديد تستفيد مبدئياً من الإقرار العام بها، ولا يمكن لأي إنسان أن ينكرها بصراحة، إلا إذا أنكر انسانيته بالذات. ولكن يمكن القول في الوقت نفسه، إن التصرفات التي تمتدح القيم العامة، ولا يهم أكانت تصدر عن إخلاص أولا، إنما يجري تثبتها بواسطة شكل من أشكال الربح الرمزي، خصوصاً الامتثال والتمايز. وهذا الربح، ولو لم يجرِ البحث عنه بوصفه كذلك، يكفي بذاته لتأسيس هذه القيم في العقل السوسيولوجي، ولتأمين حظ معقول لها في أن توجد، وذلك بمنحها علة وجودها.

أعود لكي أختم إلى البيروقراطية التي هي عالم اجتماعي يجعل، مع الحقوق، قانونه الأساسي، الخضوع إلى الشأن العام، أو المصلحة العامة أو خدمة الشعب، والتي تتعرّف إلى نفسها في فلسفة البيروقراطية بوصفها طبقة عامة، حيادية، تقوم فوق النزاعات، وتعمل من أجل الخدمة العامة أو من أجل العقلنة والمعقولية. إن الفئات الاجتماعية التي بنت البيروقراطية البروسية أو البيروقراطية الفرنسية، كانت تجد منفعة في الالتزام بالشأن العام، وكان عليها أن تخترع الشأن العام، كالحق وفكرة الخدمة العامة، وفكرة المصلحة العامة، الخ؛ وأن تخترع، إذا جاز القول، السيطرة باسم الشأن العام من أجل الوصول إلى السيطرة.

إن إحدى الصعوبات التي يتّسم بها الصراع السياسي في أيامنا هذه، تكمن في أن المسيطرين من التكنوقراط أو من خبراء المعرفة، في اليمين أو في اليسار، هم على صلة وثيقة بالعقل والشأن العام: ثمة توجّه نحو عوالم تزداد فيها الحاجة إلى التبريرات التقنية والعقلية بالنسبة إلى المسيطرين، بحيث أن المسيطر عليهم، يحتاجون هم أيضاً، أكثر فأكثر، إلى استخدام العقل من أجل مقاومة السيطرة، لأن المسيطرين، سوف يعتمدون،

---

(١٩) إكسابها صفة المشروعية.

أكثر فأكثر، على العقل والعلم لممارسة سيطرتهم، الأمر الذي يجعل تقدم العقل يسير على قدم المساواة مع نمو أشكال عليا من عَقْلنة السيطرة، كما نرى منذ الآن، مع استخدام تقنية مثل الاستفتاء. وهذا الأمر يفرض أكثر من أي يوم مضى على علم الاجتماع، الذي هو العلم الوحيد المهيأ لإبراز هذه الآليات، أن يختار بين موقفين: إما أن يعمل على وضع أدواته العقلية في المعرفة في خدمة سيطرة تزداد عقلنةً باستمرار، أو يُحلّل، عقلانياً، السيطرة وبالأخص الإسهام الذي تقدمه المعرفة العقلية للسيطرة.

II ـ الأساس المتعارض للأخلاق(٢٠)

ثمة نقطة انطلاق ممكنة للتفكير حول المسألة الخُلقية، هي الوجود المؤكد بصورة عامة، الستراتيجيات الدرجة الثانية، المتعلقة بما بعد الخطاب أو بما بعد العمل، والتي يرمي من خلالها الفاعلون الاجتماعيون إلى إنتاج مظاهر الامتثال، بالفعل أو بالنية، لقاعدة كلية، حالما يتناقض عملهم مع القاعدة أو لا ينطلق من المبدأ المحض القاضي بالخضوع للقاعدة. وهذه الستراتيجيات التي بموجبها «نتمشى مع القاعدة»، خصوصاً على صعيد الشكل، بمعنى أن نتظاهر بالاعتراف بالقاعدة، حتى عند انتهاكها، تتضمن الاعتراف بالقانون الأساسي للمجموعة. وهذا القانون، إن لم يكن يقضي باحترام القاعدة، فإنه على الأقل، يقضي باحترام القانون الأساسي الذي يقضي بأن نتظاهر بأننا نعرف القاعدة. فالقَبَليون يؤثرون القول: لكل قاعدة مخرجها. ومارسل موس كان يقول: المحرمات وضعت لكي تُنتهك. وفي الحقيقة لا توجد، بمعنى ما أي من وجهة نظر المجموعة، أفعال تتّصف بالتقوى، أكثر من «الأكاذيب التقية» أو «النفاق التقي». وإذا كانت هذه الخدع التي لا تخدع أحداً، تقبل بسهولة من قِبل المجموعات، فلأنها تتضمن إعلاناً صريحاً بالنسبة إلى احترام قاعدة المجموعة، أي بالنسبة إلى المبدأ الشكلي الكلي، الذي هو مُقَوِّم لوجود المجموعة، والذي ينطبق على كل عضو من أعضائها. إن الستراتيجيات التي تخلع الصفة الرسمية على الأفعال، والتي يُبدي بواسطتها الفاعلون احترامهم للاعتقادات الرسمية للمجموعة، هي ستراتيجيات للتعميم تؤكد بأن ما تطلبه المجموعة هو فوق الكل، أي هي اعتراف علني بالاحترام والتبجيل، سواء بالنسبة إلى المجموعة أو بالنسبة إلى التصور الذي تعطيه المجموعة عن نفسها ولنفسها. مثال ذلك تمجيد شيخ القبيلة الذي يُقدم على الزواج من ابنة العم تغطية للعار، وكأنه يتمّ بوحي من الاحترام الخالص للقاعدة الزوجية، أو تمجيد رئيس محكمة التمييز الذي يتظاهر بأنه يستخلص من مبادىء القانون المحض قراره، الذي توحي به أو تمليه اعتبارات ظرفية وعابرة، الخ.

---

(٢٠) يشكل هذا النص القسم الاخير من كتاب: عقول عملية، وهو بمثابة خاتمة له.

من النزعة الفريسية[٢١]، أو الدفاع التبجيلي (والذي لا يخلو من قدر من النفاق) عن «الأسباب الطيبة»، أو التظاهر بحب الفضيلة بكل أشكالها. إن فعل التعميم، إذ يشكل ستراتيجية ممتازة للشرعنة، يحمل دوماً على التشكيك بالتصرف العام من الوجهة الشكلية، بكونه نتيجة جهد للحصول على دعم المجموعة أو على موافقتها، من أجل امتلاك القوة الرمزية التي يمثّلها «القانون» أو الرأي المشترك، الذي هو الأساس لكل الاختيارات التي تَمْثُل بصفتها الكلية. فالقانون أو الرأي المشترك يفرض نفسه بوصفه صحيحاً، سواء على المستوى الأخلاقي والعملي ـ على الضد مما هو أناني ـ أو على المستوى النظري والمعرفي ـ على الضد مما هو ذاتي وجزئي. وهذا الأمر يصدق أكثر ما يصدق خاصة في الصراع السياسي من أجل احتكار العنف الرمزي، أي من أجل امتلاك الحق في قول ما هو حق وصادق وخيّر، وكل القيم المسماة عامة، وذلك حيث الرجوع إلى الأمر العام هو السلاح بامتياز.

إن الخيبة التي يمكن أن يولدها التحليل السوسيولوجي للمصلحة في التجرد عن المنفعة، لا يقود حتماً إلى نوع من الأخلاق القصدية المحضة، التي لكونها لا تلتفت إلى استنفاد فعل التعميم، تجهل بأن المصلحة في الامتثال للأمر العام، والربح الناتج عن الأمر العام، هما بلا جدال المحرك الأكيد للتقدم نحو الأمر العام. فعندما نقول مع المثل، إن «النفاق هو خدمة تسديها الرذيلة للفضيلة»، نلتفت أكثر ما نلتفت إلى النفاق السلبي وإلى فضح الرذيلة بصورة عامة، أو نلتفت بصورة أكثر واقعية إلى امتداح الفضيلة، الايجابي والمعترف به بصورة عامة. وكيف ننكر أن النقد الموجّه من منطلق الشبهة، يشكل هو نفسه طريقة في المشاركة بالأرباح الخاصة بالشأن العام؟ وكيف لا نرى في أي حال، أن هذا النقد في ظاهره العدمي، ينطوي في الحقيقة على الاعتراف بالمبادىء الكلية المنطقية أو الأخلاقية، التي يثيرها على الأقل بصورة ضمنية، لكي يعرض أو يعارض المنطق الأناني والنفعي، أو الجزئي والذاتي لستراتيجيات العمومية؟ وإنه لمن الملاحظ، أنه ليس بالإمكان معارضة تعريف أرسطو للإنسان، بواقع كون البشر هم غير عقلانيين، إلا بقدر ما نحكم بأنه لأمر معقول وذو معنى أن نطبق عليهم المعايير العقلية. كذلك لا يمكن، مثلاً، أن نأخذ على المثال الهيغلي لبيروقراطية الدولة، جهله بأن خُدّام الدولة يخدمون مصالحهم الخاصة تحت غطاء الخدمة العامة، إلا لأننا نقبل، ضمناً، أن بوسع البيروقراطية على ما تزعم، أن تخدم الشأن العام، وأن المعايير والانتقادات الخاصة بالعقل والأخلاق، يمكن بالتالي أن تطبَّق عليها بصورة مشروعة.

---

(٢١) أي التظاهر بالتقوى.

إن امتحان القابلية للتعميم، العزيز على كنط[٢٢]، هو الستراتيجية الشاملة للنقد المنطقي الموجه للمزاعم الأخلاقية، كما هو شأن من يزعم بأن ثمة آخرين يمكن أن تُساء معاملتهم، فقط لأنهم يملكون صفات خاصة، اللون الأسود مثلاً، وأنه كان بالإمكان أن يُسأل حول استعداده لقبول مثل هذه المعاملة لو كان أسود. ولكن أن تطرح بمفردات واقعية من الناحية السوسيولوجية، مسألة الأخلاق في السياسة، أو تصيير السياسة أخلاقاً، هو أن نتساءل بصورة جد عملية، حول الشروط التي ينبغي توافرها لكي تخضع الممارسات السياسية، بشكل دائم، إلى امتحان العمومية؛ ولكي يشتغل الحقل السياسي نفسه، بطريقة تفرض على الفاعلين الذين ينخرطون فيه، قيوداً وضوابط تجعلهم أسرى ستراتيجيات واقعية للتعميم. يتبين من ذلك أن المقصود هو تأسيس عوالم، على غرار الجمهورية المثالية بحسب مكيافيللي، وذلك حيث الفاعلون لهم مصلحة في الفضيلة، والتجرد، والاخلاص في الخدمة العامة والخير المشترك.

إن الأخلاق السياسية لا تهبط من السماء. وهي ليست مسجّلة في الطبيعة البشرية. وحدها سياسة واقعية للعقل وللأخلاق، يمكن أن تساهم في تكوين عوالم يخضع فيها الفاعلون وأعمالهم ـ عن طريق النقد خاصة ـ لنوع من امتحان التعميم المستمر، والمؤسَّس عملياً في منطق الحقل بالذات: لا يوجد عمل سياسي أكثر واقعية (على الأقل بالنسبة إلى المثقفين) سوى العمل الذي بإعطائه قوة سياسية للنقد الخلقي، يمكن أن يساهم في مجيء حقول سياسية قادرة باشتغالها ذاته، على تشجيع الفاعلين المزودين بالاستعدادات المنطقية والأخلاقية الأكثر شمولية.

باختصار، إن الأخلاق لا تملك أي حظ في الظهور، خصوصاً في مضمار السياسية، إلا إذا نجحنا في خلق الوسائل المؤسَّسية لسياسة خلقية. فالحقيقة الرسمية لما هو رسمي، وعبادة الخدمة العامة، والاخلاص للمنفعة المشتركة، كل ذلك لا يقاوم نقد الشبهة الذي يكتشف حيثما كان الفساد والوصولية والعمالة، أو يكتشف في أحسن الحالات المصلحة الخاصة في خدمة المصلحة العامة. إن الناس الرسميين المكرّسين لما يعتبره أوستن، بصورة عابرة، بمثابة «غش شرعي»، هم أناس غير رسميين قد جرى اجتماعياً شرعنتهم وتشجيعهم لكي يتعاطوا مع أنفسهم كأناس رسميين، أي لكي يعقلوا أنفسهم ويقدموا أنفسهم كخدم مخلصين للشأن العمومي وللخير العام. ولا يسع سياسة الأخلاق أن لا تأخذ هذه الواقعة بعين الاعتبار: أولاً ببذلها الجهد في أن تتعامل مع الرسميين من

---

(٢٢) يعتبر كنط أن الفعل الأخلاقي هو الذي ينطلق من مبدأ يصح اتخاذه كقاعدة كلية قابلة لأن تنطبق على كل فعل خلقي بصرف النظر عن الأحوال الخاصة والظروف الاستثنائية، بحيث يمكن لكل فرد عاقل وحر أن يتخذها قاعدة لفعله.

ضمن لعبتهم، أي في فخ التعريف الرسمي لوظائفهم الرسمية؛ ثانياً، وخاصةً، بالعمل المتواصل على رفع كلفة الجهود الرامية إلى التستّر الضروري، من أجل طمس الفروقات بين الرسمي وشبه الرسمي، أو بين مسرح الحياة السياسية وكواليسها. وهذا العمل من التعرية وهتك الأسرار ونزع الطابع السحري، ليس مخيّباً للآمال، بمعنى أنه لا يكتمل، بالفعل، إلا باسم القيم نفسها التي يتكوّن منها مبدأ الفعالية النقدية الرامية إلى تعرية واقع هو في تناقض مع القيم الرسمية المزاولة، أعني قيم المساواة، والاخاء، وخاصة، قيم الاخلاص، والتجرد، والايثار، أي كل ما يدخل في تعريف الفضيلة المدنية. ولا شيء يبعث على اليأس ـ إلا عند ذوي «النفوس الطيبة» ـ في كون الذين يُفرض عليهم هذا العمل، لا يستطيعون هم أنفسهم، المساهمة في خلق الشروط الآيلة إلى تدشين سيطرة الفضيلة المدنية، إلا بمقدار ما يؤمن لهم منطق حقولهم، تباعاً، الأرباح العائدة من الشأن العمومي، والكامنة في مبدأ غريزتهم الفضائلية. وهذا شأن الصحافيين الذين يترصّدون الفضائح، أو المثقفين الناشطين للاستيلاء على الأسباب الكلية، أو الحقوقيين المهتمين بالدفاع عن احترام القانون وتوسيع سلطته، أو المتعصبين لكشف الحقيقة كما هي حالة عالم الاجتماع.

Avec les compliments de

OMNIPHARMA

AGENT DE : - F. Hoffmann - La Roche - Bâle, Suisse
- I.C.I. Pharmaceuticals - Angleterre
- Diagnostica, Réactifs de Laboratoire.
- Oxford, Instruments de Laboratoire.
- Labo Ega, Tubes pour prèlèvements, etc ...

Adresses : Droguerie OMNIPHARMA - Badaro
Tél : 384641 - 382780 - 385080 - 387804
Tlx : 22149 LE - 43836 LE
B.P : 11- 7956 Beyrouth - Liban

WE NOW ARE STRONGLY ANCHORED THROUGHOUT ANTWERP & LONDON (GRAVESEND)

CONTAINER / CONVENTIONAL
DIRECT LINER SERVICE
FROM
NTWERP & LONDON (GRAVESAND)
TO
BEIRUT

information and Cargo bookings please contact:

AKIM - ROUKOZ SHIPPING AGENCIES (HAZEM) S.A.R.L.

General Agents for:

U.B. SHIPPING

Kanafani Bldg., 1st & 9th floor, Al Arz Street,
Phone:01/444734, 581200/1/2, Fax:01/449715,
Telex: 44476 METF LE, Beirut, LIBAN.

bonheur et de la vertu. Mais le projet de surmonter la violence est précisément une tâche qui requiert la durée. Une philosophie de l'histoire peut se déployer comme expérience de l'implication réciproque de la politique et de la morale - tâche certes infinie en ce qui tient à la réalisation, mais tâche déjà circonscrite dans son concept par Platon comme justice à savoir extension de la morale à tous.

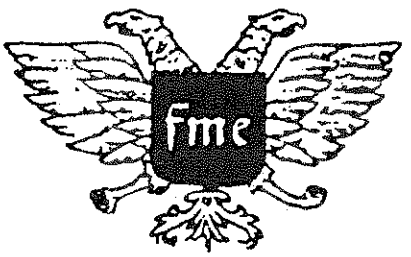

شركة فالكون مَاشينري ش.م.ل

(اف. ام. سي)

قطع غيار

ريو كمنز ج. أم جيب وايت

تلفون ٢ / ١ / ٨٩٩٠٨٠ – بيروت – لبنان

inversion des facultés de l'âme. En effet, la raison est ici réduite en esclavage par la partie la plus méchante et la plus furieuse (577 d). L'âme même est tyrannisée, invertie. La concupiscence s'est alliée à la colère pour dominer la raison. Avec la tyrannie, l'âme glisse des simples plaisirs superflus aux désirs contre-nature (571 bd). Il se produit une maléfique floraison d'actes qui, tirant profit de l'inversion, échappent à l'état de latence, voire de refoulement, dans lequel ils baignaient. Voilà qu'ils se dressent à la lumière du jour, effrontés et hagards. L'homme tyrannique affiche son antinomie (alors que l'homme démocratique n'était encore qu'anomique) et s'en nourrit car il aspire, en ultime instance, à se diviniser. Il voudra exercer sa prépotence non seulement sur la raison et les hommes, mais également sur les dieux (573 c).

En revenant à la notion de maîtrise de soi, on peut mesurer le chemin parcouru. Le méchant est l'esclave de soi (579 d), le tyran de soi-même (580 c). Il a organisé l'intempérance en véritable système qui se perpétue et se renforce et s'interdit tout retour vers le monde des hommes en raison de l'excès de ses crimes (encore qu'il ne perde pas un irréductible noyau d'humanité, et donc de raison) (577 e; 609 c).

Lorsque Platon reprend le thème de la tripartition de l'âme, pour en préciser le contenu et tracer la secrète figure, la raison (typifiée par un homme) apparaît comme l'organe de la connaisssance (580 d), l'amie de la sagesse qui cherche à saisir la vérité telle qu'elle est (581 b). La colère (typifiée par un lion) aspire pour sa part à la domination, à la victoire et aux honneurs (581 a). La concupiscence (monstre polycéphale) est amie du plaisir et de l'argent (580 e). Selon la prépondérance d'une des trois facultés, émergent trois classes d'hommes: le philosophe, l'ambitieux et l'intéressé auxquels correspondent trois genres de plaisir (581 ce). Seul le philosphe est habilité à juger quel plaisir, et donc quelle existence sont supérieurs, non seulement de par son expérience plus étendue, mais surtout parce qu'il connaît l'être (582 c). Le philosophe est donc l'homme unifié. Et dans le registre de la politique: «Est-il plus grand mal pour une Cité que ce qui la divise et la rend multiple au lieu d'une? Est-il plus grand bien que ce qui l'unit et la rend une?» (462 ab). Autant que l'individu, la Cité doit réaliser l'accord moral avec elle-même.

Le monde de l'expérience, soumis à l'empire de la violence, cherche dans la politique le moyen de réaliser les conditions de possibilité de la morale. Entre le libéralisme pour lequel l'individu est la fin, et l'étatisme pour lequel l'Etat est la fin, il ya un moyen-terme: la personne dotée d'une liberté raisonnable, c'est-à-dire d'une liberté qui vise toujours l'universel dans la coïndidence du

contradiction devient conflit qui engendre la discorde (556 e). La structure refoulée l'emporte sur la structue refoulante, avec toutefois la variante que tous les besoins de la Cité, tous les désirs dans l'individu se pressent également afin d'obtenir satisfaction. Là encore, l'empire revient à la partie concupiscente mais sans règne organisé, dans une confusion du haut et du bas sans totale inversion. Tout ce vaut, tout se convoque au banquet du plaisir. «C'est un gouvernement agréable, anarchique, bigarré, qui dispense une sorte d'égalité aussi bien à ce qui est inégal qu'à ce qui est égal» (558 c). Mais progressivement, l'égalité se fait surtout pas le bas. L'âme se livre à tous les plaisirs sans en négliger aucun qui devient pour un temps maître dans la place (560 b). Les plaisirs superflus viennent parasiter l'âme et nourrissent en ordre ou désordre la partie concupiscente. L'ami de l'égalité est totalisant, toutefois dans la durée. Il se fait toutes choses: et négociant et politicien et soûlard et sobre et sophiste et foudre de guerre (561 cd). En un mot, il ignore toute stable et rationnelle hiérarchie. On ne saurait donc confondre ce désordre avec l'ordre contrefait de la tyrannie. Le règne du désordre a placé sur le trône un va et vient de valeurs, mais dans un tel environnement que les bonnes se pervertissent et que les fausses reviennent le plus fréquemment. L'évolution vers une ferme mainmise de la concupiscence sur la raison et le courage est alors inéluctable. Platon use d'une belle métaphore pour décrire l'occupation de «l'acropole de l'âme» (560 b) par la foule des désirs naguère refoulés. En lieu et place des maximes de sagesse, les opinions malfaisantes dressent un rempart autour du nouveau monarque dont le nom est aussi légion. La faute morale s'appuie sur une erreur théorique car les vraies valeurs sont rejetées comme fausses (560 d), ce qui a pour conséquence la confusion au profit de la concupiscence. Contre quoi, Platon recommande d'attribuer à chacun en proportion de sa nature et de son mérite, non égalitairement (*Loin* 757 c)[3].

C'est l'égalisation qui amène la tyrannie, état où tous les liens sont rompus.

5 - Quatrième forme d'injustice: la tyrannie

L'égalisation engendre la tyrannie, état où tous les liens sont rompus et sur lequel règnent l'anarchie et l'anomie (575 a) - état qui, accentuation du démocratisme, n'exprime pas son trait fondamental. La tyrannie va sortir de la pure anarchie et s'organiser en érosarchie accomplissant la complète

(3) Platon rejette la démocratie parce qu'il estime que la fin de la vie humaine, et par conséquent de la vie sociale, n'est pas la liberté mais la vertu. La liberté en tant que fin est ambigue, parce qu'elle peut opter indifféremment pour le mal comme pour le bien. La vertu requiert l'éducation, soit la formation du caractère par l'habitude.

mais érige-t-elle pour autant la raison au-dessus de la concupiscence? Platon ne dit rien de tel, mais on peut déduire un certain réajustement des deux puissances raisonnable et concupiscente de la progression de la timarchie vers l'oligarchie. Au début, en pure timocratie, le courage domine la raison qui domine la concupiscence. Dans une phase de transition, raison et concupiscence s'égalisent sous la domination du courage. Enfin, devenant sensible à la richesse, le courage fait passer la raison sous la concupiscence.

3 - Deuxième forme d'injustice: la suprématie de la concupiscence

L'appétit passe ici au premier plan, mais réglé par l'intérêt. Le négoce régit la Cité, la convoitise et l'avarice conduisent à l'homme oligarchique. Les deux autres puissances sont placées de part et d'autre aux pieds de la concupiscence (553 d). Raison et courage ne sont donc pas éliminés puisque mis au service du nouveau roi. Ce rapport de vassalité implique une réaction des vassaux sur le suzerain. La concupiscence ici gouverne l'âme en prenant appui sur la raison et le courage car elle n'est pas encore devenue totalitaire et victime de la dépense inconsidérée - cas qui se présentera avec la tyrannie. Nous avons là une concupiscence qui thésaurise, accapare, accumule dans la prudence et une certaine continence. En effet, l'homme oligarchique, dans certains cas, «contient ses mauvais désirs par une sorte de sage violence, non pas en les persuadant qu'il vaut mieux ne pas leur céder, ni en les adoucissant au moyen de la raison, mais en pesant sur eux par contrainte et par peur, car il tremble pour ce qu'il a» (554 d). Un certain courage est ainsi sollicité pour réprimer d'excessifs désirs, mais un courage au service du principe de réalité dirait Freud. La raison est mise à contribution dans l'entreprise d'accumulation des richesses.

Cette structure d'équilibre cède lorsque le bien à dépenses sera celui d'autrui. Dès lors, la concupiscence lâche la bride à ses désirs (554 d). Le lien qui unit la concupiscence aux autres puissances se relâche. La tryrannie point ici, mais constamment contrebalancée par l'oligarchique pur. La structure est donc double et même contradictoire car il ya imprudence à céder aux désirs et surtout lorsqu'ils convoient le bien d'autrui. «Un tel homme, dit Platon, ne sera donc pas exempt de sédition au-dedans de lui-même; il ne sera pas un, mais double. Néanmoins, le plus souvent ses meilleurs désirs maîtrisent les pires» (554 de) sans quoi, en effet, son concept, se résolverait en celui du tyran.

4 - Troisième forme d'injustice: l'absence de suprématie

Le passage à l'homme démocratique a lieu à la faveur de ce conflit. Les pauvres dans la Cité, les désirs brimés de l'âme aspirent au partage. La

La notion d'injustice s'articule également sur la tripartition de l'âme et se caractérise essentiellement par la dysharmonie et l'inversion. N'est-elle pas nécessairement, dit Platon, «une sorte de sédition entre les trois éléments de l'âme, une confusion, une usurpation de leur tâches respectives - la révolte d'une partie contre le tout pour se donner une autorité à laquelle elle n'a point droit, parce que sa nature la destine à subir une servitude que ne doit point subir ce qui est de race royale? C'est de là, de ce trouble et de ce désordre, que naissent l'injustice, l'incontinence, la lâcheté, l'ignorance, et tous les vices en un mot» (444 ab). On est en droit de distinguer la simple confusion en tant qu'elle provoque un état de désordre et l'inversion même qui instaure un ordre contrefait. La confusion peut se traduire par une élévation des parties inférieures à la même dignité que la supérieure ou par l'abaissement de la partie supérieure - transition entre l'ordre véritable et l'ordre contrefait.

Alors que la forme de la justice est une, l'injustice présente plusieurs aspects. Platon en retient quatre et pose d'emblée une correspondance entre les quatres mauvaises constitutions politiques et les quatres conformations néfastes de l'âme (445 c). Ce sont la timarchie, l'oligarchie, la démocratie et la tyrannie - de même qu'il établit une correspondance entre la bonne constitution politique, l'aristocratie, le gouvernement des meilleurs, à savoir les philosophes, et la structure de l'âme qui donne le gouvernement à la raison, l'irascibilité (les forces de l'ordre!) lui servant d'auxiliaire. Il revient à la concupiscence (artisans et commerçants) d'obéir.

2 - Première forme d'injustice: La suprématie du courage-colère

Le passage de l'aristocratie à la timocratie s'opère lorsque, à l'occasion d'une crise, notamment d'une disette en philosophes, les meilleurs perdent le contrôle de l'Etat, la discorde s'élevant entre les gouvernants (545 d). Au niveau de l'âme, c'est la raison qui perd le contrôle par une suspension de son activité. Le pouvoir est ravi par la puissance irascible: ambition et amour des honneurs. Une société timarchique est dominée par l'armée; l'homme timarchique est hautain. L'âme «livre le gouvernement de son âme au principe intermédiaire d'ambition et de colère» (550 b). A quoi on peut ajouter que dans sa forme pure, ce gouvernement se soumet également à la raison et la concupiscence. Il est loin de livrer la personne ou la société à la concupiscence. Mais, s'il les tient en bride, il se comporte à leur égard d'une manière arbitraire. L'irascibilité, incapable de distinguer le vrai du faux et le bien du mal, n'a à leur sujet que des opinions. En effet, l'honneur n'est pas en soi fondé sur le réel, mais sur un sens commun qui peut être dans l'erreur. Ainsi la partie irascible n'établit pas la concupiscence au-dessus de la raison,

fait qu'on s'emporte contre soi et les autres en cas de manquement au devoir (440 c). Informée par la raison, elle se range donc du côté de la justice. L'optimisme intellectuel de Platon récuse l'opposition de la raison et de la colère lorsque la raison a déclaré son choix (440 b). Paradoxalement, c'est la *nature* même de l'irascibilité, comme sentiment de l'honneur qui en fait une puissance seconde par rapport aux deux autres car s'il est autonome de par sa matière, il dépend de la raison pour ce qui regarde sa forme. C'est que d'auxiliaire de la raison, la colère peut se retourner contre elle soit en se mettant au service de la concupiscence soit en s'érigeant elle-même en critère de toutes les valeurs.

La structure tripartite enveloppe donc la possibilité de plusieurs combinaisons. La justice se laisse définir par l'assignation à chaque puissance de la tâche qui lui revient. Ainsi appartient-il à la raison de commander pour son excellence et parce qu'elle «a charge de prévoyance pour l'âme toute entière et à la colère d'obéir et de seconder la raison» (441 e). Une éducation soignée grâce à laquelle la musique et la gymnastique harmoniseront les deux partiers, leur permettra de commander à l'envahissant et avide élément concupiscible. «Elles le surveilleront de peur que, se rassasiant des prétendus plaisirs du corps, il ne s'accroisse, ne prenne vigueur, et, au lieu de s'occuper de sa propre tâche, ne tente de les asservir et de les gouverner - ce qui ne convient pas à un élément de son espèce - et n'inverse toute la vie de l'âme» (442 ab).

On peut déduire que Platon ne récuse nullement l'inférieur et ne cherche pas à l'anéantir. Il soutient d'ailleurs que c'est à la faveur du gouvernement de l'âme par la raison que chacune des parties jouira de sa vie propre: «Lorsque l'âme toute entière suit l'élément philosophique, et qu'il ne s'élève en elle aucune sédition, chacune de ses parties se tient dans les limites de ses fonctions, pratique la justice et, de plus, récolte les plaisirs qui lui sont propres, les meilleurs et les plus vrais dont elle puisse jouir» (586 e - 587 a). Le bonheur résulte de l'harmonie, le malheur de l'usurpation des autres puissances: la justice ne permet «à aucune des parties de l'âme de remplir une tâche étrangère, ni aux troix parties d'empiéter réciproquement sur leurs fonctions. Elle veut que l'homme règle biens ses vraies affaires domestiques, qu'il prenne le commandement de lui-même, mette de l'ordre en lui et gagne sa propre amitié; qu'il établisse un parfait accord entre les trois éléments de son âme, comme entre les trois termes d'une harmonie (...) et que, les liant ensemble, il devienne de multiple qu'il était absolument un, tempérant et harmonieux» (433 de). La magnifique péroraison de l'*Epinomis* fait écho qui célèbre le sage qui, les yeux fixés sur l'unité, se saisit lui-même en unité (*Epinomis* 991 e, 992 b).

et être maître de soi en ce qui concerne les plaisirs du vin, de l'amour et de la table» (389 de). Plus précisément, la tempérance est ordre et donc harmonie (430 e; 431 e). Seule cette domination du meilleur sur le moins bon est sagesse pratique. L'intempérance est concept second déduit de celui de tempérance. Elle est désordre et dysharmonie, irrationnelle en ce qu'elle libère la partie sans raison. Mais il est un mal plus insidieux que la libération, c'est la domination inverse - de la raison par la non-raison. Apparemment, le seul désordre implique déjà la domination inversée. En réalité, il importe de distinguer le simple désordre d'un ordre contrefait qui ne met pas la raison hors circuit mais l'assujettit aux desseins de la partie irrationnelle. Le mal est une inversion.

Le concept d'inversion *(anatropè)* fonde la dynamique de la psychologie et de la morale politique de Platon. L'anatropie fait basculer les valeurs sens dessus- dessous comme un navire est retourné par une tempête (389 d; *Lois* 640 e, 906 e). Prenant appui sur l'imagination, mère de toute illusion, son ambition est totalitaire. C'est l'ensemble des valeurs qu'elle entend renverser. Plus d'une fois, Platon insiste sur cette totalisation négative qui «inverse *tout* chez les particuliers et dans L'Etat» (424 e), «inverse *tout* et ruine» son propre projet politique (VII.007 lettre 336 b). La concupiscence risque d'«inverser *toute* la vie» (442 b), alors que la partie irascible, autre levier anatropique, «inverse bien des choses par sa violence irraisonnée» (*Lois* 863 b). Le concept d'une totalisation négative trouvera naturellement son ultime illustration dans la figure du tyran, celui qui ose *tout* (571 cd). Il est vain de chercher à définir les divers vices et les iniques régimes politiques tant qu'on n'a pas saisi leur raison séminale dans l'inversion.

Le chemin court donne de l'inversion la structure simple: l'irrationnel domine le rationnel, l'inférieur se présente comme le supérieur et s'impose comme tel à l'avis unanime. Ce n'est pas l'inférieur comme tel qui est le mal, comme nous le verrons, mais l'inversion même.

Le chemin long complique le schéma en conservant le principe. Tant qu'il oppose seulement le rationnel à l'irrationnel, Platon assimile implicitement la colère sinon à la concupiscence en tant que telle, du moins au non-rationnel (cf. *Timée* 42 d). Développant la notion d'irascibilité, Platon doit la distinguer à la fois de la concupiscence grâce à la sainte colère (440 a), et de la raison grâce à l'observation des enfants, susceptibles de colère mais encore irréfléchis (441 ab). L'irascibilité devient-elle pour autant un troisième principle? Négative si on n'envisage que son rôle d'auxiliaire des deux autres puissances, la réponse est affirmative dès lors qu'on prend en considération sa nature propre qui est le sens de l'honneur. Principe du courage (375 a), elle

détournée de son contexte: «l'âme ne cesse de retisser ce qui s'est usé» (*Ibid.*, 87 e; cf. *Lois* 904 c).

Entre l'âme et le corps s'instaure un va et vient, détermination et contre-détermination. Il faut toutefois tenir fermement à l'intuition originelle qui est l'auto-détermination de l'âme qui corporise ou rejaillit sur le corps car elle le façonne sur le patron de son désir, et même le produit s'il est vrai que le regard, s'étant par erreur porté vers le bas (*Phèdre* 247 b, *Rép* 510 b), élève à la dignité de l'être ce qui n'existe pas vraiment.

Evoquant la différence entre vertu et vice, Platon en vient à la fonder sur le tiraillement de l'âme soumise à des tractions en sens contraire. Or l'homme doit obéir à «celle qui conduit le fil d'or et sacré de la délibération raisonnée à laquelle on donne le nom de loi collective de la Cité» (*Lois* 645 a). Ces mouvements contraires n'empêchent pas l'unicité de l'homme (*Ibid.*, 644 c). Le bien consiste dans le gouvernement de soi et le mal dans l'incapacité de se gouverner (*Ibid.*, 644 b). Le Levier du bien est délibération raisonnée sur ce qui vaut le mieux ou ce qui est le pire» (*Ibid.*, 644 d). En se reportant à la *République, on peut voir comment la notion d'un tiraillement, et partant d'une certaine auto-motricité des tendances, se greffe sur la tripartition de l'âme et développe une dynamique des facultés explicatrice du mal dans les sphères correspondantes et conjuguées de la morale et de la politique.*

Il y a un chemin court et un chemin long qui conduisent au cœur du problème. Le chemin long met en scène la tripartition de l'âme; le court se contente d'un dédoublement en partie supérieure rationnelle et en partie inférieure irrationnelle. Empruntons-le dans un premier moment.

Le problème est posé à l'occasion de l'examen de la notion de tempérance que Platon définit comme une sorte «d'ordre, une maîtrise qui s'exerce sur certains plaisirs et certaines passions, comme l'indique (...) l'expression commune «maître de soi-même», et quelques autres semblables qui sont, pour ainsi dire, des traces de cette vertu». La maîtrise de soi suppose deux étages dans la personne avec la possibilité, dans la non-maîtrise de soi, due «à une mauvaise éducation ou à quelque mauvaise fréquentation», d'un esclavage de soi. Dans ce cas, la partie supérieure, plus petite, «est dominée par la masse des éléments qui composent l'inférieure» (430 e - 431 b). Le dédoublement gagne en acuité ce qu'elle perd en richesse et complexité par rapport à la tripartition. A la tempérance correspond la structure où domine la raison; à l'intempérance celle où domine la concupiscence, élément qui fait l'âme aimer, avoir soif et tourner autour des autres désirs (439 d).

La tempérance a été d'abord définie comme la nécessité d'«obéir aux chefs

se mettre au service de l'inférieur. Il est à remarquer que le cocher (la raison) est entraîné dans la chute provoquée par le mauvais cheval, et qu'en sus, il commet des fautes (*Phèdre* 248 b), celle au moins de n'avoir su bien dresser le mauvais cheval (*Ibid.*, 247 b) lequel est attiré vers la terre et donc vers la corporéité. L'incarnation consacre en quelque sorte la victoire de la partie concupiscente. D'une part, cette dernière a pris l'ascendant sur toute l'âme dans le désordre et la démesure, afin de l'entraîner dans son dessein d'incorporation, et d'autre part, celle-ci survenue, elle organise la prise de contrôle de l'âme d'une manière perpétuelle en se nourrissant par le truchement du corps et en affaiblissant d'autant la raison[2].

Que l'âme s'enchaîne elle-même, prenant appui sur le corps, c'est ce que le *Phédon* (82 d-83 a) confirme: «Et le merveilleux de cette clôture, la philosophie s'en est rendue compte, c'est qu'elle est l'œuvre du désir, et que celui qui concourt le plus à charger l'enchaîné de ses chaînes, c'est peut-être lui-même!». Conception qui reçoit un éclairage mythique de la chute originelle, mais qui rend surtout compte de la rechute permanente, c'est-à-dire de la réinclusion successive de l'âme dans le corps. En effet, précise Platon, toute impureté dans l'âme est une manière de détermination qui la rend extrêmement sensible aux qualités relatives et à leurs sollicitations: «Tout plaisir et toute peine possèdent une manière de clou, avec quoi ils coulent l'âme au corps et la fichent en lui, faisant qu'ainsi elle a de la corporéité et qu'elle juge de la vérité des choses d'après les affirmations même du corps. Du fait qu'en cela elle se conforme au corps en ses jugements et se complaît aux mêmes objets, il doit nécessairement (...) se produire en elle une conformité de tendances comme une conformité de culture; elle est telle, par suite, que jamais elle ne parvient chez Hadès en état de pureté, mais au contraire contaminée par le corps d'où elle est sortie. Le résultat, c'est qu'elle ne tarde pas à retomber dans un autre corps où en quelque sorte elle s'ensemence et prend racine. En conséquence de quoi, elle est frustrée de tout droit à partager l'existence de ce qui est divin et, du même coup, pur et unique en sa forme» (*Ibid.*, 83 de). Pour conclure, avec une parole de Cébès

(2) Le mythe de l'attelage ailé suggère une hétérogénéité pré-empirique de l'ame que le Timée montre se constituant au moment de sa production et dont la République exhibe l'action. Toutefois, si dans sa manifestation l'ame est surement multiforme, elle ne l'est pas dans son essence puisque dans sa pureté originelle elle aurait pu être uniforme (612a). A la raison se seraient greffées les deux autres puissances. Il n'est pas impossible de penser que l'uniformité originelle est simplement parfaite cohérence des trois puissance, la chute provenant de leur dissociation, chose impossible dans le cas des dieux.

Platon distingue dans l'âme l'appétit (épithumia) qui vise à la conservation de l'individu (439d[1]), le courage-ardeur (*thumos)* qui s'occupe de défendre l'honneur et de protéger l'amour-propre (581 ab; 439 e-441 a) et la raison (logos) par quoi sont définis les choix corrects *(Timée* 44 d, 69 d-70e). La considération de ces trois fonctions, respectivement localisées dans le ventre, le cœur et la tête, permet d'approcher l'essence de l'âme (cf. *Phèdre* 246 a; *Timée* 72 d) fondée, en première analyse, sur le dualisme de l'âme et du corps (*Gorgias* 493 a; *Phédon* 63 e). Le relatif maléfice du corps provient de la dualité de l'intelligible et du sensible, c'est-à-dire de l'incomposé et donc indissoluble et du composé et donc dissoluble (*Phédon* 78 bc). Est-ce à dire que la matière est cause du mal? N'est-elle pas plutôt son réceptacle? Constitue-t-elle un espace maléficiant ou désigne-t-elle un lieu de châtiment et de correction? On peut déduire le premier point du *Timée,* le deuxième de *la République* et du *Phèdre* pour qui l'âme s'incarne à la suite d'une faute. Le mal ne saurait alors être localisé dans le plus bas, mais dans l'attirance du supérieur vers l'inférieur: C'est la faculté concupiscente qui provoque la chute par son désir du monde d'illusion et de vacarme. L'indéniable lutte entre l'âme et le corps n'est donc pas originaire selon ce schéma puisqu'elle dérive d'un conflit intrapsychique. Pour être possible, ce conflit suppose l'hétérogénéité des parties qui composent l'âme. Le *Phèdre* (246 b) l'affirme sans explication. Le *Timée* en propose la suivante: la partie immortelle de l'âme est produite par le Démiurge (*Timée* 42 e, 69 c) et par les dieux subalternes la partie mortelle (*Ibid.,* 69 c) ainsi qualifiée: «Elle comporte en elle des passions redoutables et inévitables. D'abord le plaisir, cet appât très puissant pour le mal, puis les couleurs, causes que nous abandonnons le bien, et puis encore la témérité et la peur conseillères stupides, le désir sourd aux avis et enfin l'espérance, facile à décevoir. Ils on mélangé tout cela à la sensation irraisonnée et à l'amour prêt à tout risquer. Et ainsi ils ont composé par des procédés nécessaires, l'âme mortelle» (*Ibid.,* 69 cd). L'âme mortelle, composée, se ressent de son insertion dans le corps dont elle subit les mouvements. En dépit de la distribution de l'âme dans trois régions du corps, un canal les relie permettant à la raison de commander les facultés irascible et concupiscente (*Ibid.,* 69 e; 70 bd), mais aussi d'être affectée par elles (611 bd).

Dans le drame de la chute de l'âme, le bon et le mauvais cheval ne sont pas qualifiés, mais on peut les rapporter aux facultés irascible et concupiscente. L'irascibilité est chez Platon affectée d'un préjugé favorable comme principe du courage (375 a) et alliée naturelle de la raison (429 ab; 440 e, 589 b). Naturellement, la faculté irascible vise le supérieur, mais peut promptement

(1) Tous les renvois sans indication de dialogue sont à la République.

PENSER LE RAPPORT ENTRE MORALE ET POLITIQUE A PARTIR DE L'ANTHROPOLOGIE

Jad Hatem(*)

Penser le rapport entre morale et politique, implique la compréhension de la vie des hommes en communauté sous l'angle du normatif. Une anthropologie Philosophique est donc requise qui permettra de fonder la question du meilleur Etat, question née sur le sol grec de la pluralité des formes du pouvoir.

Que la politique soit mue par l'idée du meilleur, les Anciens en avaient parfaitement conscience qui la faisaient consister soit dans la conservation pour éviter le pire soit dans le changement pour réaliser un mieux. La philosophie politique naît du besoin de caractériser le bien visé par la politique: La vie bonne en société ou le véritable art de vivre. Quant à la nature des choses politiques sa détermination sera réservée à la science politique. Mais à cette science échappe la normativité fondamentale. La tension entre la philosophie politique et la science politique reproduit celle entre devoir-être et être.

Nous allons examiner dans cette étude comment Platon traite le problème.

1 - La Psychologie platonicienne comme substrat de l'implication réciproque de la morale et de la politique

La division de l'âme en facultés obéit à plus d'un objectif. J'en distinguerai ici deux: Le premier est strictement analytique. On constate les tendances en vue d'opérer des recoupements susceptibles d'expliquer le comportement humain et éventuellement de dégager une typologie, voire une caractérologie. Le deuxième est dynamique. La division est propice à l'interprétation des conduites morales et politiques moyennant une combinatoire.

(*) Docteur en Philosophie, Professeur à l'U.S.J.

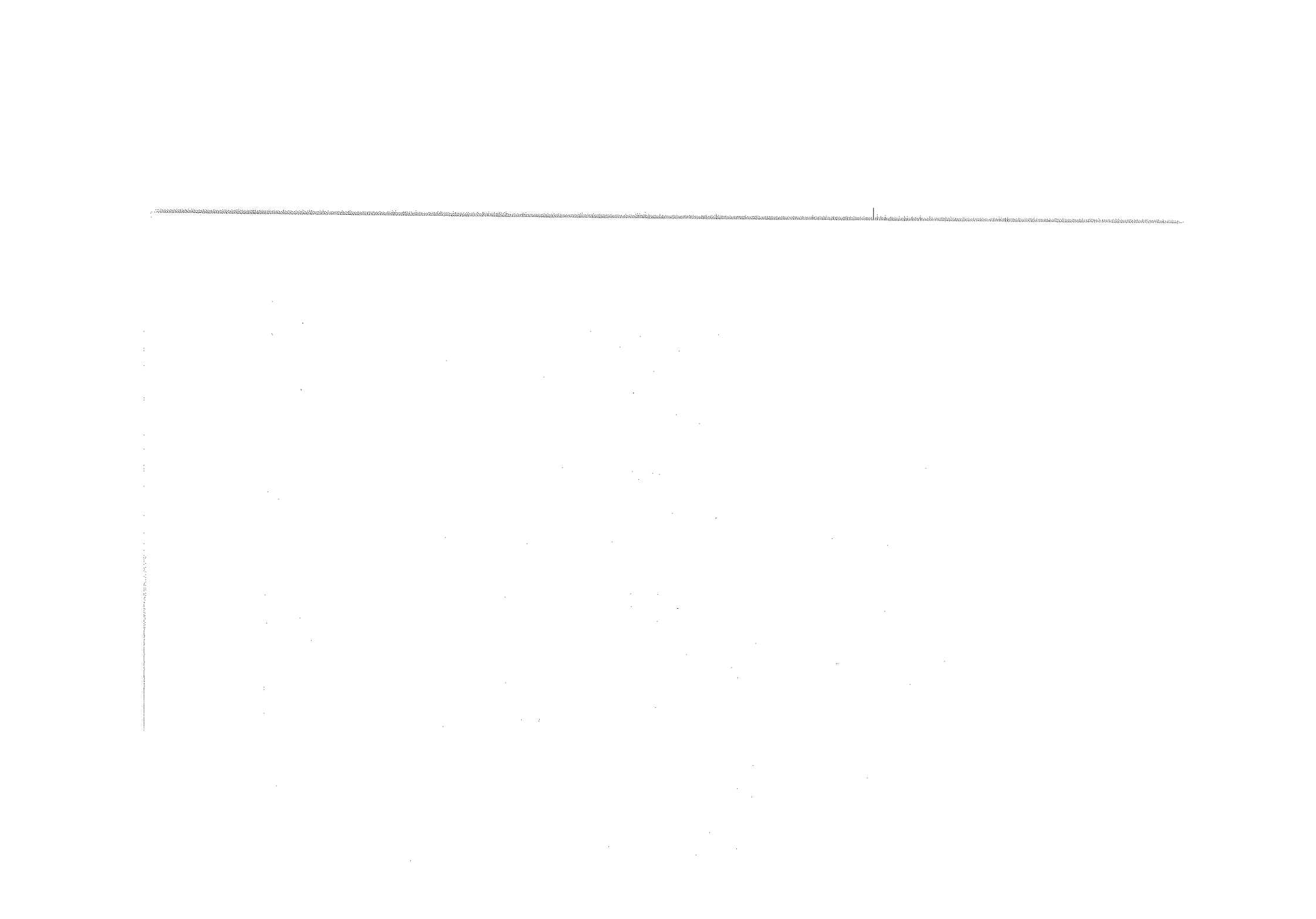

المكياڤيللية
قراءة في كتاب «الأمير»

د. إلهام منصور(*)

ما أقوم به، هنا، ليس بحثاً في السياسة، بل محاولة شرح أحد مصطلحاتها: المكياڤيللية. فكثيرون يستعملون هذا المصطلح لوصف ممارسات معيّنة، تكون أحياناً ممارسات سياسية، وأحياناً أخرى ممارسات خارج السياسة. وهذا يدل على وسع انتشار المصطلح هذا في وصف سلوك معين. وسأحاول في ذلك الارتكاز على كتاب «الأمير» لمكياڤيللي. ويجب، أولاً، الإقرار بأن هذا الكتاب لا يضم جميع آراء مكياڤيللي السياسية، لكن الكاتب حاول فيه أن يلخّص نتائج خبرته من خلال أحداث معينة، ليقدّمه إلى «لورنزو»، نجل «بيار دي موسّي»، وهو حديث موجّه إلى الأمراء، بوجه عام، لكي يتعلموا كيفية الوصول إلى السلطة وكيفية المحافظة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن مكياڤيللي ميّز تمييزاً تاماً بين الأخلاق والسياسة، واقتصر بحثه على درس مفهوم الامارة وأنواعها وكيفية تكوّنها واستمرارها وزوالها، مع وصف مسهب لشخصية الأمير الناجح. ولهذا السبب، أتى عنوان كتابه على الشكل التالي: «الأمير أو في الامارات».

في هذا الكتاب الذي أصبح مشهوراً جداً، والذي يقرأه تقريباً كل رجال السياسة في عصرنا، يقسم مكياڤيللي الامارات إلى قسمين، منها الموروثة ومنها الجديدة، ويعتبر أن المحافظة على الامارات الموروثة أمر أسهل، بينما الصعوبة تكمن في تكوين الامارات الجديدة وكيفية المحافظة عليها. وهذه الأخيرة تنقسم، بدورها، إلى قسمين:

(*) أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

الجديدة كلياً، وتلك التي تضاف إلى الامارات القائمة والموروثة، كما حصل بين امارة «نابل» و «اسبانيا».

يبدأ مكياڤيللي بطرح سؤال أساسي: هل من الحق أو من العدل، الاستيلاء على امارة جديدة؟ ويرفض الكاتب هذا السؤال لأنه يدخل في باب الأخلاق، ولهذا السبب فهو خارج حقل السياسة التي تقوم على القوة، إذ ان القوة هي الفعل التاريخي الأساسي. ويشرح ذلك بقوله: «إن رغبة السيطرة والاستيلاء هي شيء عادي وطبيعي، وكل من لديه هذه الرغبة، ممدوح لا مذموم». من هنا فإن الواقع الأول والأخير لسياسة كل أمير، هو استعمال القوة أي الحرب. والحرب، بالنسبة لمكياڤيللي، هي فن على كل أمير اتقانه إذا أراد الاستمرار في الحكم. ويقول: «الحرب وكل القوانين المتعلقة بها، هي الغرض الوحيد الذي يجب أن يشغل أفعال كل أمير وأفكاره، فهي عمله الأساسي، أي مهمته، وهي مهمة كل من يحكم، وبواسطتها لا يحافظ الأمراء فقط على اماراتهم، بل يستطيع الأفراد العاديون أن يصبحوا أمراء. فبسبب إهمال السلاح، وتفضيل الطرق السهلة عليه، فقد بعض الحكام دولهم. إذاً فاحتقار فن الحرب هو الخطوة الأولى نحو الدمار والزوال، وامتلاك هذا الفن كلياً هو الوسيلة للوصول إلى السلطة». وبما أن لكل بناء أسساً، تصبح أسس كل امارة، موروثة كانت أو جديدة، اشتراع قوانين جديدة والحصول على سلاح جديد. والقوانين الجديدة، عند مكياڤيللي، هي التي تقوم على القوة، والسلاح المفيد هو السلاح الأجدى في الحروب. إذاً، فالقوانين الجيدة عليها أن تكون محصنة بالسلاح وبالجيش القويين، وما يعطي القوة للجيش هو الوطنية، بمعنى أن يكون أفراد الجيش كلهم من أبناء الوطن، لا غرباء مرتزقة، لأن من طبيعة الغرباء، عدم الوفاء، أي الخيانة. وعندها لا يعود للقوة فعل ولا للجيش دور.

كيف تبنى الامارات؟

يعتبر مكياڤيللي أن القانون المجرد هو دخيل على هذا السؤال، لأن المشكلة ليست في البحث في الحق والعدل وغيرهما، بل في البحث عن كيفية الحصول على الحكم وكيفية الاستمرار فيه.

ولهذا السبب، يرى أن هناك أربع طرق للوصول إلى السلطة، يقابلها أربع طرق للمحافظة عليها أو لفقدها:

ـ **الطريقة الأولى:** يتم التوصل إلى السلطة والحكم بواسطة القوة الخاصة، والشجاعة والعزم، وأحياناً بواسطة استعمال الطرق الوحشية ـ أي بواسطة استعمال سلاح الأمير الخاص.

ـ **الطريقة الثانية:** يتم التوصل إلى السلطة بواسطة الحظ وسلاح الآخرين.

ـ **الطريقة الثالثة:** يتم التوصل إلى السلطة بواسطة التزلّف والاستجداء وغيرهما من الوسائل المماثلة.

ـ **الطريقة الرابعة:** يتم التوصل إلى

السلطة بواسطة المواطنين، أي بموافقتهم.

ويهمل مكيافيللي الطريقتين الأخيرتين، ويركز على الطريقتين الأولتين، ويشدّد على قوة الإنسان في التغلب على الحظ والقدر. لكن نظريته في الحياة تقول ان للحظ دوراً مهماً في تسيير أمور كل انسان، ولكنه يقول أيضاً ان أمام الحظ هذا، لا تسقط حرية الإنسان نهائياً، فهو يقر بأن للحظ دوراً بنسبة خمسين في المئة في أفعالنا، فيما يبقى القسم الآخر خاضعاً لحريتنا. وهو يُشبِّه الحظ بالنهر الجارف الذي يأخذ كل شيء في طريقه، لكنه يعتبر أن الإنسان، كل إنسان، قادر عندما تهدأ العاصفة، على بناء السدود التي تحميه من عاصفة ثانية. فالحظ يلعب دوره حين لا يجد مقاومة. من هنا، وجب على الإنسان أن يتحصن ضد الحظ، وعليه أن يكون بطّاشاً لأن الحظ بنظر مكيافيللي «أنثى ترضخ للقوة وتتمرّد أمام الضعف».

كيف تتم المحافظة على السلطة؟

أولاً: إن الذي يتوصّل إلى السلطة بواسطة قوته وسلاحه الخاص، يجد صعوبات كبيرة في طريقه لكي يرسخ هذه السلطة التي لا تكون المحافظة عليها سهلة. والصعوبة الأولى في ذلك هي في إنشاء مؤسسات جديدة، لأن من يحاول إنشاء هذه المؤسسات وتثبيتها، سيجد كل المستفيدين من المؤسسات القديمة ضدَّه، فلا يتحالف معه إلا المستفيدون من المؤسسات الجديدة. ويكون تحالفهم هذا هشاً بسبب خوفهم من الجديد. من هنا، فإن هجوم المستائين يكون شرساً، بينما يكون دفاع المستفيدين ضعيفاً. بالنسبة إلى وضع كهذا، يقول مكيافيللي: «إن كل الأنبياء المسلّحين انتصروا، بينما انهزم الأنبياء غير المسلّحين»، ذلك لأن الشعب غير ثابت ويُستمال بسرعة، لكن المحافظة على رضاه غير ثابتة، ولهذا السبب، يجب استعمال القوة لإرغامه على الاستمرار في الخضوع حين يبدأ بمحاولات التمرد. وعندما يتوصل الحاكم الجديد إلى إرساء حكمه والتخلص من كل المعارضين الذين هم في مستواه، يصبح قادراً على الاستمرار في السيادة والسلطة.

ثانياً: إن الوصول إلى السلطة بواسطة الحظ وسلاح الغير هو سهل، بينما المحافظة عليها هي صعبة، لأن الحاكم الذي يصل بهذه الطرق يخضع لتقلبات إرادة من أوصله. ولهذا السبب، إن أراد الاستمرار في الحكم، كان عليه أن يمتلك ذكاءً خارقاً لكي يستطيع المحافظة على ما منحه إياه الحظ والغير. وفي هذا السياق، يُعطي مكيافيللي مثلاً عن «قيصر بورجيا» الذي توصل إلى الحكم بواسطة الحظ والآخرين والذي كان يتمتع بذكاء خارق، ومع ذلك خسر الحكم ولم يستطع الاستمرار فيه. لقد استعمل «بورجيا» كل الوسائل التي تمكّنه من المحافظة على السلطة، ولكن الحظ خانه بسبب ما ألمَّ به من مرض

مبكّر منعه من تثبيت ما بناه بواسطة إرادته القوية.

ثالثاً: إن الوصول إلى السلطة بواسطة التزلف والمراوغة والاستجداء وغيرها من الوسائل المنحطة، طريقة يحتقرها مكيافيللي ويعتبر أن من يصل بواسطتها سيستعمل الوحشية والعنف كي يستطيع الاستمرار في الحكم. وهنا نراه يقسم هذه الممارسات الوحشية إلى نوعين، حسنة وسيئة، ويقول إن الوحشية التي تُعتبر حسنة، هي التي تمارَس دفعة واحدة في بداية عهد الحاكم الجديد وذلك لكي لا يضطر إلى العودة إليها ثانية. وبعد هذا البطش المثبِّت للسلطة، على الحاكم أن يبدأ بالأعمال الحسنة وذلك بشكل متسلسل وعلى دفعات متتالية لكي يتذوقها الشعب بعد أن يكون قد نسي الوحشية الأولى.

أما الممارسات الوحشية السّيئة، فهي التي يقوم بها الحاكم بشكل مستمر وبدفعات صغيرة لأنها لا تحسم الأمر وتجعل الحاكم يلجأ إليها كلما دعت الحاجة، مما يدفع الشعب إلى فقدان الشعور بالأمان والحاكم إلى استعمال العنف بشكل مستمر. وفي هذا الإطار، يركّز مكيافيللي على مبدأ أساسي وهو عدم طرح سؤال عن مفهومي الخير والشر. ففي السياسة، لا تُطرح هذه المفاهيم لأن المقياس الأهم فيها هو النجاح.

وإذا أراد الحاكم أن يحافظ على سلطته، فهو بالضرورة سيقمع بعض الأشخاص. وإذا كان ذكياً، فإنه لا يقمع إلا الضعفاء. وإذا اضطر إلى قمع الأقوياء، فعليه أن يمارس قمعاً قاسياً جذرياً ونهائياً. يقول: «أما بالنسبة إلى الأقوياء فيجب عى الحاكم أن يتجنّبهم. ولكن إذا اضطر إلى مواجهتهم، فعليه قتلهم».

رابعاً: عندما يتوصل الحاكم إلى السلطة بواسطة رضى المواطنين، فالمحافظة على هذه السلطة تتطلب بعض المهارة وبعض الحظ المساعد. فحاكم من هذا النوع يتوصل إلى السلطة إما بدعم من الكبار، أو بدعم من الشعب. ففي كل البلدان «الشعب لا يريد أن يؤمر وأن يُضغط عليه من قبل الكبار. بينما هؤلاء يحبون الحكم، ويضغطون على الشعب. من هنا فإن الشعب يدعم الحاكم حين يرى نفسه غير قادر على رفع ظلم الكبار عنه. والكبار عندما يرون أنهم غير قادرين على السيطرة على الشعب، يتفقون في ما بينهم لإيصال أحدهم إلى السلطة ويستمرون من خلاله في ممارسة دورهم.

أما بالنسبة إلى الحاكم، فإن كان مدعوماً من الأقوياء والكبار، وجد صعوبة كبيرة في المحافظة على السلطة أكبر من التي تواجهه لو كان مدعوماً من الشعب. فالشعب، بنظر مكيافيللي، سهل المراس لأنه لا يطلب إلا رفع الظلم عنه. ولهذا السبب، على الأمير المدعوم من الكبار والوجهاء أن يستميل الشعب إلى جانبه، وهذه الاستمالة لا تتطلب عبقرية

خاصة ولا فناً معيناً. ولهذا السبب، نرى مكيافيللي لا يسهب كثيراً في شرح وعرض الوسائل الآيلة إلى الاستمرار في حكم من هذا النوع.

بعد هذا العرض لأنواع السلطة السابقة، يحاول مكيافيللي أن يعطينا لمحة سريعة عن أنواع أخرى لا يهتم بها كثيراً، وهي ما يُسميه «الامارات اللاهوتية». ويرى أن السلطة في امارة من هذا النوع تقوم على الحظ والحنكة، والمحافظة عليها غير مطلوبة لأن «الله هو الذي يوجدها وهو الذي يحافظ عليها».

ثم ينتقل إلى الامارات المستبدّة التي يحكمها أمير متسلط، ويكون فيها أفراد الشعب بمثابة العبيد، ويرى أن امارة من هذا النوع، من الصعب الاستيلاء عليها لأن الشعب يكون ملتفّاً حول الحاكم. أما إذا تم الاستيلاء عليها، فمن السهل الاستمرار في ذلك لأن إنهاء ذرية الحاكم السابق يكفي لإلغاء أي تأثير له على الشعب. وهذا الشعب المعتاد على الخضوع، سيمارس الدور نفسه مع الحاكم الجديد.

أما الامارات الارستقراطية التي يحكمها أمير يساعده بعض الكبار الذين لا يحتاجون إليه لإثبات نسبهم، فهي سهلة المنال لأنها تضم دائماً، عدداً من الكبار غير المؤيدين للحاكم والجاهزين لتسهيل الطريق للغريب. ولكن من الصعب المحافظة على الحكم فيها، لأنه من الصعب إرضاء كل الكبار أو القضاء عليهم جميعاً.

أما الجمهورية التي تعيش حرة بقوانينها، فمن الصعب جداً المحافظة عليها مع حاكم جديد لأنها على نقيض الامارات المستبدة حيث الشعب معتاد على الطاعة. وهنا يرى مكيافيللي أن كل الوسائل السابقة لا تنفع هنا.

يبقى شيء واحد وهو التحطيم النهائي للجمهورية: «كل من يتوصل إلى حكم دولة معتادة على الحرية ولا ينهيها، عليه أن ينتظر أن تنهيه هي. إن كل الاحتياطات التي من الممكن أن يتخذها الحاكم لا تجدي إذا لم يحل الدولة ويشتت شعبها، لأن هذا الشعب، وفي أول مناسبة، سيعود إلى المطالبة بالحرية وبمؤسساته القديمة.

كيف يجب أن يكون الأمير؟

يبرز من خلال الدراسة صورة الأمير قيصر بورجيا الذي يعتبره مكيافيللي نموذج الحكمة السياسية، مقابل لويس الثاني عشر الأمير بالوراثة والذي امتلأ حكمه بالأخطاء. وفي آخر فصول كتابه، من الفصل الخامس عشر حتى الفصل العشرين، يحاول الكاتب رسم صورة الأمير كما يجب أن يكون.

ويطرح السؤال الأول: كيف يجب على الأمير أن يسلك مع محكوميه ومع أصدقائه؟ ويرى أن واجبات الأمير أو الحاكم، كانت من المسائل التي كثيراً ما عولجت في القرون الوسطى. وهو يريد الابتعاد عن مفهوم الـ «يجب» ليعود إلى

الواقع يستخرج منه الحقائق. ففي الواقع، يرى مكيافيللي أن الأمير يعيش في خطر مستمر وعليه أن يخاف من شيئين: الأول داخلي يتعلق بدولته وسلوك أتباعه، والثاني خارجي يتعلق بأهداف القوى المحيطة بإمارته. من هنا، يرى الكاتب أنه من السخف أن يعيش الأمير «كما يجب» في العالم الواقعي. فعليه أن يكون حسناً وسيئاً بحسب الضرورة. ومن المؤكد أنه من الأفضل أن يجمع في شخصه كل الصفات الحسنة، وأن يكون كريماً، فاعل خير، رحوماً، يحافظ على صدق كلامه، شجاعاً، صريحاً.. عنيفاً.. وقوراً.. ديِّناً... لكن أمراً كهذا غير ممكن في الشروط الانسانية، ويكفي الأمير أن يتجنب الأمور المشينة التي تجعله يخسر حكمه. أما بالنسبة إلى الأمور المشينة الأخرى، فعليه أن يقاومها، وإن تعذّر عليه ذلك، فالأمر ليس مهماً، بل إن بعض السيئات ضروري للمحافظة على السلطة. وفي هذا الصدد يقول مكيافيللي: «إذا تفحصنا الأمور جيداً، نرى «أن بعض الأشياء التي تبدو فضائل، تؤدي إذا اتُّبعت إلى دمار الإنسان، بينما هناك أشياء أخرى تبدو كرذائل ولكنها تؤدي إلى زيادة ما يشعر به الإنسان من طمأنينة وسعادة».

هنا ينهي مكيافيللي الفصل الخامس عشر لينتقل في الفصول الأخرى إلى النتائج التي توصلت إليها مقدماته السابقة. فهو يعتبر أنه من الحسن أن يُعرف الأمير بالليبرالية والكرم، لكن البخل هو من الصفات السيئة التي تساعد على السيطرة. فالليبرالية قد تنجح في اجتذاب البعض إلى جانب الأمير، ولكنها تؤدي بالأكثرية إلى المعارضة مما يفسد صورة هذا الأخير. وإذا مارس الأمير كرمه وافتقر، ابتعد عنه الناس وسقط اعتباره عندهم. كما أن على الأمير مثلاً أن يكون رحوماً، ولكن عليه، في الوقت نفسه، أن يحذر الرحمة في غير محلها؛ فـ «قيصر بورجيا» قد حقق بواسطة القساوة التي عُرف بها تثبيت النظام والوحدة في رومانيا. من هنا، فإن القساوة عمل مبارك إذا قضت على الفتنة في بدايتها. والفلتان إذا استفحل أضر بالجميع، بينما التدابير القاسية إذا ما اتُّخذت ونُفّذت في البداية، لا تطال إلا بعض الأفراد. خلاصة القول: إن الرحمة عند الأمير تعني المحافظة على الدولة.

من القول السابق، يصل مكيافيللي إلى سؤال هو: هل على الأمير أن يكون مهاباً أو محبوباً من الشعب؟ ويجيب بأنه من الأفضل أن يكون الاثنين معاً. ولكن الأمر هذا في غاية الصعوبة، ولذلك فالأضمن له أن يكون مُهاباً لعدة أسباب: أولاً لأن الإنسان ناكر للجميل متقلّب يرتعد أمام المخاطر ويحب الربح. فإذا عومل بالحسنى، فهو دائم الولاء للأمير يقدِّم له دمه ورزقه وحياته وأولاده طالما أن الخطر بعيد. وحين يقترب الخطر، نراه ينقلب بسرعة، فيفقد الأمير سلطانه إذا كان يتكل على أعماله الحسنة في مرحلة الأمن، لأن الناس يفكرون بإيذاء من يُحبِّب بنفسه أكثر من تفكيرهم بإيذاء من

يهابون. إن رابطة الحب تتفتَّت بسرعة أمام المصالح، بينما علاقة الرهبة تظل ثابتة خوفاً من العقاب. أخيراً، فالأمير لا يستطيع أن يستميل حب الشعب لأن الشعب يحب على هواه وبحسب مزاجه. ولكن الأمير يستطيع أن يفرض الرهبة لأن الناس يخافون. إنه إذاً، قادر على فرض الخوف وعاجز عن فرض الحب، فعليه بناءً على ذلك أن يبني سلطته على ما يستطيع فعله لا على ما يتعلق بأهواء الناس. لكن الأمير المهاب هو، في الوقت نفسه، مكروه، وكراهية الناس للأمير شيء خطير عليه تلافيه، كيف؟ هنا يجد مكيافيللي وصفة سهلة تجعل من الأمير حاكماً مهاباً غير مكروه وهي عدم انتهاك ممتلكات الناس وعدم المساس بشرف نسائهم. وهذا بنظره يكفي.

ثم ينتقل مكيافيللي إلى مفهوم الصدق، ويعتبر أن احترام الأمير لأقواله وتصرفه بصدق وصراحة، هو أمر جيد يُحمد عليه. ولكن ماذا نرى في الواقع؟ إننا نرى أمراء عظاماً قاموا بأعمال كبيرة من دون أن يحترموا كلامهم، وإنما توصلوا إلى ما توصلوا إليه بواسطة الحيلة والدهاء. وهنا يُفرد مكيافيللي فصلاً كاملاً لهذه الملاحظة الواقعية التي تشكل أساس المكيافيللية. وهذا الفصل هو المقروء بنهم من قبل رجال السياسة الذين يبحثون عن النجاح في ممارسة السلطة. ولشرح هذه الملاحظة الواقعية وتبيان صحتها، يلجأ مكيافيللي إلى الأسطورة لكي يُغلِّف بها قوله الواضح. تقول الأسطورة إن «أشيل» كان له مربٍّ هو شيرو، الذي كان نصف انسان ونصف حصان. وقد عنى القدماء بذلك أنه من الضروري أن يتصرف الأمير كإنسان وكحيوان في الوقت نفسه. وخاصية الإنسان أن يحكم بواسطة القوانين وممارسة الصدق والإخلاص. أما خاصية الحيوان، فهي أن يحكم بواسطة القوة والحيلة. والطريقة الإنسانية لا تكفي وحدها، بل على الإنسان أن يلجأ إلى السبل الحيوانية أحياناً. ويقول مكيافيللي: «غالباً». من هنا فعلى الأمير أن يمتلك الطبيعتين معاً: الإنسان والحيوان. ومن بين الحيوانات على الأمير أن يختار اثنين: الأسد والثعلب، لأنه إذا كان أسداً فقط فهو لا يرى المطبَّات، أي الأفخاخ التي تزرع في طريقه، وإذا كان ثعلباً فقط، فإنه لا يستطيع مقاومة الذئاب.

وهنا نعود إلى الصدق وما يتعلق بالوعود والارتباطات. وهنا يُحرِّض مكيافيللي الأمير على عدم الصدق أي يدفعه إلى تلبُّس شخصية الثعلب إذا كان الصدق يؤذيه، لأن الأمراء الذين أحسنوا التشبُّه بالثعلب هم الأمراء الناجحون ولكنهم نجحوا بشرط مهم وهو أنهم استطاعوا إخفاء هذه الطبيعة الثعلبية. وهنا يطيل مكيافيللي الشرح حول التظاهر والإيهام والخبث التي بواسطتها يستطيع الأمير أن يخفي تلك الطبيعة فيه. والخلاصة هي أن على الأمير أن يلجأ إلى كل السبل التي تحافظ على حياته ودولته. فإذا نجح كانت كل تلك السبل محمودة.

أخيراً، ينهي مكيافيللي قوله بإرساء بعض القواعد التي يجب على الأمير أن يحافظ عليها في سياسته الخارجية وفي اختياره لوزرائه ومساعديه. فبالنسبة إلى الخارج، عليه ألاّ يساعد أي أمير آخر لأن هذه المساعدة إذا أدت إلى تعاظم سلطان الآخر شكلت خطراً على الأمير نفسه. ثم عليه أن يبيِّن بصدق وصراحة عداوته أو صداقته، يعني أن يظهر للعلن أنه مع أو ضد دولة معينة، لأن عدم الانحياز بصراحة واضحة، يؤدي بمن يلجأ إليه من الأمراء المتردّدين إلى الدمار.

أما بالنسبة إلى الوزراء والمستشارين فإن القاعدة تُخطىء: وحده الأمير الحكيم الواثق من ذاته هو الذي يعرف أن يختار مساعديه ويعرف متى يستشيرهم، وهو لا يقوم بذلك إلا عند الضرورة فقط، وهو الذي يُحدِّد الضرورة تلك. والوزير الجيّد، هو الشخص الذي لا يفكّر بذاته، والذي يكون دائم الاهتمام بالأمير وبمصلحة الدولة. بالمقابل، على الأمير أن يُراعي وزيره، وأن يغدق عليه المال ويفرض عليه الاحترام لكي يجعله يُدرك أن كل ما لديه هو من فضل الأمير.

أخيراً فإن الأمير الجديد الذي استطاع أن يستولي على السلطة ويحافظ على القواعد والقوانين السابقة، يؤمن مستقبله أكثر من الأمير القديم، لأن هذه القواعد تثبت السلطة أكثر من القِدم والسنين، ذلك لأن الناس يتأثّرون بالحاضر أكثر من تأثّرهم بالماضي.

أفول الغرب
ديموغرافية وسياسة

عبدالله فرحات(*)

يبحث الكاتب جان كلود شيني في كتابه «أفول الغرب ـ ديموغرافية وسياسة» في مستقبل الغرب الديموغرافي، الاقتصادي والسياسي. وقبل أن يسترسل في دراسة مقومات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الغربية وانعكاساتها الديموغرافية، يتوقف عند حقائق ثابتة علمياً ألا وهي أن الكرة الأرضية باتت منقسمة الى عالمين: عالم صناعي عرف الثورة الصناعية واكتسب عبر تاريخه مناعة اقتصادية، حتى ارتقى إلى مستوى رفيع من رغادة العيش (أوروبا الوسطى، أميركا الشمالية، آسيا الشرقية)، وعالم يعرف اليوم تفشياً لحضارةٍ علمية، صناعية، استشفائية، واستهلاكية لم يشارك في انمائها، وهي إلى حد ما غريبة عنه.

ويشهد التطور الديموغرافي تراجعاً في الأول وزيادة سكانية في الثاني على جانب كبير من الخطورة في الحالتين.

إن زيادة عدد سكان الكرة الأرضية، مقلقة بقدر ما هي محصورة في الجزء الفقير، مما يخل بالتوازن الاقتصادي العالمي ويزيد دول العالم النامي فقراً. بينما الحد من النسل في الدول المتطورة يزيدها غنى ونمواً. إنما لهذه الحالة نتائج ضارة جداً، أولها، ولا شك، حركة الهجرة نحو الأقطار الميسورة، مما قد يؤدي إلى نوع من التخمة الديموغرافية في دول غير مهيأة لها، خاصة وأن الاختلاف هائل بين الشعوب المهاجرة والشعوب المضيفة. غير أن النتيجة الاقتصادية الأكثر ضرراً هي، ولا شك، تأثر الدول الصناعية سلباً بالهجرة وما

(*) محام بالاستئناف، استاذ محاضر في جامعة القديس يوسف.

ويشوب هذه الأنظمة ثغرات ديموغرافية ما فتئت تكبر وتزداد تأثيراً في المسيرة الاقتصادية لهذه الدول. ولعل مردها إلى أسباب اجتماعية يعبر عنها معيار بسيط: الولادات بلغت ولداً واحداً لكل امرأة متزوجة. فالمرأة الغربية تخشى أن تؤثر الأمومة على عملها أو وظيفتها أو وضعها الاجتماعي. ولعل الصراع بين الجنسين يشكل أحد أسباب انخفاض النسل. وحدها بعض الدول السكندينافية قد توصلت إلى تخطي هذا الصراع وجعلت من الأمومة عاملاً إيجابياً في حياة المرأة العملية، وذلك بواسطة قوانين خاصة مشجعة للإنجاب.

ولهذا التدني في عدد السكان نتائج في غاية الخطورة، إذ أن فراغاً سكانياً كبيراً في الدول المتطورة قد يؤدي إلى هجرة من العالم الثالث نحوها، هجرة غير مهيأة للتعاطي بشكل إيجابي ومثمر مع الحضارات الغربية، مما قد يؤدي إلى صراع حضارات مضر بالاقتصاد العام وبقدرة هذه الدول على الاستمرار في التطور الانساني والعلمي ومساعدة الشعوب النامية على مواجهة مصاعبها الغذائية والاستشفائية والاستهلاكية بشكل عام.

١ ـ مشاكل الدول المتطورة في مواجهة العالم النامي

يُقصد بالدول المتطورة ليس فقط القارة القديمة (الأوروبية)، إنما بدون شك الدول التي تأثرت بالغرب بشكل مباشر من الوجهة العلمية والاقتصادية، فباتت الامتداد الطبيعي له كالولايات المتحدة، وكندا، واوستراليا، وزيلندا الجديدة، وبعض دول آسيا الشرقية (اليابان، كوريا الجنوبية، تايلندا...) فهذه الدول عرضة حالياً لخطر تدني الولادات بشكل مقلق. إنما تبقى الدول الأوروبية الأكثر تعرضاً لهذه الظاهرة، مما يدفعها إلى استيراد اليد العاملة الفتية. والمصدرالأول لليد العاملة تلك هو العالم النامي الذي عرف على مدى تاريخه حقبات استعمار مما خلق شعوراً بالاجحاف لدى أبنائه. فالهجرة العمالية نحو الغرب تحمل في طياتها نقمة عليه، إذ يأتي كثير من المهاجرين الغرب تحفزهم الحاجة إنما يساورهم شعور معاد لحضارة ما زالوا يعتبرونها رمزاً للجور والاستعمار، مما يشكل خطراً دائماً لم يخمده أي انصهار لهذه الجماعات المهاجرة مع الشعوب الغربية.

لقد انخفضت الولادات في أوروبا الغربية بنسبة ٤٠٪ خلال الثمانين عاماً الأخيرة. ولعل المؤشر الأوضح لهذا الانخفاض ما يشهده القطاع التعليمي والتربوي من مراوحة. ففي بعض الدول الأوروبية، صُرف عدد كبير من المعلمين الثانويين (كما في ألمانيا) وتوقفت برامج إنشاء المدارس... وحدها الولايات المتحدة لم تشهد تدنياً في الولادات، وبقيت نسبة اليد العاملة الشابة فيها مرتفعة. وفي نظر كثير من المفكرين الأوروبيين، فإن الولايات المتحدة أو العالم الجديد هي الضمانة لاستمرار الحضارة الغربية

بشكل مطلق وشامل، بغض النظر عن السياسات الاقتصادية.

من جهة أخرى، إن ظاهرة تدني النسل لم تطل دول أوروبا الشرقية التي انضمت الى العالم النامي غير الأوروبي في تأمين اليد العاملة للدول المتقدمة. ويخشى أن تداهمها سيئات المجتمع الاستهلاكي فتحذو حذوه وتهدم شعوبها. وفي جهة أخرى من العالم، تواجه اليابان ظاهرة تدني الولادات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، غير أن الوعي الوطني لدى اليابانيين والدولة دفعهم لاتخاذ إجراءات مهمة بهذا الصدد منذ ١٩٩٣، ذلك أن تدني الولادات قد يؤدي على مدى متوسط أو طويل إلى ندرة في اليد العاملة وبالتالي زيادة أجورها، والنتيجة انتقال الصناعات نحو دول تتوافر فيها اليد العاملة وتقل أجورها. ومع انتقال الصناعات، يخف التصدير وتتأثر التجارة بشكل سلبي، فيقل المنتوج الوطني وتكون بداية الانهيار الاقتصادي. إن الأزمات الاقتصادية إذا ما طالت مجتمعات هرمة تهددها الأزمات الديموغرافية، فقد تزعزع الاستقرار الوطني وبالتالي تقود نحو زوال الديمقراطية إذا ما شعرت تلك الدول بالخطر المحدق بحضارتها.

٢ ـ المثلث باريس ـ لندن ـ برلين

إن العلاقات التاريخية بين الأقطاب الأوروبية الأكثر أهمية، شابها تقلقل مرده اختلاف في الظروف والعوامل الداخلية وأهمها الديمغرافيا. فقبيل الثورة الفرنسية، كان عدد سكان فرنسا يفوق بضعفين عدد السكان في بريطانيا، الأمر الذي أثر على الوضع الاقتصادي الفرنسي وميزه عن وضع بريطانيا، إذ أن المنتوج الزراعي في فرنسا كان يفوق بأضعاف المنتوج الزراعي البريطاني إنما كان مدخول الفرد البريطاني أكبر من مدخول الفرد الفرنسي، مما حدا بأحد المفكرين البريطانيين إلى القول: «كانت الحياة في بريطانيا أكثر رخاء إنما فرنسا كانت أكثر غنى وقوة». وتغيرت المعطيات في فرنسا بعد الثورة والحروب الداخلية والإعدامات العشوائية، والنزف الدائم. فخسرت حوالي مليونين من أبنائها الشباب وكثر الفقراء وضعفت مقوماتها وقل تأثيرها في السياسة الأوروبية. إنما مع قيام الامبراطورية النابوليونية وتضافر القوى الشعبية في المجهود الوطني، عادت لفرنسا مكانتها العالمية. لكن الحروب التي خاضها نابليون في أول القرن التاسع عشر، عادت فأضعفت فرنسا ديمغرافياً واقتصادياً وبالتالي سياسياً. لكن إرادة النهوض والتمسك بالمبادىء العائلية وكثرة النسل، أنهضت فرنسا وحصّنت مركزها كقوة عظمى. خلال تلك الفترة لم تكن مدنها بعد مكتظة بالسكان، بل هي مرحلة متوسطة بين الحقبة القديمة (خمسة أولاد أو أكثر لكل امرأة) والحقبة الحديثة (ولدان أو أقل لكل امرأة).

وبقي الفرنسيون يتغنون بتفوقهم العددي والفكري على أعدائهم التاريخيين الأوروبيين وإن أصبح وهمياً في أواخر القرن التاسع عشر، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى والنزيف الديمغرافي الموجع الذي تخللها. والملفت أن الصراعات التاريخية في أوروبا أدت إلى هجرة كبيرة نحو الولايات المتحدة التي اكتسبت مناعتها الديمغرافية من استقبالها الدائم لموجات المهاجرين الأوروبيين.

أما ألمانيا فقد استفادت بعد مؤتمر فرساي، وان كرس هزيمتها، من تفكك امبراطوريات ثلاث: الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، والامبراطورية الروسية والسلطنة العثمانية. لقد أكسبتها الجيوسياسة الأوروبية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى قوة سياسية وإرادة توسع ساعدتها سياسة ديموغرافية فعّالة أدت إلى الانتصارات الساحقة في بداية الحرب العالمية الثانية، وتجددت بعد الحرب مما مكنّها من تحقيق ثأر اقتصادي كما اليابان على اعداء الأمس. غير أن إرادة التوسع العالمي لدى الشعب الألماني وقدرته على استيعاب الأزمات المتلاحقة والتغيرات الديموغرافية (على أثر توحيد ألمانيا) أعطى هذا البلد الزخم الاقتصادي اللازم لتثبيت موضعه الأساسي في الخريطة الاقتصادية العالمية. إنما الواجب ذكره في هذا الإطار هو أن نسبة السكان العاملين في ألمانيا حالياً هي ٣٩ مليون نسمة أي ضعف نسبة السكان العاملين في فرنسا وبريطانيا. أما حاجة فرنسا لأوروبا المستقلة عن العالم الأنكلوساكسوني نظراً لثقافتها اللغوية والفكرية الفريدة، وقوة ألمانيا الديموغرافية والاقتصادية، حتّمتا حلفاً متيناً بين الدولتين، ضمن تخوم الوحدة الأوروبية المتجددة. ومن تضافر هذه القوى، قد يعود الأمل إلى الغرب الأوروبي بانبعاث ديمغرافي وبالتالي يعود الأمل بالمستقبل...

٣ ـ انتقام النساء: جنوب أوروبا العقيم

يشرح الكاتب بشكل واضح، مستنداً على احصاءات تاريخية، الزيادة الديموغرافية في جنوب أوروبا، لا سيما الأقطار الواقعة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط، حيث لعب النظام العائلي الموروث من العهد الروماني دوراً مهماً جداً، إذ كانت العائلة بمفهومها الواسع تلعب دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، خاضعة لسلطان أكبر الرجال فيها سناً. وكانت تقاس قوتها بعدد أبنائها، لذا اقتصر دور المرأة الأول على الإنجاب والوقوف على إنشاء العيال والتربية بشكل يحافظ على الهرمية القائمة، ويقوي التضامن العائلي. على تلك الشواطىء وهي قلب العالم القديم، ولدت حضارات عدة، وبنيت الامبراطوريات فأصبحت مركز انصهار للشعوب والثقافات. لكنها تشهد اليوم تقهقراً ديموغرافياً مرده النزعة التحررية للمرأة العاملة، الذي أدى إلى

تفكك النظام العائلي والهجرة المتزايدة نحو الغرب والقارة الجديدة.

ولعل تفكك العائلة يعود إلى أسباب سيكولوجية واقتصادية، كالتخلي عن المبادىء الدينية التي تربط العلاقة الجنسية بالإنجاب ضمن إطار الزواج، وما يعتري المرأة الحالية من رفض لالتزام حياة الأمهات والجدات اللواتي لم تبرحن الجدران المنزلية، وعرفن الفقر والحرمان، وذقن الولادات الصعبة، وحتى المميتة في بعض الأحيان، ناهيك عن رفض الخضوع للالتزام الدائم بالرابطة الزوجية.

٤ ـ المشاكل الديموغرافية للأسرة الأوروبية

من الواضح أن أوروبا تشهد مراوحة ديموغرافية للأسباب المذكورة سابقاً. إنما المشترع الأوروبي بات أكثر وعياً لضرورة تشجيع الولادات ضمن إطار العودة إلى العائلة بمفهومها الكلاسيكي. ولعل التقديمات الاجتماعية والطبية والمهنية في هذا المجال، تؤكد السياسة العامة لأقطاب الوحدة الأوروبية. حتى أن بعض التخفيضات الضرائبية المشجعة للزواج قد أُقرَّت. إنما يبقى البحث في معالجة الأوضاع الديموغرافية من المواضيع الحساسة التي يرفض خوضها قسم كبير من الرأي العام، على أنها من مخلفات الأنظمة الاقتصادية القديمة.

أولاً: ألمانيا

شهدت ألمانيا بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية تطوراً ديموغرافياً مرتبطاً بوضعها الاقتصادي، وتقسيمها السياسي والجغرافي، إذ خضعت لمفهومين اقتصاديين مختلفين في شرقها وغربها، مما حدا بها لاتباع طريقين وبالتالي إلى تطور مختلف وإلى حد ما متناقض. إنما العنصر الجامع بين المسيرتين هو ولا شك التقهقر الديموغرافي. غير أن التطور الاقتصادي السريع والفاعل لألمانيا الغربية على الصعيد الداخلي والخارجي، ما فتىء أنْ تزعزع على أثر التوحيد والمشاكل الاقتصادية الطارئة في شرق ألمانيا والتي ألقت بمعضلاتها بشكل مفاجىء على عاتق غربها. وكان للوضع الاقتصادي انعكاس أكيد على الوضع الديموغرافي، إذ عرفت ألمانيا منذ السبعينات توافد اليد العاملة، في هجرة قسرية لأسباب أكثرها سياسية، من دول أوروبا الشرقية. ولعل ما سهل الاستيطان، منح الجنسية السريع في حالة اللجوء السياسي ـ مرد ذلك إلى أن ألمانيا كانت عبر تاريخها أمة بغير دولة. وهذا الشعور الثابت لدى الألمان يفسر استعدادهم لتسهيل منح الجنسية دون الارتكاز على رابطة الدم أو رابطة الأرض.

من جهة أخرى، تواجه ألمانيا حالياً المشكلة التي تواجهها كل الدول الأوروبية. فمع كل ولادة، ينخفض مستوى الحياة الأمر الذي أدى إلى

انتشار ما سمي بالعائلة ذات الولد الواحد في كل أرجاء ألمانيا.

ثانياً: دول أوروبا الشرقية:

مع دخول هذه الدول العالم الليبرالي الاستهلاكي، انخفضت الولادات حتى نسبة قياسية: ١,٤٤ سنة ١٩٩٢. فبعض الدول كبولونيا وسلوفاكيا حيث كانت نسبة الولادات مرتفعة، بدأت تتأثر بهذه الظاهرة. أما بلغاريا ورومانيا وروسيا، فوضعها شبيه من حيث نسبة الولادات بوضع ألمانيا. ولعل الأرقام خير دليل على التطور الديموغرافي الحاصل: كانت نسبة الولادات في بلغاريا بين سنتي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، ١,٧٠، فأصبحت سنة ١٩٩٢، ٠,٨٣. أما في هنغاريا، فكانت ٢,٠٢ وقد أصبحت ١,٤٤. وكانت في تشيكيا ٢,٠٢ فأصبحت ١,٧٢ الخ... مما يدل على أن تأثير أوروبا الشرقية بتدني نسبة النسل، بات واضحاً. وقد تواجه في المستقبل المشاكل التي تواجهها أوروبا الغربية اليوم.

٥ ـ السياسية الديموغرافية في العالم الجديد

إن الهجرة نحو العالم الجديد بعد أن كانت أوروبية سابقاً، أضحت اليوم محصورة بأبناء الدول النامية. وقد عرفت الولايات المتحدة وكندا واستراليا هجرة كثيفة نحوها مما دفعها لاتخاذ إجراءات تمنع التوافد العشوائي، وذلك على أساس إتنية وعرقية. وتتجه هذه الدول حالياً إلى نوع من الاصطفاء النوعي للمهاجرين.

ويشرع الكاتب بعرض الوضع الديموغرافي في كل من دول العالم الجديد (كندا، استراليا، الولايات المتحدة) وسياسة انتقاء المهاجرين وصهرهم بأبنائها. ويتطرق في بحثه إلى الدول الصناعية المزدهرة في آسيا كاليابان، في دراسة وافية مستندة لاحصاءات وأرقام معبرة. ومع تطور السياسات الديمغرافية والوعي لخطورة فتح باب الهجرة على مصراعيه في تلك الدول، انتقلت موجات الهجرة الآتية من العالم النامي نحو بلاد لم تعرف هذه الظاهرة سابقاً، كايطاليا والبرتغال واليونان وقبرص الخ... ولعلها تتعظ من تجربة الآخرين.

٦ ـ الاختلال في التوازن الديموغرافي على الصعيد العالمي

لعل التطور التكنولوجي السريع في النصف الأخير من هذا القرن، أعاد توزيع الثروات في العالم، وأوجد تصدعاً هائلاً بين مجتمعات القارة الواحدة وبالتالي اختلالاً في التوازن الاقتصادي وما استتبعه من مشاكل ديمغرافية. هذا الاختلال طال ثلاث مناطق:

١ ـ القارة الأميركية: تحدها ريو غراندي، وتنقسم إلى جزء ثري ذي وجه انكلوساكسوني وجزء لاتيني فقير.

٢ ـ منطقة الباسفيك: حيث أفلحت

اليابان في الحد من الزيادة الديموغرافية الضارة آنياً باقتصادها، مما يضعها بمواجهة أقطار أرهقها التزايد الديموغرافي كالصين وبلاد الهند (٢,٢ مليار نسمة).

٣ ـ محيط البحر الأبيض المتوسط: حيث حققت أوروبا استقراراً سياسياً نسبياً وبالتالي سيطرة تامة على الديموغرافية الاقتصادية وأفريقيا المهددة، بالإضافة إلى وضعها السياسي ـ الاقتصادي المتقلقل، بانفجار ديمغرافي قد يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي وبالتالي على إمكانية تأمين مستلزمات الحياة لشعوب تزج نفسها من حيث لا تدري في نفق من الفقر المدقع والجوع والأمراض.

فحسب احصاءات أجهزة الأمم المتحدة، تخطى عدد سكان القارة الأفريقية سنة ١٩٩٤ عتبة السبعماية مليون نسمة. فنسبة الزيادة بلغت خمسماية مليون نسمة منذ عام ١٩٥٠ وقد تزداد لا محالة لتبلغ ٨٥٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠.

إنه تحد كبير ستخوضه أفريقيا في المستقبل القريب، مع العلم انها فقدت منذ سنوات إمكانيات الاكتفاء الذاتي الغذائي.

وينتهي الكاتب بتقديم حلول لإعادة تأهيل دول العالم النامي في إطار سياسة إنمائية جادة تقوم أولاً على الحد من التكاثر الديموغرافي، والكف عن اعتبار الهجرة حلاً فعالاً لأنها قد تؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى تصادم بين الحضارات قد يُفرغها من مضمونها ويدفعها لمواجهات مضرة اقتصادياً بالعالم، خاصة وأنها تزيد الدول النامية فقراً وتدفع بالدول المتطورة إلى سياسة دفاعية قائمة على تحصين وضعها الداخلي على أنقاض الأقطار المحتاجة.

إذاً من الضروري الحفاظ على الهوية الحضارية والثقافية لكل من دول العالم، وإتباع خطط متوازية اقتصادية وديموغرافية في كل قطر حسب ضرورات الحياة فيه، من حد للنسل أو زيادته وتأهيل للأراضي الزراعية، والمحافظة على البيئة، ووقف تنقل الشعوب... في إطار من التناغم الأيديولوجي والتكامل الحضاري والاقتصادي.

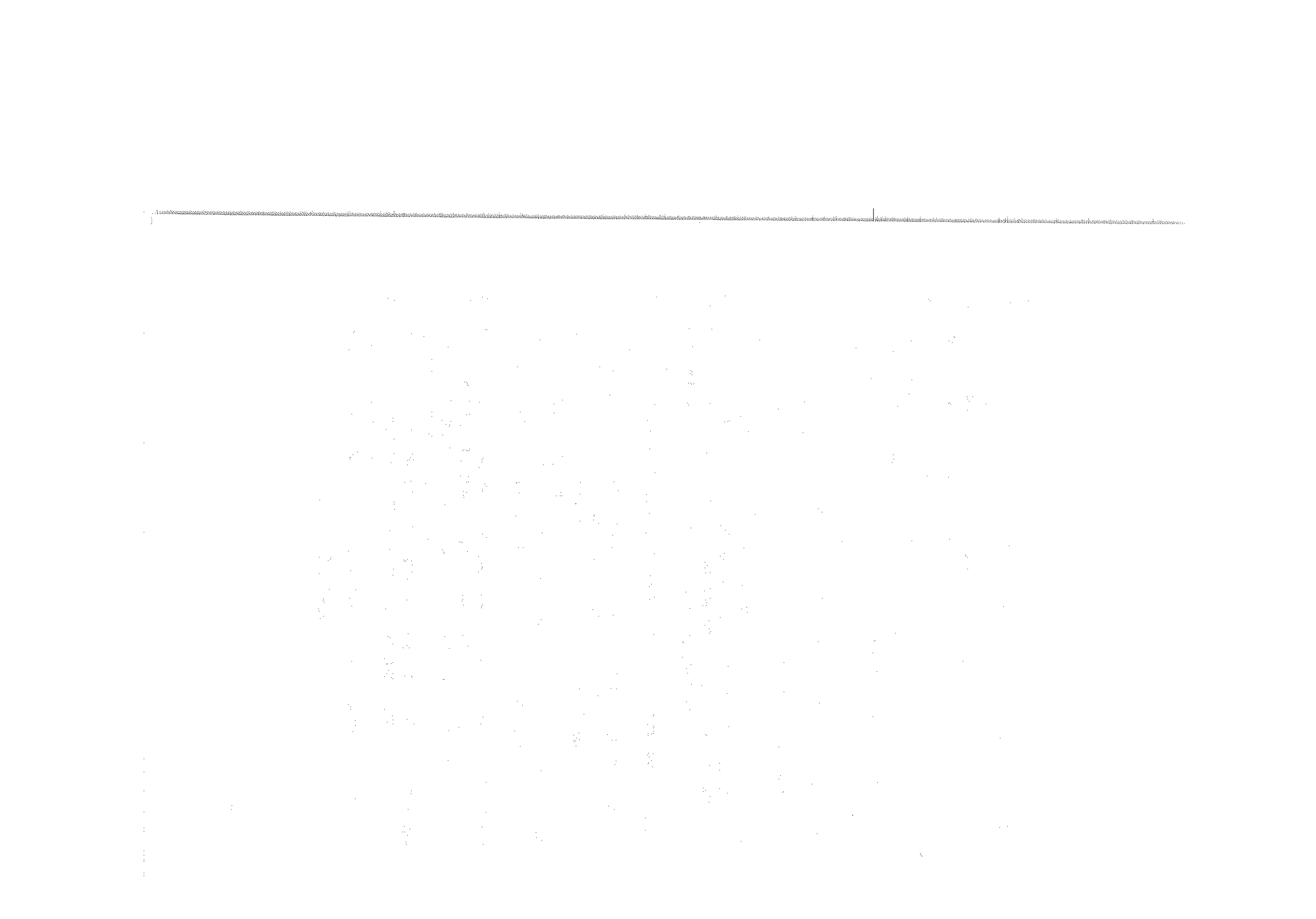

BIBLIOGRAPHY

Brecher, M., **The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process,** London: Oxford University Press, 1972.

Dvis, M., **40 Km Into Lebanon,** Washington, D.C.: Ntional Defence University Press, 1987.

Darwish, A. and Alexander, G., **Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War,** London: Victor Gollancz, Ltd., 1991.

Friedman, T., **From Beirut To Jerusalem,** New York: Farrah Straus Girous, 1989.

Harkabi, Y., **Israel's Fateful Hour,** New York: Harper and Row, Publishers, 1986.

MacDowal, D., **Palestin and Israel: The Uprising and Beyond,** Los Angeles: University of California Press, 1989.

Peretz, D., **Intifada: The Palestinian Uprising,** Boulder: Westview Press, 1990.

Palestin and the Palestinians: A Handbook, Toronto: The Near East Cultural and Educational Foundation of Canada, 1989.

Sachar, H., **A History of Israel, Vol. II,** New York: Oxford University Press, 1987.

Schiff, Z., **A History of the Israeli Army,** London: Sidgwick and Jackon, 1987.

Schiff, Z., and Ya'ari, E., **Israel's Lebanon War,** New York: Simon and Schuster, 1984.

Journal Articles

Brym, R., «Israel In Lebanon: A View Frim the Zionist Ledt», **Middle East Focus,** Vol: 6, No: 1, 1983.

Bundy, W., «A Portentous Year», **Foreign Affairs,** Vol: 62, No: 3, 1983.

Eshel, D., «The Israeli Armed Forces», **Defense and Diplomacy,** Vol: 6, No: 6, 1988.

Gabriel, R., «Lessons of War: he IDF In Lebanon», **Military Review,** Vol: LXIV, No: 8, 1984.

Gilboa, E., «The Palestinian Uprising: Has It Turned American Public Opinion», **Orbis,** Vol: 33, No: 1, 1989.

Hadar, L., «The 1992 Electroal Earthquake and the Fall of the Second Israeli Republic», **The Middle East Journal,** Vol: 46, No: 4, 1992.

Welch, D., «The Politics and Psychology of Restraint: Israel Decision-Making In the Gulf War», **International Journal,** Vol: XLVII, No: 2, 1992.

Al-Deyar, 11 December 1991.

The Globe and Mail, 15 May 1986; 9 February 1988; 15 December 1988; 19 December 1988; 7 May 1988; 8 January 1988; 7 January 1989.

The Mail Star, 15 December 1988; 18 September 1993.

Newsweek, 27 September 1993.

The New York Times Magazine, 5 July 1987.

Time, 26 December 1988; 9 May 1988; 13 September 1993; 27 September 1993.

Unpublished Work

Ben-Horin, Y. and Posen, B., **Israel's Strategic Doctrine,** Washington, D.C.: Office of the Secretary of Defence, 1981.

selfrule for Palestinian[59]. The same can be said about the sensitive issue of Jerusalem which is considered by both sides to be their respected capital. But the ultimate challenge for Israel remains the one of security. The PLO wants a force of 30,000 policemen, but Israeli officials argue that Palestinian police should make for a total of 6,000 and armed only with light weapons[60]. Although the IDF will continue to control crossing between Gaza and Jericho, Gaza and Egypt and Jericho and Jordan, a simple Katyusha rocket fired by Palestinians opposed to Arafat could hit the Israeli city of Askelon, only 13 kilometres away from the Gazan-Israeli border[60]. Finally, there is still no agreement on what would happen if the IDF chases a Palestinian terrorist into a Palestinian contolled area[61].

Whether peace will endure depends on how Israel will cope with the new pressing issues on its security as generated by the Gaza-Jericho Agreement. As Kissinger states: «The prospects of a premanent peace thus depend on how well the interim arrangements can be made to work, and after two years whether the follow-on negotiations on Jerusalem, borders, settlement, etc. will show progress»[63]. In this respects, the infusions of outside aid remain one of the few measures available to win back peace from Palestinian and Israeli fundamentalists. At any rate, Israel must go beyond what its security necessitates; to reconsider its military doctrine in a way that allows it to meet the challenges associated with this new evolutionary approach; and to capitalize on what had ben achieved on 13 September 1993. Failure to do so may mean that new setbacks and more concessions are already in the making for the state of Israel.

---

(59) **Ibid.**, pp. 20-21.

(60) **Time**, 27 September 1993, p. 19.

(61) **Time**, 13 September 1993, p. 22.

(62) **Time**, 27 September 1993, p. 19.

(63) **Newsweek**, 27 September 1993, p. 33.

Israeli conflict must address the Palestinian problem and try to find a permanent solution to it. As Hadar states: «The new national consensus, which reflected the mood of the Israeli voters in 1992, was characterized by the three yes's: yes to negotiations with the Arabs, including the Palestinians; yes, to the land-for-peace formula; and yes, to strengthening the relationship with the United States»(55). If that happens, then Israel's setbacks in Lebanon, the occupied territories, and during the Gulf War will ahve served as a gateway to peace in the Middle East.

In etrospect, the signing of the Gaza-Jericho Agreement (also known as the Declaration of Principales) between Israel and the PLO on 13 September 1993 must have come as no surprise to observers of the Middle East politics. The agreement stipulates a limited self-rule for Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. In this, Israel is granting Palestinians the chance to run their own affairs in the shperes of education, health, social services, taxation, and tourism. Second, the agreement provides for an Israeli withdrawal from Gaza and from the ancient West Bank town of Jericho after a Palestinian Council is elected and assumed all transferred powers. Finally, Israel and the PLO agreed to begin negotiating the final status of Jerusalem, Jewish settlements, and the return of Palestinian refugees at the end of the two-year period of Palestinian interim self-rule(56).

It should be noted that the Declaration of Principles is not a peace treaty; it is simply a step towards further negotiations between two adversaries who finally agreed to live separately by learning how to live together first. Israel insisted on sharing the same living space with Palestinians until after the third year of the interim period to test the PLO's ability to contain violence within the territories. «Only after the PLO proves it can live with Israelis», contends to cope with the problems of public order and terrorism, then, for Israel, the agreement becomes meaningless(58).

This last highlights the many challenges facing Israel's security after the implementation of the agreement. At the outset, the PLO and Israel do not share the same understanding of what the accord will bring. For instance, while Arafat considers the agreement as a first step to establishing a Palestinian state, Rabin sees it as nothing more that the creation of limited

(55) L. Hadar, «The 1992 Electoral Earthquake and the Fall of the Second Israeli Republic,» **The Middle East Journal,** (Vol. 46, No. 4, Autumn, 1992), p. 610.

(56) **Fime,** 13 September 1993, pp. 20-22. See also **The Mail Star,** 14 September 1993, B14.

(57) **The Mail Star,** 18 September 1993, p. B1.

(58) **Time,** 27 September 1993, p. 21.

been the Gulf War's major beneficiary because the Iraqi war machine had suffered a serious blow. However, Israel still had a legitimate concern over the fact that during the war the US had supplied its Arab coalition partners, especially Syria and Saudi Arabia, with advanced weapons systems that threatened to bridge the qualitative gap between Israel ans its enemy. In the case of Syria, President Assad, who needed to achieve a military parity with Israel, found in the Gulf War an opportunity for Syria to be counted in the American strategic equation. Besides, Syria acquistion of North Korean Scuds was a particularly threatening development for Israel. Because of Syria's proximity, Assad was confident in declaring that «after the next war, the Golan Heights will lie in the centre of Syria and not on its border»(53). In Welch's words, «The new ballistic missile environment created new challenges for Israeli security which place a premium on strategic height and depth in order to defend Israeli command and control, vital airfields, and mobilization procedures in time of national emergency»(54). In other words, the Golan Heights and the West Bank are more important today to Israel's security than they had been prior to the Gulf War. This suggests that the post Gulf War environment represents a multidimensional challenge to Israel's security. In retrospect, had Israel's mounted an impressive retaliatory strike against Iraq, it could have emerged better off than it did in both the political and military aspects.

Conclusion

Israeli military doctrine has the specific aim of assuring the state's survival in a hostile region. Throughout the course of the Arab-Israeli wars, the IDF had been able to defeat Arab armies; but in the last decade something had gone wrong. Consecutively, Israel failed to impose a peace treaty on Lebanon; it was unable to find a military solution to the Palestinian question; and it had to depend on American Patriot missiles for its defense during the Gulf War. As a result of these military setbacks many Israelis came to realize that Israel as envisioned by Begin and Sharon will never exist.

In fact, the electoral victory of the Labour bloc led by Rabin on 24 June 1992 can be seen as a step towerds a peace settlement to the Arab-Israeli conflict. During the election campaign, Rabin promised to be more conciliatory on negotiation self-rule for Palestinians in the occupied territories. In retrospect, the defeat of the Likud bloc, led by Shamir, seems to indicated that Israelis have finally realized that a solution to the Arab-

(53) **The Globe and Mail,** 15 May 1986, p. A7.

(54) D. Welch, «The Politics and Psychology of Restraint», p. 355.

missile batteries and crews to intercept Iraqi Scud missiles seems to have persuaded the Israeli leadership that there was nothing their country could do to add to the military effort against Iraq. As a result, the Likud government asked Israel's military leaders to only prepare options and evaluate their prospects of success.

During Operation Desert Storm, between 17 January and 27 February 1991, 39 Iraqi Scuds landed in Israel, but failed to prompt an Israeli retaliatory strike. As the destruction of the Iraqi military machine became known, many Israelis came to realize the effectivennes of exercising restraint. As Welch states: «because Saddam Hussein clearly wanted Israel to respond, restraint bolstered rather than eroded deterrence in the long run. The gist of this argument was that a demonstrated willingness to suffer costs in order to resist complying with the will of an adversary enhanced credibility in general»[50]. Certainly, the possibility of losing American patronage in lights of carrying an attack against Iraq appeared to have played a major factor in convincing Israeli leadership that «until and unless the red lines were crossed, Israel should forebear»[51]. Apparently, Israel was able to do so thanks to the fact that the death toll from Scud attacks was miraculously light[52].

At any rate, in refraining from striking back, Tel Aviv had abandoned two aspects associated with its military doctrine: (1) to assume military self-reliance at all times, and (2) to retaliate swiftly and decisively against all armed attacks. Indeed, never in its history had Israel allowed any other nation to assume responsibility for its defense. For instance, in spite of American past military assistance and economic aid to Israel, Tel Aviv had insisted on its freedom of decision and action. Part of the difficulty was related to the fact that both nations did not share the same understanding of how the peace process in the region should be conducted. This all had now changed since the Gulf War. The stationing of Patriot missiles had indicated that Israel could not rely on its military capability to defend itself, and Tel Aviv must yiled to American pressure regarding the Middle East peace process. Thus, when Israel did not respond positively to US peace plan to resolve the Arab-Israeli conflict, the Bush Administration decided to withhold the 10 billion dollars-in-grant to Tel Aviv.

From a military perspective, American officials insisted that Israel had

(50) **Ibid.**, p. 343.

(51) **Ibid.**, p. 351.

(52) In fact, during the entire duration of the Gulf War, only one Israeli died as a direct result of a missile impact.

called for the Arabs to liberate Jerusalem[44]. Finally, the Iraqi invasion of Kuwait on 2 August 1990 had convinced Israelis of Hussein's hegemonic ambitions; it illustrated to them once again his willingness to resort to armed forces to achieve his political objectives; and it sent them a message that they would be next on his list[45]. Thus, when the Americans responded to the Iraqi invasion of Kuwait with a massive military build-up of forces in Saudi Arabi in Operation Desert Shield, Israeli decision-makers began lobbying Washington to seize the opportunity to destroy Iraq's unconventional military capability. As one senior Israeli air force puts it: «if you don't take care of Saddam Hussein now, then in a year or two we will have to do it, and you'll wish you had»[46]. Surprisingly, however, during Operation Desert Storm, Israel exercised a considerable restraint.

The Israeli decision came about as a result of an intense American pressure on Tel Aviv not to launch a pre-emptive strike against Iraq and, in the event of war itself, to refrain from retaliating if attacked. The Bush Administration was concerned that a possible Israeli military response against Baghdad would jeopardize the participation of other Arab armies in the multinational coalition arrayed against Saddam Hussein, and bolster the latter's populatiry in the Arab world. Beside, Washington was worried that any Israeli retaliatory attack against Iraq via the Jordanian airspace may lead to the escalation of the war beyond the Gulf region[47]. For Israeli decision-makers, the defeat of Saddam Hussein, the destruction of 10 fixed Scud sites in Northern Iraq, and prividing Tel Aviv with IFF (Identification Friend or Fod) codes were the only sure way to prevent Israel from entering the conflict[48]. Although the Americans stopped short of providing Tel Aviv with the IFF codes, they allowed for the establishment of a secure communication system between their headquarters in Riyadh and the IDF headquarters. The system enabled the US to give Israel a minimum of 30 seconds' warning of impending Scud attack; and it also allowed the Secretary of Defense and the Israeli Defense Minister to reach each other at any time[49]. Finally, the depolyment in Israel of two American Patriot air defense

(44) A. Darwish and G. Alexander, **Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War,** (London: Victor Gollancz, Ltd., 1991), pp. 253-254.

(45) **Ibid.**, p. 253.

(46) D. Welch, «The Politics and Psychology of Restraint»,, p. 335.

(47) **Ibid.**, p. 351.

(48) **Ibid.**, p. 336.

(49) **Ibid.**, p. 337.

percent of Israel's Jewish population support a withdrawal from the territories as the only solution to the Arab-Israeli conflict(41). This shift was necessitated by the fact that before the Six-Day War there was a physical partition between Palestinians and Israelis; but after Israel occupied the West Bank and Gaza Strip the artificial line was erased, and theirs became a «warwithout-a front», in areas where Jews did not represnet the majority of the population. For many Jews, home was where one's own people were in a majority, and where one could live a free and democratic Jewish life, without feeling that one was suppressing another people. Perhaps because of the Intifada, many Israelis had finally come to realize that home would be «pre-1967 Israel-without the West Bank and Gaza.»(42) On the other hand, had the IDF been successful in defeating Palestinian nationalism in the occupied territories, the Israel envisioned by the Likud bloc would have been an acceptable alternative for many Israelis.

Israel and the Gulf War, 1991:

In 1991, during the Gulf War between Iraq and the Coalition Forces under the UN umbrella, Israel decided not to respond to Iraqi Scud attacks. the Israeli decision defied all external expectations. No one aware of Tel Aviv's paramount concern with its security would have expected it to sustain missile attacks without responding in kind. Our knowledge of Israel's military doctrine is well equipped to predict Israel's behaviour in time of crisis. However, a psychological level analysis, presented in terms of Israel's location in a hostile environment, cannot explain why under certain conditions Tel Aviv would choose not to depend solely on its own forces to protect itself.

Israel's concerns about Iraq's nuclear programme was heightened on 1 April 1990 when Saddam Hussein vowed to «make the fire eat up half of Israel if it tries to do anything against Irqa.»(43) Although this statement intended to deter an Israeli pre-emptive strike, the Iraqi leader wanted to present himself as the one who can liberate Palestine and restore the rights of the Palestinian people. In practice, President Hussein called for an Arab sumit to discuss the immigration of Soviel Jews to Israel. When the summit finally convened in May 1990, the Iraqi leader delivered a fiery speech as he

(41) **Ibid.,** 7 January 1989, p. D3.

(42) T. Friedman, «My Neighbour, My Enemy», p. 16.

(43) D. Welch, «The Politics and Psychology of Restraint: Israeli Decision-Making In the Gulf War», **International Journal,** (Vol. XLVII, No. 2, 1992), pp. 333-334.

the demonstrators[36]. Moreover, at the official diplomatic level, on 22 December 1987 the US abstained on a Security Council Resolution deploring Tel Aviv's violations of human rights in the territories. In subsequent weeks, the European Parliament, Canada, and the Vatican joined the chorus of criticism and called on Israel to halt reprisals against Palestinian protestors[37]. Even some Jewish leaders abroad raised their concerns. For instance, Gahor Mate, a former Zionist youth activist, urged Jewish leaders to speak up against Israel's repression of Palestinians. «It is a narrow conception of justice that denounces only wrongs done to us», argues Mate, «but fails to recognize the ills we perpetrate»[38].

Thus the issue was transformed from Israel's employment of military means against Palestinian terrorism, into Israel's violation of the basic human rights of a people dispossessed of its land, its identity, and its dignity. Before 1987, the LPO's association with terrorism had given Israel the oportunity to brand the entire Palestinian national movement as a criminal terrorist phenomenon. This was all dramatically changed by the Intifada. Insted of adopting PLO tactics, Palestinians in the occupied territories resorted to stones as their only weapons against well-equipped Israeli soldiers. In so doing, they were abte to show the world that «there is a Palestinian people under Israeli occupation, there is Israeli oppression and Israeli killing day after day and that should stop immediatly»[39].

Finally, the Intifada also heightened the growing policy debate within Israel regarding the future of the occupied territories. While Prime Minister Shamir vowed continued Israeli control or annexation of Judea and Samari, opposition leader Peres showed a readiness to surrender some portions of the West Bank and Gaza in exchange for peace. In a CBS interview, Peres stated that he was «prepared to hold peace talks with any Palestinian who truly renounce violence as a means of attaining their goals»[40]. Further, the Intifada raised the issue or wherther the indifinite denial of Palestinian civil and political rights truly served Israel's long-term interests. In 7 January 1989, almost two years after the Intifada began, a survey showed that 55

(36) E. Gilboa, «The Palestinian Uprising: Has it Turned American Public Opinion?, **Orbis,** (Vol. 33, No. 1, 1989), p. 22.

(37) D. Peretz, **Intifada,** pp. 163-167.

(38) G. Mate, «Israel's Time Bomb Ticks Again», **The Globe and Mail,** 8 January 1988, p. A7.

(39) **The Mail Star,** 15 December 1988, p. 2.

(40) **The Globe and Mail,** 19 December 1988, p. A9.

be «one of the guys;» to be arrested and not confess to having done anything was to be a man; and to die was to be a martyr in the struggle against the occupation[32]. In short, the general attitude among youghs in the camps was that Israelis «can do no more than kill us»[33].

Another major cause of Israel's failure to quell the Intifada through military means can be attributed to the organizational structure of the uprising itself. Although in the beginning the Intifada was a spontaneous reaction to Israeli occupation, it soon took the form of a disciplined popular uprising with clear objectives and a well-defined strategy. By early January 1988, it had become clear that a group calling itself the United National leadership of the Uprising (UNLU) had taken responsibility for directing the Palestinian political movement in the occupied territories. This body was composed of 15 local members representing the main Palestinian factions oprating in the territories, including Fatah, the PFLP, the DFLP, the Palestine Communist Party, and islamic revivalists[34]. Its main achievement was the formulation of subcommittees coordinated through a regional command office, which served as liaison between UNLU and the populace. Each committee was assigned specific tasks like organizing food and medical supplies during curfews, and supplying money to poor families. The most important committee was the responsible for «struggle operations» which decided what specific action to take, from stone-throwing at Israeli soldiers to striking against collaborators[35]. Thus, it would be an exaggeration to assert that the event of 8 December 1987 was the only factor which led to the disruption of the Israeli plan to integrate the West Bank and Gaza Strip.

As the uprising gained momentum, Israel's «iron fist policy» became the target of increasing international criticism. Pictures of unarmed civilians being hit with clubs and firlebutts created deep sympathy for Palestinians, especially in the Western world. In the US, this was evident in the time and space that the media devoted to criticism of Israel's occupation policy. According to a survey of 375 stories about the uprising aired on the ABC, CBC, and NBC evening newscasts between December 1987 and April 1988, Tel Aviv was the target of twices as much negative judgemental reporting as

(32) D. Peretz, **Intifada; The Palestinian Uprising,** (Boulder: Westview Press, 1990), pp. 83-84.

(33) J. Graff and P. Ohan, «The Intifada», in **Palestine and Palestinians: A Handbook,** (Toronto: The Near East Cultural and Educational Foundation of Canada, 1989), p. 56.

(34) **Time,** 9 May 1988, p. 18.

(35) **Ibid.,** p. 39.

and renounced terrorism in all its forms[28]. «As a result», declared Secretary of States Shultz, «the United Sates is prepared for a substantive dialogue with PLO's representatives»[29]. With that, the Reagan Administration in effect recognized the PLO as a key player in the Middle East peace process. Moreover, the attendance of a Palestinian delegation from the occupied territories at the Middle East Peace Conference which convened in Madrid on 30 October 1991 confirmed that a final solution to the Arab-Israeli conflict could not be attained without addressing the issue of Palestinian nationalism.

Clearly, all this was not what Israel's invasion of Lebanon in 1982 was intended to achieve. Instead of destroying Palestinian nationalism, Operation Peace for Galilee had simply revived it. For the Likud government, the error was to view the Palestinians as two groups, not one: the PLO formerly concentrated in Lebanon, and those Palestinians still concentrated in the occupied territories. «That is to say», concluded Brym, «there is every reason to believe that the overwhelming majority of Palestinian Arabs support the PLO and that the conditions generating Palestinian nationalism are operating at full force in the occupied territories and are not merely imposed from the outside. It follows that no military effort can do away with Palestinian nationalism»[30].

In fact, several factors had set the stage for Israel's failure to quell the Intifada. Chief among these was the change of psychological outlook among Palestinian youths in the territories. In 1987, the children of the occupation represented about 60 percent of Palestinians living under Israeli rule. They were raised in an environment rich in the symbolism and slogans of Palestinians nationalism. From infancy they learned about Palestinian history and defeats even before their enrolment in school. By 1987, their inclination to disparage parental authority took on a political dimension in the camps, where the powerlessness of parents and traditional leaders was an ever-present fact of life[31]. As their daily lives were disrupted by Israeli curfews, the sound of rubber bullets, and rumours of possible settler attacks, teenagers became even more restive, less controlled by their elders, and no longer cowed by Israel's power. To throw a stone at an Israeli soldier was to

(28) **Time,** 26 December 1988, p. 10.

(29) **Ibid.,** p. 11.

(30) R. Brym, «Israel In Lebanon: A View from the Zionist Left», **Middle East Focus,** (Vol. 6, No. 1, 1983), p. 16.

(31) **The Globe and Mail,** 9 February 1988, p. A7.

The accident was interpreted by Palestinians as revenge for the slaying of an Israeli businessman in Gaza City two days eralier. They quickly organized massive demonstrations against the Israeli occupation. The Israeli soldiers who were sent to quell the protest met a hail of stones and iron bars thrown by hundreds of teenage youths. The unrest, instead of ending after an initial burst, continued daily, and spread throughout the major cities of the occupied territories in what was recognized as the «Palestinian uprising» - for it was the first time tha the people of the territories had acted with cohesion and as a nation»(24).

The aim of the uprising was to «shake off» Israeli occupation and to establish a Palestinian entity on the West Bank and Gaza. To this end, Palestinians adopted a strategy of civil disobedience which included commercial strikes, non-payment of taxes, the boycott of Israeli procudts, and stone-throwing at Israeli soldiers(25). In response, the Israeli government employed an «iron-fist policy.» This included systematic mass beatings, firing tear gas, demolishing houses, imposing curfews, closing all Palestinian universities and labour union offices, administravtive detention (i.e, detention without charges or trials), and the expulsion of those suspected to be leaders of the Intifada. By December 1990, it was estimated that about 782 Palestinians had been killed, 40,000 had been hospitalized for Intifada-realted injuries, and 59 had been expelled. During the same period, about 55 Israeli soldiers and civilians died at the hands of Palestinians, and some 2,000 were injured(26).

Even so, the Intifada continued, and so did the daily confrontations between Palestinians and Israeli soldiers. If anything, Israel's policy reinforced Palestinian determination. Palestinians used the «martyrs» to reaffirm the rightness of their cause and to justify revenge against the Israels(27). On the other hand, the Intifada gave Arafat the opportunity to seize the diplomatic initiative. The real breakthrough came on 14 December 1988, when Arafat explicitly recognized Israel's right to exist in peace and security, accepted UN resolutions 242 and 338 as the basis for negotiation,

---

(24) D. MacHowall, **Palestin and Israel: The Yprising and Beyond,** (Los Angeles: University of California Press, 89), p. 2.

(25) **The Globe and Mail,** 7 May 1988, p. A5.

(26) **Al-Deyar,** 11 December 1991, p. 11.

(27) T. Friedman, «My Neighbour, My Enemy,» **The New York Times Magazine,** 5 July 1987, p. 31.

Lebanon, Sharon's tactical perception of the war led him to commit the simplistic error of thinking that a defeat of the PLO and the Syrian army would guarrantee Israel a victory at the strategic level - namely, the baility to dictate a new order in Lebanon. Israel's failure to achieve this indicates that the tactical approach of the battlefield does not work at the political level; that at the strategic level, a single battle is notconclusive, even if the enemy is defeated; and that at the tactical level, an unprecedented concentration of forces does not necessarily ensure victory. In 1982, Sharon seemed not to understand the limitations of the military instrument in a fragmented, unpredictable place like Lebanon. His approach can be considered a realist one, but at the tactical level he «behaved with a desiciveness and unwavering sense of direction, as though he knew exactly where he was going strategicaly, when in reality he did not have a clue about the world he was charging into»[21]. As a result, when the fighting was over, notes Bundy, «an Israel deeply disillusioned by the outcome of the 1982 and the casualties from it, and under heavy economic strains, was simply a lot less powerful, or at least less willing to use its power, than it had seemed up to 1982»[22].

Israel's failure to quell the Intifada:

Israel's military campaign against the PLO in Lebanon in 1982 was not without its short-lived advantages. It appeared for while to have removed the PLO's artillery from range of the Galilee settlements, destroyed its state-within-a-state in Lebanon, and undercut its day-to-day guidance to its substantial following on the West Bank. «Stunned by the maceration of PLO forces in Lebanon», contends Sachar, «the West Bankers all but closed themselves in their homes, leaving their towns and villages in eerie silence»[23].

But Palestinian acquiescence in the occupied territories proved to be short-lived. The removal of the PLO from Beirut neither diminished civil resistance nor made the population more compliant. Rather, the Israeli invasion of Lebanon in 1982 which was correctly perceived by Palestinians in the territories as an attempt to liquidate their own nationalism, led them to conclude that only they could achieve their liebration. The boiling point came on 8 December 1987, when an IDF tank-transport crashed into a truck carrying Gazan workers back from Israel, killing four and wounding eight.

---

(21) T. Friedman, **From Beirut to Jerusalem,** (New York: Farrah Straus Giroux, 1989), p. 145.

(22) W. Bundy, «A Portentous Year», **Foreign Affairs,** (Vol. 62, No. 3, 1983), p. 509.

(23) H. Sachar, **A History of Israel, Vol. II,** (New York: Oxford University Press, 87), p. 207.

remained intact. Above all, the invasion did not change the demographic reality of South Lebanon as the centre of concentrated Palestinian refugees from which a new wave of terrorism against Israeli soldiers later emerged. Gabriel attributes this to the fact that the conditions of the Lebanese theatre of operations forced the IDF to develop a tactical solution to problems in mountainous terrain or in urban area(17). In past wars, all the IDF's theatre of operations was characterized by terrain on which large tank formations could manoeuvre and strike rapidly into the enemy's rear. Israeli forces were deployed in Lebanon in a manner that reflected the IDF's previous experiences. It was heavily equipped with tanks and armour as a spearhead, followed by armed pesonnel carriers transporting the infantry. As a result, the IDF suffered heavy casualties as it was forced to relinquish surprise, movement, speed, and initiative; to give away the first shot in ambush to the enemy; and to fail in protecting its soldiers in any significant way in coping with the mountainous terrain where most of the fighting took place(18).

At the tactical level, the deployment of the IDF during the war was marked by a frequent switching of units one command to another, and by the moving of field commanders in and out of their positions. This situation resulted in the presence of more than one commander or equal rank in directing the same operation - a clear violation of Israel's pattern of maintaining intergrity of leadership for the duration of the battle(19). Besides, and most significantly, the IDF adopted a conventional military approach, including the use of systematic air bombardment, which bore little fruit in dealing with Palestinian guerrillas. Perhaps the way in which the air force was employed against POL's forces, integrated as these were within an urban population, gives the impression that «the missions were intended to display the government's will to the Israeli public rather than to achieve some real goal»(20).

In sum, the tendency to «tacticize» strategy was typified by the way Israel conducted its invasion of Lebanon as if it were a battle and not a process. In the 1973 war, Sharon had successfully led the countrer-crossing of the Suez Canal - a move that changed the course of the entire war to Israel's favour. In

(17) R. Gabriel, «Lessons of War: The IDF in Lebanon», **Military Review,** (Vol. LXIV, No. 8, 1984), pp. 47-48.

(18) **Ibid.,** p. 48.

(19) **Ibid.,** p. 49.

(20) Y. Harkabi, **Israel's Fateful Hour,** p. 100.

structure in the Middle East and changing the conditions of the Arab-Israeli conflict. It is true that the destruction of the PLO in Lebanon was the major achievement of the war. However, in the long run, the political goals of the invasion were detached from reality. The establishment of a new order in Lebanon would have required the conquest of every inch of Lebanese territory and the retention of it until another regime took root. In other words, occupying one-third of Lebanon was not sufficient to produce a strategic gain for Israel or a strategic loss for Syria, whose forces remained the main occupants of the country. Ultimately, argues Harkabi' nothing would have been different even if the IDF had forced the Syrian army to withdraw completely. At best, for Israel, this would have been a «pyrrhic victory», since the IDF would have had to remain entrenched along the Syrian-Lebanese border indefinitely to keep the Syrian army from returning to its former positions within Lebanon(14).

Finally, again following from Israel's military doctrine, Israel failed in Lebanon because it mistakenly assumed that the military component of the PLO was its centre of gravity, and that against this infrastructure a concentrated blow must be directed. But the PLO's greatest advantage was that it had no infrastructure. It was primarily a political organization which on occasion used terror as one of its tools. This was exemplified by the fact that PLO did not fight as a unit to stop the Israeli advance in South Lebanon. The truth is that the PLO lacked a «centre of gravity». It could only be dealt with effectively through political means. Perhaps the greatest tragedy of the war, argue Schiff and Ya'ari, «is that when it was over and the PLO had been whipped, Israel lacked the wisdom to choose a path to political compromise with the Palestinians, or at least with Jordan.»(15).

in particular, what the Likud government failed to comprehend was that the very objectives of the invasion subjected the military operation to a fateful Triangle: «To ensure that the PLO could not return to its bases in southern Lebanon, it was necessary to set up a new regime in Lebanon, and this was possible only if the Syrians were defeated»(16). During the entire fighting, however, the PLO suffered very few casualties while its senior ranks

(13) M. Davis, **40km Into Lebanon,** (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1987), p. 115.

(14) **Ibid.,** p. Y. Harkabi, **Israel's Fateful Hour,** (New York: Harper and Row, Publishers, 1986), pp. 96-97.

(15) Z. Schiff and E. Ya'ari, **Israel's Lebanon War,** p. 306.

(16) Y. Harkabi, **Israel's Fateful Hour,** p. 103.

Israel's invasion of Lebanon in 1982:

Throughout its history, Israelis had demonstrated an understanding of the essential linkage between military might and political purposes. Between the late 1940s and the early 1980s. Israel had survived four wars with its Arab neighbours, and this is in itself a testimony of Tel Aviv's success in implementing its military doctrine. However, when Israel invaed Lebanon in 1982, something went wrong. In that war, the IDF had won, at best, an elusive victory. Althogh the PLO was forced to evacuate West Beirut, Israel was unable to impose a peace treaty on Lebanon because the invasion was a kind of war «whose defensive rationale belied far-reaching political aims and its unconscionably myopic policy»[12]. In short, Israel lost in Lebanon because its military campaign ran contrary to its military doctrine. The evidence to support this can be found in several places.

First, the Israeli invasion lacked clearly defined political goals. The first claim by the Cabinet after the IDF crossed the border with Lebanon was that Israel was only seeking to establish a zone 40 kilometres deep that would put the Galilee settlements beyond the reach of PLO artillery. This goal was established easily within the first four days of the war. However, the fact that Jerusalem did not end the fighting suggests one of two things. Either the political goals of the war were not confined only to South Lebanon, or if, the objective to establish a new political order in Lebanon was determined by the military situation on the ground, then the planners of the invasion had simply ignored the necessity for the political echelons to guide war. Instead of articulating the political goals to be attained by the invasion, the Cabinet allowed the military establishment to fight the war in its own way. In effect, the way the objectives of the invasion changed following what was happening on the battlefield indicateds that a structural divergence of political will from military means had governed the war and determined its outcome. This situation, argues Davis, had also created «a military scheme that promised itself political results, rather a political strategy incorporating the use of military power»[13].

Moreover, the military means and the political objectives were incompatible. The prevailing Israeli attitude was that a decisive military stroke would destroy the PLO and Palestinian nationalism, defeat the Syrians, and dictate a new order in Lebanon, thus reshaping the political

(11) **Ibid.**, p. 10.

(12) Z. Schiff and E. Ya'ari, **Israel's Lebanon War,** (New York: Simon and Schuster, 1984), p. 301.

In summing up the elements which are conducive to its strategic strength, one finds Israel enjoying social, military, political, and even geographical advantages and opportunities. Although Israel's small size denies it the safety margin of strategic depth, this same geographical factor enables its army to rapidly concentrate its forces on one front, or shift these forces from one front to another. In addition, Israel's central position within the Arab World not only allows it to block communication and coordination among Arab armies, but also affords it the chance to make sequential attacks against individual members of an adversary coalition(10). Further, the state's internal unity in the face of external danger also adds to its stragetic strength. The syndrome «we have nowhere to go» compels the Israelis to come together for forceful action against enemies. Even competing political parties have a tendency to joining hands in crisis. Besides, Israeli strategists are aware that their modernized, westernized, industrialized state enjoys special military advantages over the less developed enemy. Differences in internal cohesion mean that while all Israel's power is «usable» in war, the Arabs have to tie down forces for the defense of regimes(11).

Setbacks Toward Peace!

Most military strategists would concur on the notion that if a country is conducting a policy that may lead to peace, it must prepare itself for war. In contrast, however, Israel's military strength had been an anathema to peace in the Middle East. Even the United States could not control Tel Aviv's regional behaviour, because diplomacy - the aft of restraining the exercise of power - cannot function against an over-armed state like Israel. Historically, the continued shipment of American arms to Israel had not encouraged Tel Aviv to make concessions concerning the peace process. Instead, Israel's growing confidence in its military superiority had reinforced its claim to an independent judgement. Here lies the crux of the present argument: a strong Israel did not find it necessary to compromise with the Arabs. On the other hand, as the selected case-studies would prove, Israel's inability to impose a peace treat on Lebanon in 1982, its failure to contain the Palestinian Uprising (1987-1993), and what seemed its need for American military protection during Operation Desert Storm in 1991, had convinced Israelis of the alternative of peace. Finally, it should be noted that the hitherto Israeli failure in implementing what it intended to do military was not all caused by the Arab's firepower but rather by its own judgement and that what makes it worth reexamining.

(10) Ben-Horin and Posen, **Israel's Strategic Doctrine**, p. 10.

with external great powers; and avoiding any compliance with terrorists' demands[5]. Second, at the military level, Israel's strategic satety requires bringing any war to a conclusions as quickly as possible to minimize Israeli casualties; going to the offensive instead of limiting itself to defensive-protective tactics; carrying the fight to the heart of the enemy's territory; exploiting the line of least resistance, or the line of least expectation, in military operations; and employing decentralized operations to exploit its superior «battle-management» capability[6]. Regarding this fact, Horowitz argues that the IDF is especially effective at decentralized operations: «Such operations stress the initiative of low-level commanders-down to battalion and even company level. Israeli officers are trained to improvise on the spot, to exploit developing opportunities and to take initiative without necessarily waiting for higher authority's approval.»[7] As for its organization in combat, Eshel remarks that

> «In principle, the IDF is organized into multimission formations adapting to the various combat situations. The basic formation is the Ugdah, a division sized force, which normally contains several armoured brigades. In combat, the division will receive elite infantry and special forces under command, while retaining its own support elements such as artillery and armoured engineers»[8].

Finally, in fulfilling its military objectives, Israel mus depend on the speed of its paratroop brigades, firepower, tactical air support, and intelligence at all times. Above all, Israelis are convinced that they must extend their state's defense perimeter away from the country's vulnerable demographic and industrial core; that a policy of restraint invites additional violence; and that Israel must exact twice the price for every attack. Here the «time factor» plays a decisive role in all Israeli operational planning. Schiff argues that this factor takes on additional importance because of Israel's limited resources, its sensitivity to losses, and the fact that its military power is based on the reserves. For these reasons Israel's strategy has always been designed to ensure that the Arabs would not achieve any territorial gains in war, and that Israel would attain her objectives in the first stages of the battle[9].

---

(5) Z. Schiff, **A History of the Israeli Army,** pp. 51-62 and pp. 114-124.

(6) Ben-Horin and Posen, **Israel's Strategic Doctrine,** pp. 12-43.

(7) **Ibid.,** p. 42.

(8) D. Eshel, «The Israeli Armed Forces», **Defense and Diplomacy,** (Vol. 6, No. 6, 1988), p. 21.

(9) Schiff, **A History of the Israeli-Army,** p. 78 and p. 117.

Israel's economic situation is closely tied to its military doctrine. Israel allocates about 30 percent of its Gross National Product on military expenditures. Besides, the absence of peace in the Middle East has meant a dependency on foreign aid. Of most significance is the fact that the share of loans in the financing of Israel's import underlies a mounting foreign debt. Tel Aviv receives about $3 billion as part of an annual economic and military assistance package from the United Sates. Such assistance, essential as it is for the operation of the Israeli economy, has created fear that dependency on fereign aid, especially from the U.S., may well allows Washington to influence Tel Aviv's most strategic decisions. Israeli decision-makers are nonethelles compelled to shape military doctrine in such a way that secures and maximizes external assistance(2).

Israel's has been consistently influenced by the country's limited geographic resource. Its area is very small (approximately 20,700 km^2) and its territory is a border zone in which its strategic depth remains within range of the enemy's artillery. This means that in a time of war, Israel is deprived of advance warning against approaching aircraft or other types of incursion(3).

To cope with these limitations, Israel has developed a set of strategic rules at the political and the military-operational levels. In a general sense, Israeli decision-makers have elaborated a concept of deterrence which is fundamentally conditioned by their perception of the limitations of conventional warfare. For instance, should deterrence fail, Tel Aviv must be prepared to apply its military superiority to inflict significant punishment, and to impress the Arabs with these capabilities as early as possible. Thus, in order to prevent the outbreak of war, Israel has at various time unveiled as a casus belli certain political and military actions that might place the Jewish State in special danger such as Arab interference with freedom of navigation in the Strait of Tiran, a Syrian military intervention in Jordan, or Iraq's possible possession of nuclear weapons(4).

Closely related to the notion of deterrence is Israel's retention of the option of preemptive strike to prevent serious deterioration in its strategic situation. First, at the political level, this includes achieving defensible borders to preserve the state's autonomous image and to reduce a dependency on American military aid; establishing an understanding and friendly alliance

---

(2) M. Brecher, **The Foreign Policy System or Israel: Images, Process,** (London: Oxford University Press, 1972), p. 110.

(3) Z. Schiff, **A History of the Israeli Army,** (London: Sidgwick and Jackson, 1987), p. 116.

(4) Ben-Horin and Posen, **Israel's Strategic Doctrine,** pp. 16-18.

Palestinian problem and try to find a just and equitable solution to it.

In short, this study is divided into three parts. The first part examines the basic components in Israel's military doctrine. The second part investigates how Israel had violated, and failed to implement its military doctrine in Lebanon, the occupied territories, and during the recent war in the Gulf. Finally, it will be concluted that in lights of the Gaza-Jericho Agreement, Israel's military doctrine is facing new challenges, and it is upon the way these challenges will be met depends the prospects of peace in the Middle East.

Israeli Military Doctrine

An understanding of Israel's military doctrine is not to be found in any comprehensive formal statement forwarded by the Israeli government. Rather, the views contained in Israel's military doctrine have evolved out of its search for answers to the issues stemming from various conditioning factors, including the perceived Arab threat, geographic pressures, and demographic constraints.

Israel is located in a hostile region, and is surrounded by an enemy (i.e,. the Arab camp) whose aim is seen to be not a military victory but the liquidation of the entire Jewish state. Tel Aviv has fought five major wars with the Arabs and recently has been considered the leading force against international terrorism. Needless to say, these wars plus countless skirmishes have left their mark on Israel's national consciousness. While for some states the issue of national security is a matter of concern, for Israel it is an obsession. In other words, the Arab's refusal to recognize the Jewish State has made Israel's struggle a matter of survival.

Israel's demographic and economic resources have consistently influenced the making of its military doctrine. The state faces a substantial quantitative demographic disadvantage. Israelis speak constantly of the Arab's demographic strength, pointing out that only 4.2 million Jews are facing 120 million Arabs. In a military sense, this means that while the Arabs can maintain large standing armies, Tel Aviv must rely substantially on mobilizing civilian reservists who must be kept in a high state of readiness. Evidence suggests, for instance, that the Arab states' success in mobilizing large numbers of their citizens for the 1973 War forced Israel into «scraping the bottom of the barrel and searching for even more efficient use of an almost maximally tapped pool of manpower»[1].

(1) Y. Ben-Horin and B. Pose, **Israel's Strategic Doctrine,** (Washington, D.C.: Office of the Secretary of Defense, 1981), p. v.

ISRAEL MILITARY DOCTRINE: SETBACKS TOWARD PEACE

Dr Camille Habib(*)

Many students of international relations would consider the process which led to the disintegration of the Soviet Union in the early 1990s as the most important development in the second half of the twentieth century. Not surprisingly, they begin to attribute current world politics to a such great event. For instance, no one ca deny that the Cold War which characterized the relationships between East and West had also polarized the Middle East. As the United States expressed its moral commitment to maintaining the security of Israel, the Arabs had come to depend more and more on Soviets' support, both political and military. It follows, then, that the disappearance of the Arabs' ally from the world political map had convinced them of the necessity to reach a peace settlement with Tel Aviv. However, assuming that the fall of the Soviet Union had worked to Israel's benefits, why did the Israeli government decide to give «peace a chance» by signing the Gaza-Jericho Agreement with the Palestine Liberation Organization on 13 September 1993?

Apparently, the answer to this proposition cannot be found at the systemic level of analysis, but by examining the ways Israel had attempted to implement its military doctrine. Throughout, it will be shown that the IDF's performance during its invasion of Lebanon in 1982, its failure to quell the Palestinian Uprising, and its hand-off policy during the recent war in the Gulf had a profound impact on Israel's approach towards peace. In other words, it is argued that Israel's violation of its military doctrine, and its failure to implement what it intended to do military, had made Israelis realized that a solution to the Arab-Israeli conflict must address the

(*) Professor in the School of Law, Political Science and Administration at the Lebanese University. Research Fellow in the Centre for Foreign Policy Studies at Dalhousie University, Nova Scotia, Canada.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO